جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد الدراسات الدولية
The Graduate Institute of International Studies

الأسرى الفلسطينيون
في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو
١٩٩٣-١٩٩٩

تأليف
عيسى قراقع

جامعة بيرزيت BIRZEIT UNIVERSITY
الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو

٢٠٠١

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

معهد الدراسات الدولية
The Graduate Institute
of International Studies

الأسرى الفلسطينيون
في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو
١٩٩٣-١٩٩٩

عيسى قراقع

تقديم: د. هشام أحمد- فرارجة

٢٠٠١

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

معهد الدراسات الدولية
The Graduate Institute of International Studies

يصدر لأول مرة في فلسطين عن
معهد الدراسات الدولية
جامعة بيرزيت، ص.ب. ١٤، فلسطين
هاتف: ٠٠٩٧٢٢٩٨٢٩٣٩
البريد الالكتروني: is@birzeit.edu

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

شـــكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي لجنة الاشراف برئاسة الدكتور هشام أحمد وعضوية الدكتور حماد حسين والدكتور نظمي الجعبة على دورهم ومساندتهم لي في إنجاز رسالتي، وأتقدم بالشكر إلى المؤسسات الحقوقية والانسانية وإلى كافة الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبي أثناء إعداد الرسالة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إهـــــداء

إلى إخوتي وأخواتي المناضلين الأسرى الصامدين
خلف قضبان سجون الاحتلال.

إلى زوجتي وأولادي...وأهلي... والأصدقاء.

إلى روح والدي...

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

قائمة المحتويات

شكر	III
الإهداء	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
مفردات الحركة الأسيرة	XI
تقديم	١
المقدمة	٥
الفصل الأول: قراءة في التجربة الإعتقالية قبل اتفاقات أوسلو	١٣
الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى قبل أوسلو	١٧
مراحل التجربة الاعتقالية قبل أوسلو	٢٥
الفصل الثاني: الأسرى في الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل	٤٣
اتفاقية إعلان المبادئ: تجاهل قضية الأسرى بالمطلق	٤٧
اتفاقية القاهرة: تكسّر الأحلام	٥٤
اتفاقية طابا: خارج الوعي السياسي	٦١
اتفاقية واي ريفر: الخداع والتضليل	٦٨
اتفاقية "مذكرة شرم الشيخ: الفرح المرّ"	٧٤
الفصل الثالث: اتفاقيات أوسلو وخطوات الأسرى النضالية	٨٥
الاضراب السياسي الأول:	٨٨

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الاضراب السياسي الثاني: ٩٣
الاضراب السياسي الثالث: ١٠٨
انتفاضة الحرية في الشارع الفلسطيني ١١٣
الفصل الرابع: حقوق الأسرى الانسانية بعد أوسلو ١٢٥
الاعتقال والتوقيف (سلام السجان) ١٢٩
الوضع الصحي والعناية الطبية (الموت البطيء) ١٣٣
سياسة العزل (قبور الموتى) ١٤٠
سياسة الاعتقال الإداري (العدو المجهول) ١٤٤
سياسة التعذيب (قانون الموت) ١٥٠
إجراءات مشددة على زيارة أهالي المعتقلين (رحلة العذاب) ١٥٩
الظروف المعيشية للأسرى داخل السجون (الانقضاض على مكتسبات الأسرى) ١٦٢
الفصل الخامس: الأسرى الفلسطينيون في القانون الدولي الإنساني ١٧٧
الخاتمة ١٩٣
قائمة المراجع ٢٠١
الملاحق ٢٢١

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

قائمة الجداول

● **جدول رقم (١)**: الاعتقالات من بداية الانتفاضة ١٣٠

(الأرقام من تقارير أمنستي السنوية)

● **جدول رقم (٢)**: عدد من الحالات المرضية الصعبة التي عانت من الإهمال الطبي والتي انتظرت إجراء عمليات جراحية سنوات طويلة حتى نهاية ١٩٩٨ ١٣٧

(استناداً إلى تقارير نادي الأسير الفلسطيني)

● **جدول رقم (٣)**: عدد أوامر الاعتقال الإداري خلال العام ١٤٦

والأعداد الثابتة في نهاية كل عام ١٩٩٣-١٩٩٨ (وفق تقارير أمنستي السنوية)

● **جدول رقم (٤)**: أسماء أسرى قضوا أكثر من ثلاث سنوات إدارياً ١٤٨

(وفق تقارير نادي الأسير الفلسطيني ١٩٩٤-١٩٩٩)

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

مفردات الحركة الأسيرة

لكل واقع اجتماعي بوجه عام مفرداته وتعبيراته التي يستخدمها أعضاء المجموعة (الجماعة) وصفاً أو توصيفاً لحيثيات ذلك الواقع وحركته وتفاعلاته وكافة مظاهره وتجلياته. وواقع الأسر يمثّل حالة اجتماعية وسياسية فريدة من نوعها لها سماتها وخصائصها ونسق علائقها ومفاهيمها وبالتالي أفرز منظومة من التعبيرات والمفردات التي اكتسبت خصوصية ذلك الواقع الصعب والمعقّد في الزمان والمكان وبقية الأبعاد. من هنا لا بدّ من التعريف بعددٍ من تلك المفردات كجزء من تراث وتجربة الأسرى.

● **الأفراد**: كلمة عبرية تعني الفصل أو العزل الانفرادي وهي تطلق على الإكس أو الزنزانة الإنفرادية التي يوضع به الأسير المعزول أو المعاقب.

● **الإكس**: لفظة تطلق على الزنزانة الصغيرة التي يوضع فيها الأسير إما للعقاب أو التحقيق أو العزل وهي صغيرة المساحة والحجم ولا تتسع لأكثر من مكان نوم الأسير، ويخلو الأكس من مرحاض وأحياناً توضع تنكة فيه لقضاء الحاجة. وبعض الإكسات وخاصة التي تستخدم للتحقيق يوجد فيها مرابط حديدية لتقييد أيدي وأرجل الأسير.

● **الإنفلاش**: تعبير لوصف حالة أو سلوك أسير يتحلل من التزامات الواقع الجماعي المنظم أو الإطار التنظيمي ويتصرف وفق أهوائه وميوله الشخصية بعيداً عن روح الجماعة والانضباط بأصول الحياة الجماعية بالسجن.

● **البرش**: لفظة تطلق على الفرشة التي تعطى للأسير بقصد استخدامها للنوم، وهي في العادة عبارة عن قطعة اسفنج مغطاة بثوب من القماش الرقيق.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

● **البوسطة**: تعبير يطلق على سيارة نقل الأسرى التابعة لإدارة السجون وهي غالباً عبارة عن مركبة كبيرة، ولا يوجد فيها سوى فتحات صغيرة جداً، وتشبه المركبة خزاناً مغلقاً لنقل الأسرى، وتحمل أبشع أنواع الإذلال والعقاب والضرر الصحي حيث تكون مملوءة بالأوساخ والروائح الكريهة. وهناك مركبات صغيرة تسمّى «الترانزيت» تستخدم في حالات خاصة لنقل عدد من الأسرى. ويشرف على البوسطة شرطة خاصة تسمى «فرقة البوسطة» تمتاز بمعاملتها الفظة للأسرى المنقولين.

● **التشخيص**: وهو نوع من أنواع العدد (إحصاء الأسرى) والذي تقوم به شرطة وضباط السجن، ويتم ذلك بالتدقيق في صورة كل أسير موجودة في بطاقة خاصة لدى شرطة السجن للتأكّد من شخصيته، ويجري التشخيص بإلزام الأسرى على الوقوف داخل غرفهم أو زنازينهم أو خيامهم، وجدير بالذكر أن البطاقة تحمل صورة الأسير واسمه واسم التنظيم الذي ينتمي إليه، وأحياناً تحمل البطاقة إشارات معينة مثل «سجين خطير»، أو «محاولة هرب»، أو «مرض عقلي»، وغير ذلك. ويتم التشخيص في ساعات المساء وقبيل إجراء العدد المسائي.

● **التعميم**: موقف أو مادة تنظيمية أو سياسية أو ثقافية أو إدارية أو مالية يتم كتابتها في ورقة وإنزالها وتمريرها على غرف المعتقلين كافة وتحمل اسم التنظيم أو الإطار الذي تنطق باسمه. وهو يمثّل أبرز وسائل الاتصال بين قيادة الأسرى وقواعدهم في السجن.

● **التفتيش**: وهو إجراء أساسي من إجراءات إدارة السجون، ويعتبر من أولويات ضباط الإدارة تحت شعار «المحافظة على الأمن داخل جدران السجن»، ويوجد عدة أشكال للتفتيش منها تفتيش الأسير الذاهب والقادم من وإلى سجن معين، وتفتيش عائلة الأسير أثناء الزيارة، وفحص الأغراض التي يسمح بإدخالها له. وهناك تفتيش غرف المعتقلين وحاجياتهم، وكذلك فإنه يتبع تفتيشاً يسمى «تفتيش البوسطة» حيث يتم بصورة مفاجئة ليلاً أو نهاراً لغرف المعتقلين.

● **الجرد**: إجراء سنوي تقوم به إدارة السجن حيث يتمّ توزيع طواقم من رجال الشرطة والسجانين على أقسام السجن كافة مزودين بملفات الأسرى ويتمّ

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إحصاء كل حاجيات الأسير ولوازمه التي تسلمها من إدارة السجن وتسجيلها باسمه في ملفه الخاص، بينما يتمّ سحب أية ملابس أو أغراض غير مسموح بها أو زيادة عن العدد المخصص للأسير ويتم مصادرتها.

● **الجلسة**: تطلق على إجراء وتقليد أصيل لدى الأسرى، حيث يجتمع الأسرى بموجبه على شكل حلقات صغيرة داخل الغرف أو الزنازين أو في ساحة النزهة لمناقشة مواضيع ثقافية أو سياسية أو أمور داخلية، وهي أشبه بالحصة المدرسية أو المحاضرة الجامعية وهناك جلسات خاصة لكل تنظيم، وجلسات مشتركة، وتمتاز بالالتزام والدقة في مواعيدها.

● **الزنزانة**: عبارة عن حجيرة صغيرة مظلمة وقذرة وتنبعث منها رائحة كريهة يتميز جوها بالرطوبة والبرد الشديد شتاءً والحرّ الشديد صيفاً، جدرانها صماء وقد تحتوي على نافذة صغيرة جداً تسمح بنور ضعيف وقد تكون مظلمة تماماً. ولا تحتوي الزنزانة على أي نوع من المرافق لا ماء فيها ولا مرحاض، وباب الزنزانة مكون من الحديد المصفّح ومقوى بنوع كبير من الأقفال.

● **الزوندة**: تعبير عبري يطلق على الأنبوب المطاطي (أنبوبة التغذية الصناعية) الذي من خلاله يتم إدخال الغذاء السائل من حليب وما شابه إلى المعدة مباشرة ودون المرور بالفم بإشراف أحد المرضين أو الأطباء. وكثيراً ما مورس هذا الأسلوب الطبي قسراً بحق أسرى مضربين عن الطعام لإجبارهم على إنهاء إضرابهم.

● **الشبح**: عبارة عن تقييد يدي المعتقل بماسورة أو مربط في حائط بحيث يبقى المعتقل واقفاً ولا يستطيع حراكاً سوى نقل ثقل جسده من رجل إلى أخرى، إنه لا يستطيع أن يحرك يديه ولا يستطيع أن ينام أو أن يذهب إلى الحمام أو أن يجلس. ويوضع على رأسه كيس قذر تخرج منه رائحة نتنة، ولا يوجد وقت محدد لمدة الشبح و تعتمد على تقدير رجل المخابرات الذي سيحقق مع المعتقل. وهناك نوع من الشبح يتم بتقييد أيدي الأسير على كرسي من الخلف وتقييد رجليه وتغطية رأسه.

● **العَدّ**: يطلق على الإجراء اليومي الذي تقوم به مجموعة من ضباط وحراس السجن وذلك لإحصاء الأسرى بعدّهم فرداً فرداً. ويتراوح عدد المرات لهذه

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

العملية بين ٣-٥ مرات يومياً تبعاً لنوع المنشأة أو السجن أو معسكر الاعتقال وبموجب هذا الإجراء يلزم الأسرى كافة بالتواجد داخل غرفهم أو زنازينهم أو خيامهم وعليهم الوقوف أثناء العدد، وفي العادة يعلن أحد سجاني السجن عبر سماعات السجن بدء العدد.

● **العروم**: لفظة عبرية تطلق على طريقة تفتيش الأسير وهو شبه عار من الملابس حيث يعتبر هذا الشكل من أبشع أنواع التفتيش لما فيه من امتهان وإذلال للأسير.

● **غرفة العصافير**: هي غرفة مخصصة للمتعاونين مع الاحتلال، وتكون منفصلة عن سائر غرف المعتقلين في السجن، ولا يسمح للعملاء بالاختلاط بسائر الأسرى أو رؤيتهم أي لهم وضع خاص ومنفصل من كافة النواحي. وسميت غرفة العصافير تشبيهاً للأسير العميل الذي يكتشف أمره داخل السجن ويهرب إلى الإدارة كالعصفور الهارب، ويتم وضعه في تلك الغرفة.

● **الفورة**: هي تعبير عن النزهة اليومية التي يقضيها الأسير في ساحة السجن المخصصة لذلك، وكلمة فورة مشتقة من فار فواراً وفوراناً أي يتحرك بقصد النشاط والحركة وبشكل دائري وفي الغالب من اليمين إلى اليسار.

● **القسم**: وهو مجموعة من الغرف داخل السجن تسمى قسما وتكون منفصلة عن أقسام أخرى في نفس السجن، وعادة ما يكون لكل قسم رقم أو حرف يرمز إليه، ووسيلة اتصال الأسرى بين الأقسام تكون عبر الزيارات لبعضهم البعض في أوقات محددة أو في المناسبات أو أثناء التقائهم في ساحة النزهة. ويسمح لممثل المعتقل أن يزور كافة أقسام السجن.

● **كبسولة**: مشتقة من الكلمة الإنجليزية Capsule أي الوعاء البلاستيكي الذي يوضع فيه الدواء ويكون رقيقًا ومحكم الإغلاق ولا يتم هضمه إلا في المعدة ويصعب فتحه، وعليه فإن كبسولات الأسرى هي أوعية شبيهة مكونة من النايلون الملفوف جيداً تغطى به المادة المكتوبة والتي عادةً ما تكون على ورق شفاف وبخط صغير، ويتم إغلاقها بواسطة التسخين على لهب قداحة، ويتم وضع عنوان المادة المكتوبة على ظهر الكبسولة وتستخدم لنقل المادة المكتوبة من سجنٍ

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

لآخر أو للخارج عبر وضعها في الفم أو المعدة...

● **كراسات ثقافية**: هي المادة الثقافية التي يكتبها الأسرى على ورق دفتر أو مجموعة من الأوراق تجمع معاً وتسمى كراسة.

● **اللجنة النضالية العامة**: هي لجنة تنسيق مشكلة من كافة الأطر السياسية المتواجدة في المعتقل وتضم مندوباً عن كل فصيل سياسي، وهذه اللجنة مسؤولة عن تنسيق المواقف النضالية لضمان موقف موحد للجميع أمام إدارة المعتقل وتقوم بمهمة حل الخلافات الناشئة بين الفصائل وتمتلك صلاحية سؤال ممثل المعتقل وتوجيهه وتحديد الخطوط العامة التي يجب عليه الالتزام بها أثناء مفاوضاته مع الإدارة، وتزداد أهميتها أثناء الإضرابات إذ تعتبر اللجنة القيادية وقرارتها حاسمة ونافذة.

● **ممثل المعتقل**: الأسير الذي ينتخب من قبل الفصائل الموجودة داخل السجن ويكون ممثلاً للمعتقل أمام الإدارة وينطق باسم المعتقلين جميعاً ويفترض أن تتوفر في هذا الممثل خبرات خاصة منها أن يكون صاحب سمعة أمنية وأخلاقية عالية وأن يكون ذا قدرة على المناورة والمفاوضة وعلى قدر كبير من الوعي والثقافة والمعرفة ويتحلى بقوة الشخصية.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

تقديم

الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣- ١٩٩٩

يسود في الأوساط الفلسطينية قاطبةً إجماعٌ منقطع النظير على أن قضية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية تعتبر من أهم المؤشرات على حدة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وزخمه. فمن الأسس التي لا بدّ لأية تسوية فلسطينية إسرائيلية أن ترتكز عليها هو إطلاق سراح جميع هؤلاء المعتقلين والأسرى وتمكينهم من التمتع بحريتهم التي طالما فقدوها، كتعبير واضح عن البدء في علاقة جديدة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد أكثر من قرنٍ من الصراع. ولكن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية في احتجاز آلاف الفلسطينيين خلف القضبان، انتهاكاً لجميع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، خاصة بعد توقيع العديد من الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية التي انبثقت عن اتفاقية أوسلو التي وقعّت في عام ١٩٩٣، يشكّل تكريساً للمفاهيم والسياسات الاحتلالية التي أصابت جوهر الإنسانية ومسّته بطريقة أصبح معها صعباً محو نتائجه وآثاره.

فكم من أسيرٍ فلسطيني قضى في أقبية الموت البطيء الإسرائيلية داخل السجون؟! وكم من أسيرٍ حرمته زنازين العزل من ممارسة حياته بشكلٍ طبيعي كسائر بني البشر بعيداً عن مسلسلات القهر والظلم المجحف؟! وكم من معتقل لم يجد أمامه سبيلاً إلا أن يتعايش مع ما ألمّ به من آلام وأمراض نتيجة للتعذيب المنتظم المنهج وبسبب تعرضه لاستخدام الدواء والرعاية الطبية سلاحاً فتاكاً ضده، عقاباً له على الانخراط في المساهمة في مشروع التحرر من نير الاحتلال لشعبه وأرضه؟! وكم من أمٍ فلسطينية وأسرةٍ غاب عنها أعواماً طوالاً طعم الابتسامة لوجود أحد أو بعض أحبائها في قبضة السجان الذي تأقلم مع التنازل عن انسانيته؟! وكم من طفلٍ فلسطيني أفاق على الحياة عابساً، فاقداً لجناحي والدٍ

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

له، مكبلاً في أروقة العزل الإسرائيلية؟! وكم من حلمٍ دفنت تفاصيله تحت ركام المعاناة في أسطع الشواهد على لا إنسانية الاحتلال وإبداعه في البطش والتنكيل؟!

ولأنّ قضية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين تمسّ كل أسرةٍ فلسطينية تقريباً بسبب اتساع رقعة مساحتها على كل أرجاء المجتمع الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، فإنها، ولربما أكثر من سواها، قادرة على استحواذ انتباه سائر قطاعات المجتمع الفلسطيني وشحذ طاقاتها وتعبئتها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فأصداء هذه القضية وتفاصيلها ماثلةٌ حيةٌ تحت كل سقفٍ فلسطيني، وإن تفاوتت حدة ألمها من بيت لآخر. وهذه الشمولية في تأثيرات قضية المعتقلين والأسرى في المجتمع الفلسطيني بسبب ارتباطها المباشر بحياة الإنسان تفاقمت شدتها خصوصاً بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، نظراً لاصطدام الواقع الجديد المأمول به بإصرارٍ إسرائيلي على التمادي في احتجاز المعتقلين الفلسطينيين بالآلاف وتقييد حريّتهم. ومما زاد الجماهير الفلسطينية سخطاً، بل وكفراً بالعملية السياسية التي خيّل أنها انطلقت منذ توقيع اتفاقيات أوسلو هو، من ناحية، عدم التزام إسرائيل مكرراً بتنفيذ ما قطعته على نفسها من وعود بالإفراج عن المعتقلين والأسرى الفلسطينيين، ومن ناحية أخرى، تقاعس الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين في تعاطيها الجادّ مع ضرورة إقفال ملفّ الأسرى بشكلٍ كليّ.

فالانطباع الفلسطيني الشعبي الذي أخذ بالتشكّل تمثل بالاستياء، بل بالاستهجان من إخفاق المفاوض الفلسطيني في إدراج قضية المعتقلين والأسرى كأولوية رئيسية فيما يقدم على توقيعه مع الإسرائيليين من اتفاقيات. ورغم حالات الغضب الشعبي المتكررة بسبب تفاقم المعاملة اللا إنسانية من قبل السجان الإسرائيلي للمعتقلين والأسرى حتى في ظلّ »السلام«، إلا أن تلك القضية ألقت بظلالها على الوضع السياسي العام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال اضرابات عن الطعام خاضها المعتقلون والأسرى أنفسهم، ومن خلال جولات نضالية عارمة من قبل الفلسطينيين ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي كان آخرها وأشدها هبة الأسرى في أيار ٢٠٠٠، والتي تلازمت مع إضراب طويل عن الطعام داخل المعتقلات الإسرائيلية دام ثلاثين يوماً، تلك الهبة التي

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

سقط فيها عدد من الشهداء وعشرات الجرحى أثناء تضامنهم مع نضالات أحبائهم من خلال أمعائهم الخاوية.

ومقابل الفقر التفاوضي والسياسي في التعامل مع قضية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين بشكل جادٍّ ومؤثر تأتي هذه الدراسة التي تضمنها صفحات هذا الكتاب فريدة من نوعها، تلقي الضوء على قصة إنسانية تفاقمت المعاناة فيها وتعاظمت في ظل »السلام« أكثر مما كانت عليه من قبل.

هذه القصة التي يروي فصولها ومشاهدها شخوصها الحقيقيون الذين عاشوا وعايشوا كل لحظةٍ من لحظاتها تبرهن على مدى جدية الاحتلال الإسرائيلي في امتهان قيمة الإنسان الفلسطيني، عند احتجازه خلف القضبان، من خلال مسلسلات ومختبرات التعذيب النفسي والجسدي، وتدلل أيضاً على عمق إرادة الإنسان المعتقل في تحدي عصا جلاده والتصدي لعَنَتِه وكبريائه.

هذه الدراسة التي حازت على تقدير امتياز عندما قدمت كرسالة للحصول على درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت أعدت بشكل علمي وموضوعي، توخّى مؤلفها عيسى قراقع عبر صفحاتها الدقة في جمع المعلومات وتوثيقها وربطها وتحليلها، ومن ثمّ في تقديمها للقارئ بأسلوب حسن. وهذه الدراسة بما تعتمد عليه من معلومات أصلية لم ينشر الكثير منها من قبل، حيث تأتي كبيانات ورسائل من أقلام وأوراق المعتقلين والأسرى أنفسهم مباشرة، هي الأولى من نوعها، على أمل أن تشكّل حافزاً حقيقياً لرواد البحث العلمي لسبر غور الكم الهائل جداً مما تقدمه من أدبيات المعتقلات من فكرٍ وأفكار ومساهمات ومضامين.

إن أهمّ ما يتضمنه هذا الكتاب من أفكار ومعلومات يجعله ضرورياً ليس فقط للمتخصص الباحث الأكاديمي ومن هو معنيٌ بقضية المعتقلين والأسرى من زاوية إنسانية فحسب، وإنما لمختلف صنّاع القرار، فلسطينيين كانوا أو إسرائيليين أو داعمين لإسرائيل في الغرب. وهو أيضاً ضروري للباحثين في سائر العلوم الإنسانية، بمن فيهم خاصة علماء النفس والاجتماع والأدب، لما تمثّله المرحلة الخاضعة للدراسة من أهمية متميزة، يتم الإطلاع فيها على ما

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

يعتمل في خلجات المعتقلين والأسرى من أحاسيس وإرهاصات في فترةٍ كان التوقّع فيها بأن السلام سوف يسود بعد كل سنين الحرمان. ففي صفحاته تتتابع السطور في روايتها لقصة درامية من أهم القصص ومن أكثرها خطورة على كينونة الإنسان وإنسانيته، حيث يتلمس القارئ فيها كيف يصبح التعذيب شريعة والقهر المبرمج قاعدةً والتسلح بالإرادة ضرورة للحياة. هذه الدراسة تعتبر مساهمة نوعيةً فيما تقوم به من اقتحام لجدران الممنوع والمحجوب من المعلومات والمشاعر والأحاسيس لرافدٍ مهم من روافد المقاومة الفلسطينية، ممن أودت بهم الأيام ليكونوا الشواهد على الاحتلال في معسكرات العزل. فهم الأقدر من غيرهم على تحريك الروح النضالية الفلسطينية وتأجيجها بالرغم من إحاطتهم بكل أصناف العزل وأدواته. ولذا، فإن رواية جزءٍ من قصتهم بشكل علمي موضوعي في هذا العمل الذي يعتبر الأول من نوعه تمثّل تذكيراً صارخاً لما في داخل المعتقلات من كنوزٍ غير مسبورة من المعلومات.

ومؤلف هذه الدراسة، بالإضافة إلى كونه متفوقاً أكاديمياً في دراسته وفي إعدادها، فإنه يعتبر من القليلين الذين نذروا أنفسهم لمثل هذه القضية الإنسانية الحية المتجددة باستمرار مع تصاعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فعيسى قراقع الذي جرّب مرارات الأسر والمعاناة في سجون الاحتلال لمدة تسعة أعوام، عكف على إدارة مؤسسة نادي الأسير التي تعنى بشؤون المعتقلين والأسرى منذ عدة أعوام حيث استطاع أن يدخل في عالم الأسرى من أوسع أبوابه وأن يساهم هو نفسه في صناعة الكثير من أحداثه، وأن يتوخى الدقة في هذه الدراسة العلمية والموضوعية كباحثٍ دارس بعيداً عن الغرق في منظار أحادي أو ضيق. فعمليته وميدانيته في العمل مع المعتقلين والأسرى، بالإضافة إلى ما يتمتع به المؤلف من سماتٍ شخصية أكسبته احتراماً مميزاً في مجتمعه، اجتمعت لتساهم في إنتاج هذه الدراسة التي من البؤس بمكان أن تخلو مكتبة فلسطينية منها.

د. هشام أحمد – فرارجة

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

مقـدمة

تعالج هذه الدراسة الأبعاد المختلفة لتجربة الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الإسرائيلية في الفترة التي أعقبت التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ ما بين قيادتي منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وحكومة إسرائيل، وفرادة هذه التجربة تبرز من خلال انعكاسات الاتفاق وما انبثق عنه من اتفاقات لاحقة على مصير الأسرى السياسي فيما يتعلق بموقعهم من التسوية السياسية وعلى مستوى حياتهم الإنسانية و المعيشية داخل السجون، وتحاول الدراسة أن تكشف الأبعاد الخطيرة والإرهاصات الصعبة التي مرّ بها المعتقلون الفلسطينيون في الفترة التي أعقبت اتفاقيات أوسلو، وهي من أكثر الفترات ألماً وإحباطاً وشعوراً بالضياع والتغييب عبّر عنه واقعهم الحياتي وخطابهم السياسي والثقافي.

لقد تحطّمت توقعات المعتقلين الذين بنوا آمالًا عالية على اتفاقية التسوية بأنها ستؤدي حتماً إلى تحررهم من السجون وإنهاء معاناتهم الطويلة على أساس أنها فتحت عهداً جديداً في تاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بعد التوقيع على الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي وإنهاء عهود الحروب والكراهية، وذلك بعدما تجاهلت اتفاقية إعلان المبادئ موضوع الأسرى بالمطلق ولم يرد أي نص يشير إلى قضيتهم، وقد كان ذلك بمثابة صدمة عنيفة هزّت الأسرى من أعماقهم وأحدثت تغييراً حاداً في رؤيتهم وتصورهم كونها مسّت وطنيتهم وكرامتهم وتركتهم رهائن بيد إسرائيل وجنوداً تخلّت قيادتهم عنهم حسب تعبير الأسرى أنفسهم.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وتتعرض الدراسة لكل ذلك من خلال رسائل المعتقلين وأدبياتهم المفعمة بالاستياء والغضب والانتقاد اللاذع للأداء التفاوضي الفلسطيني واتهامه بتناسي وتجاهل الجنود الذين خاضوا غمار الصراع وضحّوا بالغالي والنفيس وهم أحق الناس بالتمتع بثمار السلام.

إن الدراسة تقف على المتغيرات التي ميّزت تجربة الأسرى بعد اتفاقيات أوسلو وخاصة أن الأسرى خاضوا معارك الإضراب السياسي المفتوح عن الطعام ولأول مرة منذ عام ١٩٦٧ مطالبين بإطلاق سراحهم دون تمييز أو شروط احتجاجاً على عدم إدراج موضوعهم في هذه الاتفاقيات وانتقاداً لمسيرة السلام التي لم تنصفهم. ومن هنا كان لا بدّ من القراءة التاريخية لتجربة المعتقلين ما قبل اتفاقيات أوسلو والتي تميزت بالصراع حول تحقيق مطالب غير سياسية كتحسين شروط الحياة المعيشية والإنسانية والتصدي لسياسات انتهاك كرامة الأسير وإذلاله، ولعلّ المقارنة النظرية حول تجربتين بقدر ما فيهما من اختلاف حول الأهداف ومن تغيرات في الواقع السياسي نجد أن السياسات الإسرائيلية تجاه المعتقلين الفلسطينيين لم تتغير.

إن عملية تحليل الاتفاقيات التي وقعتها قيادة م.ت.ف مع حكومة إسرائيل ابتداءً من إعلان المبادئ وحتى شرم الشيخ والتي وقعت عام ١٩٩٩ فإن النتيجة العامة التي يمكن استنتاجها بما يخصّ قضية الأسرى هي هيمنة الاشتراطات الأمنية والسياسية الإسرائيلية على هذه القضية إضافة إلى نزع البعد القانوني الدولي وتغييب النصوص والمعاهدات الدولية والمبادئ الإنسانية التي تعالج حقوق الأسرى عن هذه الاتفاقيات.

وفي الوقت الذي افترض فيه البعض أن التسوية السياسية التي أحدثت منعطفاً تاريخياً جذرياً في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي سوف تعكس نفسها إيجابياً ولو بالحدّ الأدنى على مستوى المعاملة داخل السجون إلا أنه حدث العكس تماماً إذ تصاعدت الإجراءات الإسرائيلية اتجاه حقوق الأسرى وسنّت قوانين جديدة تزيد من حجم معاناتهم.

وفي هذا السياق فإن الدراسة في معالجتها لنصوص الاتفاقيات السياسية تربط بشكلٍ جدلي أثر تطبيق الاتفاقيات على واقع الحياة داخل السجون.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وتحاول الدراسة أن تستقرئ وبشكل علمي الواقع المعقّد الذي أصبح يهدد مستقبل الفلسطينيين بسبب ما أحدثته الاتفاقيات من تطورات استراتيجية تمسّ الحقوق السياسية والإنسانية للأسرى وذلك في ردّها على من يتناولون قضية الأسرى وفق حسابات رقمية من خلال الاستناد إلى أن عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية قد تناقص من حوالي اثني عشر ألف سجين عام ١٩٩٣ إلى ألفين وخمسمائة سجين عام ١٩٩٩، حيث تبرز الدراسة المتغيرات المصيرية التي تعرّض لها الأسرى بسبب فرض حكومة إسرائيل مفاهيم أصبحت جزءاً من منهجية وسلوكية التفاوض الفلسطيني حول الأسرى مثل تثبيت عملية تمييز الأسرى بسبب التهمة أو الاعتقاد أو مكان السكن، وفصل الأسرى كمجموعات لا رابط بينها كأسرى الدول العربية والقدس وأسرى فلسطين (١٩٤٨) وما يهدد ذلك المجتمع الاعتقالي والروابط النضالية والوطنية، وأخطر من كل ذلك نزع معايير القانون الدولي كمرجعية في هذه القضية وتحويلها إلى قضية تحلّ ثنائياً.

ولا يمكن لهذه الدراسة إلا أن تتناول بالمعالجة مستوى التفاعل الجماهيري والمؤسساتي مع قضية الأسرى في ظلّ فشل كافة الاتفاقيات من وضع حدٍّ جذريّ لاستمرار احتجاز المعتقلين الفلسطينيين وحالة الإحباط السائدة في المجتمع الفلسطيني وعند أهالي المعتقلين.

وعلى هذه القاعدة لا يمكن الفصل بين قضية الأسرى والواقع الفلسطيني العام الذي رسمته الاتفاقيات والتي فرضت على السلطة الفلسطينية مجموعة من المهمات الأمنية التي يجب أن تنفذها كشرط لالتزام الطرف الإسرائيلي بها، وهذا لم يمنع الدراسة من البحث حول تناقض المفاهيم والرؤية لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في تفسيراتهم للاتفاقيات الموقّعة حول الأسرى.

إن أهمية الدراسة تكمن في أنها تعالج إحدى الأزمات المتفجرة والأكثر تفاعلاً واتساعاً في الشارع الفلسطيني من خلال الوقوف على أسباب هذه الأزمة والمتعلقة بقضية الإنسان الفلسطيني الأسير في ظلّ شعارات وإجراءات بناء سلام في هذه المنطقة. ولعلّ الأهمية العلمية لهذه الدراسة أنها تأتي في ظلّ عدم وجود دراسات وأبحاث متخصصة تناولت تجربة الأسرى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وأن ما وجد لا يتعدى تقارير تصدر عن مؤسسات حقوقية وإنسانية

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ومقالات متفرقة في بعض الصحف والمجلات.

ولأن المعلومات الرسمية الصادرة عن كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي فيها الكثير من التباينات والاختلافات بما يتعلق بالإفراج عن الأسرى فإن أهمية الدراسة تزداد في توضيح الواقع السياسي والمعلوماتي المحيط بالحركة الأسيرة الفلسطينية.

وأمام قلّة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث فإن الأدبيات الصادرة عن الأسرى أنفسهم من داخل السجون، من رسائل، وبيانات، ومجلات، ودفاتر ثقافية وسياسية خلال الفترة موضوع الدراسة تشكّل القاعدة المعلوماتية الأساسية والمصدر الأولي الذي يستند إليه هذا الكتاب وهذا ما يزيد أيضاً في إغناء أهميته على الصعيد الوثائقي.

وهذه الدراسة التي تحاول أن تدخل إلى واقع الحركة الأسيرة وإرهاصاتها على كافة المستويات في فترة ما بعد أوسلو فإنها تستخدم القاموس اللغوي للأسرى، ومكونات خطابهم ومفرداتهم التي تجسّد رؤيتهم وواقعهم بشكلٍ موضوعي. وقد أفردت الدراسة قسماً خاصاً توضيحياً لهذا القاموس الاعتقالي الذي تبلور عبر تجربة نضالية وإنسانية مليئة بالتضحيات والآلام وكما سطرها الأسرى أنفسهم مما يضيف أهمية أخرى لهذا البحث.

إضافة إلى أن الكتاب قد تضمن قائمة بالجداول والمراجع والوثائق التي ارتأى المؤلف أن تكون عاملاً مساعداً في إغناء الدراسة والإحاطة بكافة جوانبها المعلوماتية ومصادرها.

إن هذه الدراسة تعالج واقعاً حيّاً ما زال يتفاعل في الحاضر الفلسطيني ويضع علامات استفهام كبيرة وكثيرة أمام أسئلة حول مستقبل هذا الواقع وبالأخص واقع الأسرى في السجون الإسرائيلية وأهمّ هذه التساؤلات:

١. لماذا لم يفرج عن الأسرى الفلسطينيين وفق اتفاقيات أوسلو التي اعتمدت مبدأ المصالحة التاريخية أسوة بدول خاضت صراعاً مريراً قامت بالإفراج عن أسراها بعد التوقيع على اتفاقيات سلام كجنوب أفريقيا، وأيرلندا وغيرها...

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٢. هل نستطيع القول أن عدم الإفراج عن الأسرى جاء بسبب سيطرة المفهوم الأمني الإسرائيلي على جوهر الاتفاقيات لتصبح بذلك منهجية ثابتة للتفاوض حولهم؟

٣. في ظلّ استمرار احتجاز الأسرى واستمرار الاعتقالات والانتهاكات التعسفيّة داخل السجون هل نستطيع القول أن أسلوب التفاوض السياسي ليس أسلوباً ناجعاً لتحرير الأسرى؟

٤. لماذا لم تنجح القيادة الفلسطينية بالإفراج عن الأسرى من خلال الاتفاقيات التي وقّعتها مع حكومة إسرائيل، هل هو سوء أداء تفاوضي أم أن قضية الأسرى لا تشكّل أهمية استراتيجية لهذه القيادة؟

٥. توقّع البعض أن تعترف إسرائيل بالأسرى الفلسطينيين (كأسرى حرب) بعد أن كانت ترفض ذلك، فلماذا لم تنجح الاتفاقيات في انتزاع هذا الاعتراف وما هو انعكاس ذلك على قضية الأسرى؟

٦. لماذا لم تلتزم حكومة إسرائيل بالإفراج عن الأسرى وفق ما وقّع عليه؟

٧. ما هو مصير الأسرى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وأسرى القدس الذين تعتبرهم إسرائيل رعايا الدولة العبرية وترفض إدراجهم في أية مفاوضات؟

وتأتي هذه التساؤلات وغيرها لتؤكّد أبعاد الإشكالية التي تمرّ بها الحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي ما بعد اتفاقيات أوسلو، وقد جاء اختيار هذه الفترة كونها حملت تغيرات استراتيجية وليست مرحليّة تتعلق بمصير المعتقلين.

إن الفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة تستند على قاعدة نظرية تقول أن أية عملية سلام عادل بين طرفي صراع لا بدّ أن تترجم عملياً وواقعياً بتحرير الأسرى من السجون.

وترتبط بهذه الفرضية مجموعة من المؤشرات هي:

المؤشر الأول: إنه كان بالإمكان الإفراج عن الأسرى بشروط أفضل لو كان الأداء التفاوضي الفلسطيني صحيحاً وناجعاً ومدركاً لأهمية وحساسية هذه القضية.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

المؤشر الثاني: إن كافة الاتفاقيات التي وقّعت بين حكومة إسرائيل وقيادة م.ت.ف تهدف إلى تحقيق شروط أمنية أفضل لصالح إسرائيل وأن حكومة إسرائيل أخضعت قضية الأسرى لمفهومها الأمني الواسع وغير المحدود مما خلق صعوبات في إيجاد حلول سياسية وإنسانية لها وجعلها من الأزمات المتفجرة باستمرار في المجتمع الفلسطيني.

المؤشر الثالث: إن مجرد التوقيع على الاعتراف المتبادل والبدء بإجراءات بناء سلام على الأرض لا بدّ أن يعكس نفسه بتخفيف الإجراءات والقوانين العسكرية المشددة على واقع الأسرى الداخلي في السجون.

المؤشر الرابع: على الرغم من توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي فإن الرؤية الإسرائيلية للأسير الفلسطيني لم تتغير بل ظلت قائمة على رؤيته (كمجرم) و (إرهابي).

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليل المعلومات المستقاة من المصادر الأولية الصادرة عن الأسرى داخل السجون كوثائق تسجّل مختلف التطورات والمواضيع في الفترة موضوع الدراسة، وهي تشكّل دعائم ومرتكزات تمنع الوقوع في المنهج الشكلي أو الوصفي بالاعتماد على تحليلها وقراءتها علمياً ووفق التطورات السياسية والتاريخية للواقع الفلسطيني وهي وبالاستناد إلى ما توفّر من دراسات ووثائق أخرى يتم استكمال المحددات والمحاور التي تشكّل أركان هذه الدراسة.

ومن المهم أن معالجة الوثائق لا تعتمد على مجرد السرد التاريخي لتجربة الأسرى في فترة ما بعد أوسلو بقدر ما هو سبر غور التساؤلات المتشابكة والملتبسة التي سيطرت على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى الأسرى بشكلٍ خاص حول موضوع الحرية وعلاقة ذلك بالسلام الذي وعدت اتفاقيات أوسلو أن تجلبه إلى هذه المنطقة.

وقد كان عمل الكاتب في مؤسسة نادي الأسير الفلسطيني في الضفة الغربية ومتابعته لقضايا الأسرى وزيارتهم في السجون والاتصال بهم ومشاركته في عدد من جلسات التفاوض حول الأسرى في فترات مختلفة ونشاطه الميداني وقيامه بإجراء مقابلات مع أسرى تحرروا من السجون مصدراً إضافياً غنياً

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ذلل العديد من الصعوبات التي واجهته.

وقد تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: قراءة في التجربة الاعتقالية قبل اتفاقيات أوسلو

يتناول أهم معالم التجربة الاعتقالية للأسرى منذ عام ١٩٦٧ حتى توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وأهمية هذا الفصل التاريخي أنه يساهم في إجراء مقارنة ما بين تجربتين ويساعد في الإجابة على سؤال: هل جرى تغيير مفهوم السجن في النظرية الإسرائيلية بعد اتفاقيات أوسلو أم لا ... ويستعرض هذا الفصل أساليب المعاملة التي انتهجتها حكومة إسرائيل مع المعتقلين ومراحل الصراع المرير الذي خاضه الأسرى دفاعاً عن كرامتهم وذاتهم الوطنية.

الفصل الثاني: الأسرى في الاتفاقيات بين م.ت.ف وإسرائيل

يحاول الوقوف على موقع الأسرى في الاتفاقيات التي وقعتها قيادة م.ت.ف مع حكومة إسرائيل بما يتعلق بالأسرى وأثر ذلك على قضية الأسرى سياسياً وجماهيرياً. ويبرز هذا الفصل علاقة الأسرى بقيادتهم السياسية على ضوء توقيع الاتفاقيات وما يتضمنه الخطاب السياسي للأسرى وتصوراتهم لمختلف القضايا المتعلقة بهم وخاصة في ظلّ إخضاع قضيتهم لاشتراطات سياسية وأمنية وتعرضها للمساومة والابتزاز.

الفصل الثالث: اتفاقيات أوسلو وخطوات الأسرى النضالية

يعالج الخطوات النضالية الاحتجاجية التي قام بها الأسرى في السجون الإسرائيلية بسبب عدم إنصاف الاتفاقيات لقضيتهم واحتجاجاً على سوء الأداء التفاوضي الفلسطيني، ويبرز حالة الغضب والاستياء التي عمت صفوف الأسرى والتي عبروا عنها في الإضرابات المفتوحة عن الطعام التي خاضوها في السجون ومدى التفاعل الشعبي الجماهيري الذي تحرك لمساندة الأسرى ومناصرتهم.

الفصل الرابع: حقوق الأسرى الإنسانية بعد أوسلو

وفيه تناول لأبرز الانتهاكات الإسرائيلية التعسفية اتجاه الحقوق الإنسانية والمعيشية للأسرى في سجونها، والتي تصاعدت حدّتها وقسوتها بعد توقيع

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

اتفاقيات أوسلو. ويحاول هذا الفصل إبراز مدى الأثر الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو على طريقة معاملة إسرائيل للأسرى الفلسطينيين في سجونها

الفصل الخامس: الأسرى الفلسطينيون في القانون الدولي الإنساني

ويتناول موضوع معاملة الأسرى في القوانين الدولية الإنسانية، ويركّز على استمرار عدم اعتراف إسرائيل بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وفق اتفاقيات جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة مبيناً هذا الفصل المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين باعتبارهم أسرى حرب تنطبق عليهم قواعد القوانين الدولية، موضحاً الخلل الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو في عدم انتزاع اعتراف إسرائيلي بالصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون وأثر ذلك على واقع الأسرى السياسي والإنساني.

وأخيراً فإن هذا الكتاب أشبه ما يكون برواية سياسية تتناول تجربة الأسرى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وهي رواية مفعمة بالكثير من الدلالات الإنسانية في مرحلة حسّاسة من تاريخ القضية الفلسطينية، ولا شكّ أن موضوعها يحتاج إلى مزيدٍ من البحث والتعمّق حيث لا يشكّل هذا الكتاب سوى مقدمة لتجربة إنسانية غنية مليئة بالتضحيات والبطولات، بالآمال والاحباطات وهو بمجمله تجربة الفلسطيني الباحث عن الحريّة والتحرر من الاضطهاد والاستعباد.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الأول

قراءة في التجربة الاعتقالية
قبل اتفاقات أوسلو

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الأول

قراءة في التجربة الاعتقالية قبل اتفاقات أوسلو

لم يكن السجن في الفهم الإسرائيلي وسيلةً للعقاب فقط، ولا مكاناً للتأهيل كما تنادي بذلك القوانين الدولية[١] بل كان أداةً للقتل والتصفية ونزع الروح المتمردة والثائرة في الإنسان الفلسطيني ليتحول من مجرد إنسان إلى رقمٍ لا قيمة له، محطماً ومدمراً بلا قناعات ثورية.

لقد أرادت السلطات الإسرائيلية من السجن أن يوصل الأسير إلى نتيجة بأن نضالاته ذهبت سدىً، ولهذا كان على الأسير الفلسطيني أن يواجه في السجن سلسلة من الأساليب اللاإنسانية التي أراد القادة الإسرائيليون من ورائها أن يتحول الأسرى في السجن إلى عبءٍ على أنفسهم وشعبهم.[٢]

وأصبحت السجون ومراكز التوقيف التي ورث معظمها الاحتلال الإسرائيلي عن الانتداب البريطاني والحكم الأردني[٣] مراكز لممارسة العنف والقتل البطيء ضد الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة، ليشكّل السجن بما يمثّل من إرهاب وقمع وإجراءات بوليسيّة بديلاً لحبل المشنقة ووسيلة لتصفية الإنسان التدريجية جسدياً ومعنوياً.

«لقد اتبعت إدارات القمع كل الأساليب الممكنة لأجل تحقيق هدفها في تطويع المناضل الأسير لإخضاعه تمهيداً لشطبه وطنياً وإنسانياً، فسياسة

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الاستنزاف العصبي المرهق وسياسة التجويع النفسي والمادي والحرمان المطلق من كل الضرورات الأولية لحياة بشرية معقولة وسياسة الإسقاط الوطني والاستهداف الأمني وسياسات التجهيل والمحو الثقافي وغيرها...»[٤]

إن هذه الأساليب الوحشية انطلقت من قناعات إسرائيلية ترى في الأسرى الفلسطينيين «مخربين» و«مجرمين» يجب تحطيمهم وتحويل حياتهم داخل السجن إلى جحيمٍ لا يطاق.[٥]

ومن هنا فإن صراع الأسرى داخل السجون منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ تركّز حول دفاعهم عن ذاتهم الوطنية التي استهدفتها سياسات الإبادة الإسرائيلية ومخططاتها التعسفية.

لقد زجّ بالأسرى الفلسطينيين في سجون يقع بعضها داخل الخط الأخضر، وبعضها في المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)* (وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على إقامة مراكز اعتقال جديدة كالنقب وبيتونيا، وحوّلت العديد من منشآتها إلى معسكرات اعتقال خاصة في ظلّ الانتفاضة، وقامت الحكومة الإسرائيلية بإجراء إصلاحات وترميمات فيها لتزيد من طاقتها الاستيعابية حتى أنها حوّلت سجن الفارعة الذي كان يستخدم اصطبلًا للخيل في العهد البريطاني إلى مركز للتحقيق بعد إنشاء زنازين تلائم ذلك.[٦]

وشهدت هذه السجون حرباً بكل معنى الكلمة بين الإنسان الأسير المدافع عن إنسانيته وذاته الوطنية وبين السياسات الإسرائيلية الرسمية الرامية إلى تفريغ هذه الذات وقتلها. فنجد أنه في كل سجن، بل في كل غرفة سجن وزنزانة تجربة جماعية وفردية متنوعة ومتعددة تشكّل بمجملها تجربة الإنسان الفلسطيني الأسير، إنها الرحلة الطويلة التي لم تصل إلى نهايتها حتى الآن، رحلة المقاومة والتصدي والسير في الطريق إلى الحريّة.

---

* السجون ومراكز التوقيف التي احتجز فيها الأسرى الفلسطينيون ١٩٦٧-١٩٩٣ هي: سجن عسقلان، سجن بئر السبع، سجن نفحة، سجن نابلس المركزي، سجن جنيد، سجن رام الله، سجن الخليل، سجن جنين، سجن شطة، سجن الجلمة، سجن الدامون، سجن مجدو، سجن النساء في الرملة، سجن تلموند، سجن الرملة، سجن غزة المركزي، سجن عتليت، معسكر النقب الصحراوي (أنصار ٣)، سجن بيتونيا، سجن الظاهرية، سجن المسكوبية، سجن الفارعة، سجن طولكرم، سجن كفار يونا، سجن صرفند، سجن النبي صالح، سجن بيتح تكفا، سجن بيت لحم، سجن أبو كبير، سجن البصة، سجن العفولة، سجن خانيونس، وغيرها...

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وقد رأينا أنه من المهم تناول التجربة الاعتقالية قبل اتفاقيات أوسلو في خطوطها العامة وذلك لقياس مدى ما أحدثته اتفاقيات أوسلو من تغير مفترض في الفهم الإسرائيلي للأسير الفلسطيني ولأساليب المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز.

الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى قبل أوسلو

لا يمكن الوقوف على كافة الأساليب القمعية والوحشية التي مورست على الأسرى وحقوقهم من قبل السلطات الإسرائيلية بسبب شموليتها وتغيرها وملامستها لتفاصيل الحياة اليومية للأسير، وسنحاول أن نوضح بعض هذه الأساليب التي تكشف عن الواقع الذي عاشه الأسرى ما بين ١٩٦٧-١٩٩٣:

العنف والإذلال والاعتداء الجسدي

اعتبر استخدام العنف والاعتداء على الأسرى والأسيرات منذ بداية الاعتقال بمثابة قانون روتيني تعرض له الأسرى وبأشكال مختلفة. والعنف المقصود هنا ليس عنف الاعتقال ولا عنف التحقيق بل العنف المنظّم والمخطط الذي اتبعه السجانون داخل السجون والذي صحبه إذلال وقهر وإهانات متواصلة، ويحمل كل أسير علامات وشهادات كثيرة عما أطلق عليه «حفلات الضرب»[٧] التي تعرض لها داخل السجن، سواء بشكل فردي أو جماعي والاعتداء على الأسرى كان يتمّ بالضرب أو بقذفهم بقنابل الغاز وقنابل الصوت، وكثيرا ما يتعرض الأسرى للاعتداء أثناء نقلهم من سجن لأخر أو خلال السفر إلى مستشفى سجن الرملة أو أثناء عزلهم في زنازين انفرادية كعقاب.

ولم يخل تاريخ سجنٍ من السجون من العنف والقمع الجسدي ففي عام ١٩٧٣ أشرف مدير سجن عسقلان في ذلك الوقت المدعو «ديستلفيد» وبشكلٍ مباشر في ضرب الأسير عمر الشلبي* حتى الموت[٨].

وفي عام ١٩٧٨ اقتحمت شرطة سجن طولكرم غرف المعتقلين مستخدمة كل أدوات القمع مما أدّى إلى إصابة العديد من الأسرى بجراح.[٩] وفي عام

---

* الشهيد عمر الشلبي ولد في مخيم النيرب في سوريا في بداية الخمسينات من عائلة فلسطينية شردت عام ١٩٤٨ من صفد، وعاد إلى فلسطين مع مجموعة فدائية عام ١٩٧٠ اشتبك خلالها مع قوات الجيش الإسرائيلي فوقع اسيراً وحكم عليه بالسجن المؤبد، استشهد في سجن عسقلان في تشرين أول ١٩٧٣.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٩٨٠ تمّ الاعتداء بشكلٍ فظّ على ٣٦ أسيرًا في سجن نفحة مضربين عن الطعام بعد نقلهم إلى سجن التوقيف في الرملة في محاولة لكسر إضرابهم، وقد شارك في عملية القمع الجهاز الطبي الإسرائيلي* «وعلى أثر ذلك استشهد الأسيران علي الجعفري** وراسم حلاوة***[١١] ولا ينسى الأسرى «**اليوم الدامي**» وهو تاريخ ١٩٨١/٧/٦ في معتقل بئر السبع عندما تمّ الاعتداء بالضرب الجسدي العنيف على الأسرى وإصابة أكثر من عشرين أسيراً إصابات بالغة نقلوا إلى المستشفيات.[١٢] وشهد السجن المركزي للضفة الغربية بنابلس (جنيد) العديد من حملات القمع المتواصلة بواسطة الغاز المسيل للدموع والاعتداءات المستمرة على المعتقلين.[١٣] وتعرضت الأسيرات الفلسطينيات لاعتداءات كثيرة بالضرب وقذف قنابل الغاز المدمع اتجاههن كما حدث عام ١٩٨٣ عندما شنّت إدارة السجن هجمة شرسة على النساء الأسيرات المضربات عن الطعام احتجاجاً على العمل المذل رافضات طهي الطعام للسجانات.[١٤]

وتعرّض أسرى مجدو عام ١٩٨٩ لهجمة شرسة من قبل مئات الجنود المدججين بقنابل الغاز والسلاح حيث أصيب عدد كبير من الأسرى بجراح بالغة.[١٥] وشهد معتقل أنصار ٣ في النقب العديد من عمليات الاعتداء والقمع للأسرى كان أخطرها يوم ١٩٨٨/٨/١٦ بإطلاق النار على الأسرى واستشهاد أسيرين.****[١٦]

إن الأمثلة على استخدام العنف كثيرة جداً، ولم يقتصر الأمر على الاعتداء الجسدي فأساليب الإذلال التي نفذها السجانون كانت أشدّ وقعاً من الإعتداء، بهدف كسر روح السجين وتحطيم نفسيته وتحويله إلى مجرد عبد لا قيمة إنسانية له. وتعددت أساليب الإذلال سواء بإطلاق الشتائم البذيئة على الأسرى

---

* وذلك من خلال مساومة الأسير المريض المضرب عن الطعام على فكّ الإضراب مقابل تقديم العلاج له أو إجباره على تناول الطعام السائل بواسطة أنبوب يوضع في الأنف ليصل إلى المعدة (الزوندة).

** الشهيد علي شحادة الجعفري ولد في قرية رفات عام ١٩٤٦، وهاجرت أسرته بعد النكبة ١٩٤٨ وسكنت مخيم الدهيشة، اعتقل بتاريخ ١٩٦٨/١/٨ إثر اشتباك مع القوات الإسرائيلية، وحكم عليه بالسجن المؤبد، استشهد في سجن نفحة عام ١٩٨٠ وسلم جثمانه عام ١٩٩٣.

*** الشهيد راسم حلاوة، ولد في بلدة جباليا سنة ١٩٥٢، اعتقل بتاريخ ١٩٧٠ وحكم عليه بالسجن المؤبد، استشهد في سجن نفحة عام ١٩٨٠.

**** الشهيدان هما أسعد الشوا وبسام الصمودي.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وإجبارهم على مخاطبة السجان بكلمة «سيدي» وبمنع إطلاق شعر الرأس والشارب وإلزام الأسرى بحلاقة ذقونهم مرتين أسبوعياً بشفرة حلاقة واحدة توزّع لكل خمسة أسرى. إضافة إلى الإذلال المتبّع في طريقة استحمام الأسرى بإجبارهم على الخروج عراة من غرفهم إلى حمام خارجي وإلزامهم إحناء الرأس أثناء قيام شرطة الإدارة بإجراء «العدد»* اليومي، وشملت سياسة الإذلال إجبار الأسرى على السير في ساحة الفورة** «النزهة» والأيدي متشابكة خلف الظهر وإجبار الأسرى على الجلوس قرفصاء في الساحة في النصف الأخير من الوقت المخصص للنزهة.[١٧] وتحدّث الأسرى عن أشدّ أنواع الإذلال بما أطلقوا عليه (أسطورة البرش المقدس) أو (صنمية البرش)، والتي تتمثّل بإجبار الأسير على ترتيب الأربع بطانيات التي يملكها بشكلٍ معين منذ الصباح وعدم الاقتراب منها أو استخدامها إلا بعد انتهاء عدد المساء، فيبقى الأسير طوال النهار في حالة انتظار مرهقة.[١٨]

الحصار الثقافي

فرضت سلطات السجون حصارًا ثقافيًا على الأسرى، وشمل هذا الحصار منع حصول الأسير على القلم والدفتر والكتاب، وإجباره على سماع الإذاعة الإسرائيلية في أوقات محددة، ولم يسمح له بقراءة الصحف سوى صحيفة الأنباء التي كانت تصدرها أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وقد طبّق الحظر التام على كل أنواع الثقافة الوطنية والإنسانية، وكان الأسير الذي يتم ضبط قلم أو ورقة معه يتمّ عقابه في زنزانة انفرادية ويعتدى عليه من قبل طواقم السجانين.[١٩]

وكان أشدّ الأساليب خطورة هي سياسة الإفراغ الثقافي والفكري من خلال ترويج كتب ثقافية فارغة المضمون داخل السجون في محاولة لخلق ثقافة مشوهة بديلة تعمل على صياغة نفسية المعتقل وتطويعه وفق مضمونها.[٢٠] وتحدّث الأسير حلمي عنقاوي*** عن سياسة مسح أدمغة المعتقلين الأوائل من خلال

---

* العدد، عملية إحصاء الأسرى التي تقوم بها شرطة السجن (انظر مفردات الحركة الأسيرة).

** الفورة، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

***حلمي عنقاوي: ولد في رام الله عام ١٩٥٦، اعتقل عدة مرات كان أطولها عام ١٩٧٧ حيث حكم عليه ١٠ سنوات، وله مجموعة من المؤلفات.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

خبراء مختصين كانوا يزورون السجون ويحاولون التشكيك في العادات والتقاليد الوطنية للشعب الفلسطيني وحتى في الأدب العربي.[٢١]

وبدأ التغيير على هذه السياسة تدريجيًا ابتداءً من عام ١٩٧٠ نتيجة نضالات الأسرى، حيث تمّ السماح بإدخال الكتب ليست ذات الطابع الوطني عن طريق الصليب الأحمر وبعد إخضاعها للرقابة، إضافة إلى حصول السجين على القلم والدفتر[٢٢]، إلا أن ملاحقة الثقافة داخل السجون ظلّت متواصلة من خلال التحكّم بنوعية الكتب المسموح إدخالها للأسرى وسياسة التفتيشات التي تقوم بها شرطة السجون بهدف مصادرة إنتاجات وكتابات الأسرى:

«كم من كاتبة أو كاتب سجين مزقت أو مزق، أحرقت أو أحرق إنتاجاً داخل الجدران في لحظة تفتيش وكم من مواد ونصوص أدبية ضبطت أثناء محاولة تهريبها».[٢٣]

ومن هنا جاء رعب إدارة السجون من الكلمة المكتوبة الداعية إلى الحريّة والانطلاق من قيود الاحتلال والهيمنة والمفعمة بالمشاعر الإنسانية الحيّة والمتحدية لكل أسباب القهر.

وقد تحطّمت سياسة الحصار الثقافي داخل السجون بفعل النضال الدؤوب للأسرى، لتصبح السجون مدارس للثقافة والتربية، وتخرج الكادرات والكفاءات الثقافية والسياسية والفنية، فصدرت عشرات الإنتاجات الثقافية لكتّاب من الأسرى، ولكن كل ذلك كان ثمنه باهظاً.

الإهمال الطبي

انتهجت السلطات الإسرائيلية سياسة الإهمال الطبي في المعتقلات، فمستوى الخدمات الطبية كان سيئاً جداً، إذ كانت حبة «الأكمول» هي العلاج السحري لكل الأمراض.[٢٤] وساهمت شروط الاعتقال والمعاملة القاسية بما فيها العناية الصحية السيئة وسوء التغذية المتمثّل بافتقار الأطعمة إلى المواد الأساسية اللازمة للجسم في إصابة العديد من الأسرى بأمراض مختلفة، وبتفاقم الأمراض الخطيرة والمزمنة في ضوء المماطلات في تأجيل إجراء العمليات الجراحية

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

للأسرى المرضى مما أدّى إلى استشهاد العديد منهم*.[٢٥] ولعب الجهاز الطبي لمصلحة السجون دورًا قمعيًا واستخباريًا مستغلاً حاجة الأسرى للعلاج لمساومتهم على شرفهم الوطني إضافةً إلى مساهمته في قتل عددٍ من الأسرى كما حصل مع الشهيدين علي الجعفري وراسم حلاوة على إثر إضراب سجن نفحة عام ١٩٨٠ وتعريض العشرات من الأسرى للخطر.[٢٦] وقد كشفت الصحافة الإسرائيلية عن ألف تجربة طبية قامت بها حكومة إسرائيل وبشكل سري على المعتقلين في السجون.[٢٧]

سياسة العزل

استخدمت سلطات السجون سياسة عزل الأسرى بأشكال مختلفة كوسيلة عقاب للأسرى وقمع نضالاتهم داخل السجون. وتقوم هذه السياسة على عزل النشيطين من الأسرى أو ما تطلق عليهم إدارة السجون «ذوي الرؤوس الحامية»[٢٨] في أقسام خاصة منعزلة عن بعضها البعض أو نقلهم إلى معتقلات أخرى لإبعاد تأثيرهم، أما على المستوى الفردي فقد كانت تعزل قادة الأسرى في زنازين انفرادية وخاصة في حالات اندلاع خطوات احتجاجية ضد سياسة إدارة السجون في محاولة منها لكسر وإضعاف هذه الخطوات[٢٩]، ومن جانبٍ آخر اتبّعت إدارة السجون سياسة عزل تقوم على الفرز والتصنيف للأسرى الذين يتم عزلهم بحجة أنهم من الأسرى الخطرين أو الذين قاموا بعمليات عسكرية كبيرة واستخدمت في هذا الإطار قسم العزل «نيتسان» في الرملة الذي عزل فيه حوالي ٣٠ أسيرًا عند افتتاحه في عام١٩٨٩ .[٣٠]

ومن السجون التي استخدمت كسجون عزل سجن جنين بين أعوام ٧٣-٧٩، ومعتقلات كفار يونا وشطة والجلمة وطولكرم وأبو كبير وقسم «الأكسات» في الرملة، إضافة إلى استخدام زنازين في معتقل غزة كمكان لعزل النشطاء من

---

* الأسرى الذين استشهدوا في السجون الإسرائيلية بسبب سوء العناية الصحية ١٩٦٧-١٩٩٣ هم: خليل سلامة الرشايدة، عبد القادر أبو الفحم، مصطفى الدرابيع، عمر عوض الله، فؤاد أبو حديد، عمران أبو خلف، نصار الحويطات، حسن السواركة، يوسف كريم، ادريس نوفل، هاشم كريم، أنيس دولة، صلاح عباس، علي الشطريط، سلامة الحسوني، ميخائيل لازارو، خليل أبو خديجة، اسحق المراغي، محمود فريتخ، غسان اللحام، طارق الحموري، قنديل علوان، عبد المنعم كولك، عمر القاسم، محمد الريفي، عبد الله علاونة، جاسر أبو ارميلة، أحمد بركات، حسين عبيدات، أيمن نصار، أيمن برهوم، أحمد عادل أبو عماد، سامي زعرب، يحيى الناطور.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

المعتقلين من أبناء الضفة.[٣١] وقد توجّت هذه السياسة بافتتاح سجن نفحة الصحراوي عام ١٩٨٠ وتحويله إلى مكان لعزل الأسرى وعقابهم، ونتيجة الأوضاع المأساوية في سجن نفحة أطلق عليه الأسرى اسم «أوشفيتس» مما أثار غضب إحدى عضوات الكنيست التي زارت السجن فصرخت في وجه الأسرى قائلة «**احمدوا الله أنكم أحياء**».[٣٢]

سياسة التعذيب

تعرّض الأسرى الفلسطينيون لأساليب تعذيب قاسية على يد المحققين الإسرائيليين كشفت عنها إفادات الأسرى أنفسهم وتقارير منظمة العفو الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان وجميعها تفيد بتعرض الأسرى لأشكال خطيرة من أساليب التعذيب وسوء المعاملة أدّت إلى استشهاد عدد كبير منهم*.[٣٤] وقد أوردت المحامية الإسرائيلية فليتسيا لانغر في كتابها **باب عيني**[٣٥] والمحامية ليئا تسيمل في كتابها **المعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية**[٣٦] والكاتبة ريموندا الطويل في كتابها **سجينات الوطن السجين**[٣٧] العديد من الشهادات لأسيرات وأسرى فلسطينيين تعرضوا للتعذيب بأساليب مختلفة نذكر منها:

١- الضرب المؤلم

٢- التعذيب بالنار والكي بأعقاب السجائر

٣- التعذيب بسلاسل حديدية وشد الأسير إلى السقف أو الجدار أو إلى باب الزنزانة

٤- التعذيب بالصدمات الكهربائية

٥- التعذيب بحقن المعتقل بالعقاقير الكيماوية

---

* الشهداء الذين سقطوا بسبب التعذيب أو القتل المتعمد داخل السجون ومعسكرات الاعتقال (١٩٦٧-١٩٩٣) هم: يونس أبو سبيتان، عدنان حرب، قاسم أبو عكر، أحمد أبو عميرة، أحمد أبو دية، حريص أبو الليل، عثمان بدوي، سميح أبو حسب الله، ذيب اشتية، علي أبو سلطان، سالم صافي، محيي العوري، عون العرعير، رمضان عاشور، محمد وشاح، حسن أبو ركبة، فريز طشطوش، عمر شلبي، سالم أبو ستة، أحمد دحدول، محمد الخواجا، خضر نمر، ناصر الهيب، محمد بريص، مصطفى بركات، سمير سلامة، سعيد أبو ستة، يعقوب دبابش، فايز الطرايرة، سليم أبو صبيح، حمزة أبو شعيب، مجدي أبو جامع، صبحي أبو جامع، خضر ترزي، إبراهيم الراعي، عطا عياد، نبيل ابداح، بسام صمودي، اسعد الشوا، هاني الشامي، محمد حماد، إبراهيم المطور، عبد الله أبو محروقة، محمود المصري، نضال ذيب، جمال أبو شرخ، خالد كامل علي، صبري عبد ربه، حسام قرعان، رائق سلمان، مصطفى العكاوي، سمير عمر، حازم عيد.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٦- التعذيب بالماء البارد

٧- التعذيب بالحرمان من الحاجات الأساسية

٨- التعذيب بواسطة الكلاب

٩- استخدام الغاز

١٠- التعذيب النفسي

١١- التهديد بالاغتصاب

١٢- وضع المعتقل في زنزانة وإطلاق أصوات تعذيب مسجلة

١٣- إدخال عيدان الثقاب في الأعضاء التناسلية للرجال وإشعالها

١٤- الضرب بالقضبان الحديدية على الأعضاء التناسلية

١٥- إنزال الأسير إلى غرف العملاء (العصافير)

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية عام ١٩٨٦[٣٨] بإجراء تحقيق حول أساليب التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية والتي شملت استخدام الضرب وتعصيب العينين لفترة طويلة والإجبار على الوقوف طويلاً، والحبس الانفرادي، والتعريض للهواء البارد و«دوش» المياه الباردة لفترات طويلة، إضافة إلى محاولات شبه خنق المعتقلين والحرمان من النوم والضرب على جميع أنحاء الجسد والتهديد.

يقول الأسير بلال حمدان مثقال عامر*:-

«قال لي المحقق ستتكلم من خصيتيك، سمعت بعدها صوت جهاز تلاه صوت تماس كهربائي لسلكين، شعرت فجأة بصوتٍ أشبه بصوت الانفجار وضغط وصعقة في الخصيتين، انتفض جسمي بقوة... شعرت بصعقة ثانية في الرأس، وثالثة في الظهر، وبدأ جسمي يتصبب عرقاً وكنت أصرخ مع كل صعقة...».[٣٩]

---

* الأسير بلال عامر من قرية كفر قليل قضاء نابلس، اعتقل عدة مرات ما بين ١٩٨٦-١٩٨٩ خضع خلالها للتحقيق في بيتح تكفا وسجن جنيد ونابلس. وأطلق سراحه دون إدانة أو محاكمة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

شروط اعتقال صعبة

حرصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ أن استخدمت السجون كوسيلة لمعاقبة المناضلين الفلسطينيين على إبقائهم في ظروف اعتقالية متدنية للغاية في تلبيتها للحاجات الإنسانية الأولية، وما نقصده بشروط الاعتقال هي مجمل الشروط المادية التي يوفرها السجن لقاطنه لأجل ممارسة حياته بصفته كائناً حيّاً أي السكن والمنام والملبس والمأكل والعلاج الطبي. فشروط السكن بائسة جداً، من حيث الازدحام في الغرف وقلة التهوية، وضيق مساحة الغرف التي يقطن بها الأسرى، وكثرة الرطوبة وعدم دخول أشعة الشمس إليها وقيام إدارة السجون بوضع ألواح من الإسبست على الشبابيك، وضعف الإنارة إضافة أن السجون الإسرائيلية بمعظمها ذات مبانٍ قديمة لا تصلح للحياة الإنسانية.[٤٠]

وعانى الأسرى من سوء التغذية والنقص الكمي والكيفي فيها، ونقص الخضراوات والفواكه مما سبب الإصابة بأمراض فقر الدم وضعف المناعة الجسدية[٤١]، ولعلّ مساحة الفورة التي يتنزه بها الأسرى من الضيق بحيث لا تسمح بممارسة نشاطهم الرياضي ولا حتى بالسير فيها بشكلٍ حرّ.[٤٢] وتعمد إدارة السجون إلى إجراء تفتيشات يومية وفجائية واقتحامات مستمرة لغرف المعتقلين ومصادرة محتوياتهم وأغراضهم الشخصية وما يسبب ذلك من حالة التوتر والترقب والإرهاق العصبي والنفسي عند الأسرى. ولم تتوفر في السجون غرف للطعام ولا مكتبة ثقافية ويمنع الانتساب للجامعات الفلسطينية، ويضاف إلى ذلك النقص المستمر في الملابس التي يستلمها الأسرى من إدارة السجن وعدم صلاحيتها وما يتعرض له أهالي الأسرى من مضايقات أثناء الزيارة.[٤٣]

ويتضح مما مرّ أن الأوضاع التي سادت داخل السجون الإسرائيلية استهدفت إجهاض الروح الوطنية والمعنوية للأسير الفلسطيني من خلال تطبيق سياسات وإجراءات لا إنسانية لا يتخيلّها العقل البشري، واعترفت «لجنة كينت»*

---

* لجنة كينت: بعد أن كثرت الشكاوي المطالبة بتحسين أوضاع السجون والمعتقلين على الصعيدين المحلي والدولي، قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية وبناء على توصية من يوسف بورغ وزير الداخلية والشرطة حينذاك تشكيل لجنة تحقيق حكومية كلفت بالتحقيق في الظروف السائدة في السجون الإسرائيلية والأنظمة المتبعة فيها سميت «بلجنة كينت» نسبة إلى رئيس اللجنة القاضي المتقاعد ماكس كينت.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الإسرائيلية التي شكّلت بناء على طلب من محكمة العدل العليا الإسرائيلية عام ١٩٨١ والتي كلفت بالتحقيق في الظروف السائدة في السجون الإسرائيلية بمأساوية الأوضاع التي يعيشها المعتقلون في هذه السجون ووصفتها بأنها لا تصلح لبني البشر.[٤٤]

ومن جانب آخر فقد نشرت مجلة الشرطة الإسرائيلية تقريرًا عام ١٩٨٤ يصف مراحل الاعتقال والتوقيف والتحقيق والتعذيب وأعمال الإرهاب والعنف ضد المعتقلين الفلسطينيين في أكثر من عشرين سجنًا إسرائيليًا جاء فيه أن السجون الإسرائيلية تعتبر جحيمًا لا يطاق وهي قريبة الشبه بالسجون الأمريكية خلال فترة الأربعينات من حيث الازدحام وسوء التغذية والتعرض للضرب، والإهانات والمضايقات على أهالي الأسرى أثناء الزيارات وانبعاث الروائح الكريهة الملوثة من غرف المعتقلين ووجود الرطوبة وغيرها٤٥.

مراحل التجربة الاعتقالية قبل أوسلو

لم تسر تجربة نضال الأسرى بخطٍ مستقيم بل في تصاعد وهبوط، تقدّم وتراجع، ولكنها بشكلٍ إجمالي سجلت نقلات نوعية بين فترة وأخرى في مسيرة صعبة وشاقة خاض خلالها الأسرى سلسلة من النضالات الجزئية والشاملة على مختلف المحاور والأصعدة سواء الداخلية بترسيخ الوحدة الاعتقالية وسواء في مواجهة حملات الإرهاب الإسرائيلي والقمع المتواصلة التي تعرضوا لها، فكان الثمن سقوط الشهداء والجرحى وتكبّد المعاناة.

وبرغم صعوبة تقسيم مراحل هذه التجربة نتيجة الوضع المعقد الذي مرت به وتداخلها وتعدد أشكال المعاملة واختلاف الجاهزية الاعتقالية من سجن لآخر فإنه يمكن تحديد خمس مراحل لهذه التجربة والوقوف أمام سماتها ومميزاتها:

أولاً: مرحلة حماية الذات الوطنية (١٩٦٩-١٩٧١)

اتخذ شكل المواجهة في هذه المرحلة دفاع الأسرى عن ذاتهم الوطنية وكرامتهم النضالية التي كانت تتعرض للسلب والتدمير المتواصلين، إضافة إلى محاولات الأسرى تجميع طاقاتهم وبناء الوحدة الاعتقالية الداخلية التي كانت هدفاً لإدارة السجون وأجهزتها الأمنية للسيطرة على الأسرى وتمزيق صفوفهم ومواقفهم.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بالرغم من غياب الأطر التنظيمية ووجود خلافات داخلية وانعدام الوعي الكافي لدى الأسرى وبروز العفوية في بداية رحلة الاعتقال إلا أن الأسرى خاضوا مواجهات قاسية وشاقة ضد الأساليب الإرهابية والقوانين الجائرة التي فرضت عليهم مما خلق المقدمات لتأطير الذات الوطنية وصيانتها والتي نضجت وتأصّلت في المراحل اللاحقة وعبر معارك ونضالات متواصلة.

إن أبرز مطالب الأسرى في هذه المرحلة والتي خاضوا المواجهات في سبيل تحقيقها تتمثّل بما يلي[٤٦]:

١. وقف استخدام الضرب والاعتداء على الأسرى.

٢. إلغاء القيود الإذلالية المفروضة على الأسرى مثل إجبار الأسير على مخاطبة السجان بـ«سيدي» وعقد الأيدي خلف الظهر وطأطأة الرأس أثناء إحصاء الأسرى والسماح بالحديث أثناء النزهة.

٣. السماح بإطلاق الشعر والشارب.

٤. حرية العمل أي عدم إجبار الأسرى على العمل في مرافق الإنتاج الإسرائيلية كنسج شبك الدبابات وبناء أسوار السجن وغيرها...

٥. السماح بإدخال المواد الثقافية والقرطاسية للأسرى.

٦. تخفيف الاكتظاظ والازدحام في غرف المعتقلين.

واتخذ شكل المواجهة خوض الإضرابات الامتناعية* ، كإضراب سجن الرملة عن الطعام وهو الإضراب الأول عام ١٩٦٩ احتجاجًا على سياسة الضرب والتنكيل والذي استمر ١١ يوماً[٤٧]، وكذلك إضراب سجن عسقلان بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٧٠[٤٨] والذي استمرّ سبعة أيام حيث استشهد خلاله الشهيد عبد القادر ابو الفحم** ، إضافة إلى احتجاجات عصيانية قام بها الأسرى مثل إلقاء

* الإضرابات الامتناعية وهي إضراب المعتقلين المفتوح عن الطعام بحيث لا يتناولون خلاله سوى الماء والملح.

** الشهيد عبد القادر ابو الفحم: ولد سنة ١٩٣٣ في القرية الفلسطينية برير في فلسطين المحتلة، هاجر مع اسرته سنة ١٩٤٨ واقام في مخيم جباليا وعمل في جيش التحرير الفلسطيني، اعتقل سنة ١٩٦٨، وحكم بالمؤبد عدة مرات، وهو اول شهيد يسقط اثناء الإضرابات. حاول المعتقلون إقناعه قبيل الإضراب بعدم المشاركة فيه نظراً لتدهور وضعه الصحي إلا انه أبى وبشدة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الملابس و«الأبراش»* خارج الغرف كما حدث في عسقلان في كانون أول عام ١٩٧٠[٤٩] احتجاجًا على استمرار المعاملة المذلة للأسرى برغم الوعود التي تلقوها من قبل إدارة السجون بتحسين ظروفهم. وخاض أسرى سجن بئر السبع إضراباً عصيانياً بالامتناع عن الخروج إلى مرافق العمل بتاريخ ١٩٧٠/١/١٧، وتعرض الأسرى بسبب ذلك لحملة التنكيل والضرب المبرح وفرض حالة من الإرهاب على المعتقلين، وخلال ذلك قام الأسرى بحرق «المنجرة» التي أجبروا على العمل بها[٥٠].

إن من أهم منجزات هذه المرحلة هي كسر حاجز الخوف والرعب الذي كان يسيطر على المعتقلين وكسر القيود التعسفيّة التي فرضت على المعتقلين وبروز الروح النضالية لدى الأسرى والاستعداد للمواجهة والمصادمة دفاعًا عن قيمهم الإنسانية وكرامتهم الوطنية.

ثانياً: مرحلة بناء المؤسسة الاعتقالية وتحسين شروط الاعتقال (١٩٧٢-١٩٧٩)

إن بناء الوضع الداخلي للحركة الأسيرة في بدايات التجربة كان الهاجس الأساس للكادر الاعتقالي والقيادي إذ أن حالة التشرذم وغياب الأطر السياسية، وبروز الخلافات بين المعتقلين كانت عوامل ضعف أصابت الجسم الاعتقالي في كافة مراحل المواجهة مع إدارات السجون وعلى هذا الأساس لعب عدد من المعتقلين من أصحاب التجربة التنظيمية دورًا في وضع اللبنات الأولى لبناء المؤسسة الإعتقالية** [٥١]، وتزامن ذلك بوضع البرامج النضالية الكفيلة بالقضاء على «التيارات الإنفلاشية»*** وتعنيه من دعوة إلى التفكك والتحلل من الالتزام التنظيمي والوطني ومحاربة الروح والعمل الجماعيين. وكذلك مواجهة تدخلات إدارة المعتقل وأساليبها الهادفة إلى خلق التناقضات والخلافات بين المعتقلين، وكان قانون إجبار الأسرى على الخروج للعمل في مرافق تحت سيطرة الإدارة أحد المنافذ التي استطاعت إدارة المعتقل من خلالها زرع الانقسامات وخلق المحاور والشلل والنزعات الفردية والانفلاشية بين صفوف الأسرى حيث جعلت

---

* البرش، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

** أمثال أبو علي شاهين، مهدي بسيسو، ريحي حداد وتيسير قبعة.

*** الانفلاش، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

من تلك المرافق مصيدة للإيقاع بالمعتقلين وبؤراً للفساد[٥٢]. وكانت مرافق العمل عقبة رئيسة أمام رفع مستوى المعتقلين السياسي والثقافي والأمني مما انعكس سلبًا على واقعهم وحياتهم الداخلية، يقول الأسير حلمي عنقاوي «إن **أهمّ إنجاز حققته المسيرة الإعتقالية إغلاق مرافق العمل الإنتاجية إغلاقًا تامًا**».[٥٣] وجدير بالذكر أن الأسير كان يجبر على العمل في مرافق يعود انتاجها وخدماتها لحكومة إسرائيل وليس للأسرى.

ومن الخطوات النضالية التي خاضها الأسرى في هذا السياق إضراب الأسرى في سجن بئر السبع العصياني تحت شعار ومطلب واحد وهو «حرية عدم العمل» وذلك بتاريخ ١٩٧٣/٧/٩[٥٤] واتخذ الإضراب شكل الامتناع عن زيارة الأهل والتوقف عن العمل وعدم الخروج لساحة النزهة، وعدم حلاقة الرأس والذقن، وعدم إخراج الرسائل وعدم إرسال الملابس إلى المغسلة مطالبين بتحسين شروط الحياة داخل المعتقل، وقد استمرّ الإضراب تسعة أشهر. وبالرغم من أن الإضراب لم يحقق أهدافه المطروحة فإنه أظهر صلابة الأسرى وتماسكهم الداخلي حيث تخلله عقد الجلسات *التنظيمية والاعتقالية وألقيت المحاضرات الثقافية وجرت النقاشات السياسية الأمر الذي مكّن الأسرى من السيطرة على الوضع العام الداخلي من خلال اللجان الاعتقالية التي حالت دون كسر الإضراب أو انهياره.

ويعتبر إضراب عسقلان التاريخي المفتوح عن الطعام في ١٩٧٦/١٢/١١[٥٥] والذي استمرّ ٤٥ يوماً نقلة نوعية في مسيرة الاعتقال نحو تحسين شروط الحياة في المعتقلات ومظهرًا من مظاهر نضوج التجربة وترسيخ المؤسسة الاعتقالية القائدة في السجون. وقد اعتبر الإضراب ملحمة جماعية وضعت حجر الأساس للنضال الاعتقالي الشامل المبني على أسس تنظيمية راسخة. ولأول مرة يرافق الإضراب تفاعل شعبي وجماهيري خارجي مناصرٌ لمطالب الأسرى الإنسانية. وقد طالب الأسرى في هذا الإضراب بجملة من المطالب التي تلبي الحد الأدنى من الشروط الإنسانية وأبرزها السماح للأسرى بالحصول على الأسرة والفرشات الإسفنجية وحيازة جهاز الراديو والتلفاز وتحسين الرعاية الصحية وعدم الاعتداء بالضرب على الأسرى والسماح بأداء صلاة الجمعة في ساحة المعتقل، والانتساب

---

* الجلسات، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

للجامعات وإدخال المواد الثقافية، وتحسين التغذية وغيرها من المطالب الحياتية والمعيشية الأساسية التي كانت مفقودة عند الأسرى.[٥٦] وعلى الرغم من حملة التنكيل والعزل والتنقلات التي قامت بها إدارة السجون بعد إنهاء الإضراب إلا أنه كان يمثّل مرحلة نضالية عالية وراقية في تجربة المعتقلين عكست نفسها على سائر السجون وترسخت من خلالها قيم نضالية ثابتة أبرزها بناء المؤسسة الاعتقالية التي امتازت بالدقة والالتزام والانضباط والقدرة العالية على التصدي والمواجهة إذ أصبحت السجون مدارس وقلاع ثورية بعد أن أرادت مصلحة السجون أن تكون مواقع للإفراغ السياسي والتدمير الإنساني، إذ أن كافة السجون سواء في المناطق المحتلة أو داخل الخط الأخضر خاضت معارك ومواجهات مختلفة خلال هذه المرحلة في سبيل تحسين أوضاعها، وإيقاف الإرهاب المنظم الذي كان ينفذ ضد حقوقها، وقد استطاع الأسرى انتزاع الكثير من التحسينات على ظروفهم وإن بقيت بشكل محدود وجزئي.

ثالثاً: مرحلة تحقيق المنجزات وحمايتها (١٩٨٠-١٩٨٧)

السياسة المتبعة لإدارة السجون تتمثّل دوماً بمحاولات المماطلة والتسويف في تلبية مطالب الأسرى، والأخطر من ذلك إعدادها الخطط للانقضاض على منجزات حققها الأسرى بعد تضحيات وآلام كبيرة وإعادة الأوضاع لتتفق مع قوانينها الجائرة القائمة على السيطرة على الأسرى وتركيعهم وإخضاعهم، ومن هنا فإن مسيرة المعتقلين كانت بين مد وجزر في معركة غير متكافئة تواجه فيها الإرادات الإنسانية أدوات القمع الإسرائيلية المتفوقة والمتطورة، فكان الهدف من إقامة سجن نفحة الصحراوي بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢[٥٧] هو عزل نشطاء المعتقلين وقادتهم وليكون سجنًا للردع والرعب لكافة المعتقلين لما امتاز به من أوضاع لا تطاق ومن معاملة تعسفية لا مثيل لها.

وجاء الردّ من قبل الأسرى بإعلانهم الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ٢١/ ١٩٨٠/٧[٥٨] والذي تحوّل إلى انتفاضة شاملة عمت كافة المعتقلات التي دخلت إضرابات تضامنية مع مطالب أسرى نفحة، وقد حقق هذا الإضراب الذي توقف بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٦ جملة من المنجزات المعنوية والمادية عكست نفسها إيجابيًا على بقية السجون. فعلى الصعيد المعنوي استطاع الأسرى كسر شوكة

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

المخطط الذي وقف من وراء إنشاء هذا السجن، وأظهر الإضراب رقياً وتقدماً في الوعي ونضجًا في التجربة الاعتقالية والنضالية لدى الأسرى. والقدرة على تجنيد الحركة الجماهيرية والإعلامية المحلية والدولية وحتى الإسرائيلية في الخارج. فضلًا عما أثبته الأسرى من التحلي بطاقة نضالية هائلة واستعدادهم للتضحية وتحت شعار «**نعم، لآلام الجوع، ولا، لآلام الركوع**».

أما على الصعيد المادي، فقد استطاع الأسرى انتزاع موافقة إدارة السجون على العديد من المطالب النوعية سبق أن ماطلت في تلبيتها خلال المراحل السابقة وأبرزها تركيب الأسرة وتحسين الطعام، واستبدال صاج الحديد المثبت على أبواب الغرف بشبك وبناء غرفة لزيارة الأهل، وتركيب مرآة في كل غرفة، وإدخال مغسلة، وتغيير نظام الزيارة ليصبح مرة كل أسبوعين بدلا من كل شهر، وغيرها ...[٥٩]

وتتشابه أسباب انتفاضة أسرى السجن المركزي للضفة الغربية «جنيد» بالأسباب التي أطلقت انفجار سجن نفحة، عندما أعلن الأسرى في جنيد الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٣[٦٠] والذي استمرّ ١٣ يومًا احتجاجًا على الأهداف التي افتتح من أجلها هذا المعتقل والذي استخدمت فيه التكنولوجيا لحصار ومراقبة المعتقلين والتضييق على حياتهم مثل أجهزة الكاميرا، والأسلاك المكهربة، إضافة إلى فرض إجراءات داخلية معقدة واستفزازية وسحب كافة المنجزات التي حققها الأسرى في مراحل نضالهم السابق بمحاولات إعادة الأوضاع إلى أعوام ٦٩/٧٠ حيث ساد التفتيش الاستفزازي المهين، والاعتداء بالضرب وقنابل الغاز على الأسرى، وعزل الأقسام* بعضها البعض ومنع حركة ممثل السجن** والزيارات بين الغرف والأقسام، إضافة إلى تدهور الوضع الغذائي والازدحام ونقص الملابس وضعف التهوية والإنارة وغيرها.[٦١] لقد توقف الإضراب بعد مفاوضات جرت بين وزير الشرطة في حينه حاييم برليف، وممثلي الأسرى[٦٢] وكان ذلك لأول مرة الأمر الذي شكّل اعترافًا بشرعية المؤسسة الاعتقالية ولجانها النضالية وممثليها. وقد تحققت في هذا الإضراب إنجازات كثيرة وهامة.

---

* الأقسام، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

** ممثل السجن، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ومن الجدير ذكره أن احتمال النكوص وتراجع إدارة السجون عما وافقت عليه من مطالب للأسرى وارد دومًا، حيث تتحين الفرص لشنّ هجوم مضاد على منجزات المعتقلين قد تؤدي لتراجع شروط الحياة في هذا المعتقل إلى وضع أقلّ مما وصلت إليه. وهذا ما جرى بعد صفقة تبادل الأسرى عام ١٩٨٥ بالإفراج عن العديد من الكفاءات والقيادات الاعتقالية ذات التجربة لتستغلّ إدارة السجون الفراغ الذي أحدثه الإفراج عن هؤلاء لتتراجع عن وعودها ولتبدأ بحملة من القمع وفرض الإجراءات الخانقة والمذلة على الحركة الأسيرة، لتصبح الحركة الأسيرة في موقف الدفاع عن منجزاتها التي حققتها بالتضحيات الغالية، حيث خاض الأسرى سلسلة من الإضرابات الجزئية والشاملة في إطار التصدي لهجمة إدارة مصلحة السجون على حقوقهم. ففي ١٩٨٧/٣/٢٥ خاض أسرى جنيد إضرابًا مفتوحًا عن الطعام استمرّ ٢٠ يومًا[٦٣] بعد أن شنّت إدارة السجون حملة واسعة تستهدف ضرب البنى التحتية في السجون من خلال قيامها بحركة تنقلات واسعة للمعتقلين شملت الكوادر والقيادات لضرب النضال الاعتقالي وتفريغ السجون المؤثرة من طاقاتها الفاعلة.[٦٤] إذ لوحظ تركيز إدارة السجون على إضعاف الجسم الاعتقالي وتدمير المؤسسة الاعتقالية وشرعيتها، وقد استطاع هذا الإضراب تثبيت منجزات الأسرى وحمايتها بعد أن رضخت إدارة السجون لمطالب المعتقلين.

رابعاً: مرحلة النضال الشامل (١٩٨٧-١٩٩٢)

وفي هذه المرحلة التي اعتبرت من أكثر المراحل حساسية في تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة ما قبل اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ حيث لعبت عوامل عديدة محلية ودولية دورًا في التأثير على مسيرة الحركة الأسيرة داخل السجون. وأهم هذه العوامل إندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ حيث تخلل ذلك عمليات اعتقال واسعة وإقامة معسكرات الاعتقال العسكرية لاستيعاب الأعداد الجمّة من المعتقلين إضافة إلى عامل آخر وهو العدوان الثلاثيني على العراق، وما أحدثه من متغيرات دولية عكست نفسها على القضية الفلسطينية وحركتها الوطنية التي تعتبر الحركة الأسيرة جزءاً منها.

إن عملية القمع والتنكيل الذي مارسته سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

في سنوات الانتفاضة وفرض سياسة القبضة الحديدية قد طالت الأسرى ومنجزاتهم وحقوقهم. وقد اتضح خلال هذه الفترة أن مخططًا يدبّر وتحاك فصوله بدقّة في «مطابخ» مديرية السجون، يقضي هذا المخطط «بتقليم أظافر» السجناء ومحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.[٦٥]

وفي هذا السياق سوف نتناول انعكاس هذه السياسة على الأسرى في المعتقلات العسكرية التي تخضع لإشراف الجيش والذي يعتبر سجن أنصار ٣ «كتسيعوت» في النقب نموذجًا، وكذلك انعكاسها على أوضاع الأسرى في السجون المركزية التابعة لمصلحة السجون والشرطة واخترنا سجن جنيد كنموذج، واختيار هذين السجنين يوضح الصورة الإجمالية التي سادت في سائر السجون العسكرية وغير العسكرية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

انتفاضة الصحراء: تمّ افتتاح معسكر النقب «أنصار ٣» في شهر آذار ١٩٨٨[٦٦] بعد اندلاع الانتفاضة لاحتجاز وقمع شبان الانتفاضة وإيداعهم في كبد الصحراء وقيظها الملتهب، فقد زجّ آلاف المعتقلين الإداريين في هذا المعسكر خلال السبع سنوات من الانتفاضة. وكان واقع هذا المعسكر المجرد من أدنى شروط الحياة البشرية أشبه بالجحيم المرعب، وبنقاط مختصرة يمكننا استعراض أبرز شروط وظروف القهر والمعاناة في هذا المعسكر بما يلي[٦٧]:

١- الشبح*لساعات طويلة وبشكل فردي تحت أشعة الشمس الحارقة مع تقييد أيدي المناضل للوراء بواسطة كلبشات بلاستيكية لأتفه الأسباب.

٢- الشبح الجماعي لساعات طويلة أحيانًا تمتدّ ما بين الساعة الثانية مساء للساعة الثالثة صباحًا.

٣- الضرب المبرح للأسير داخل زنازين جاهزة ليس بها فراش أو ضوء ولا يعبرها الهواء ومفروشة أرضها بالشيد الأبيض.

٤- الجلوس في طوابير مذلة على العدد اليومي ثلاث إلى خمس مرات يوميًا وذلك على الأرض مباشرة ووضع اليدين وراء الظهر متشابكة معاً والعيون

---

* الشبح: الوقوف أو الجلوس فترة طويلة (انظر مفردات الحركة الأسيرة).

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

تنظر باتجاه الأرض، والتعامل مع الأسرى بأرقام وليس أسماء، وكل من يعلن رقمه يعيده الأسير ثانية باللغة العبرية ويزحف باتجاه الأسلاك الشائكة دون السماح له بالوقوف أو الاستدارة.

٥- تبدأ مراسيم أخذ العدد (إحصاء الأسرى) بوقوف سيارة عسكرية مقام عليها رشاش سعة ٥٠٠ طلقة وذلك قبالة الأسرى وراء الأسلاك الشائكة.

٦- تشغيل الأسرى الإداريين* بالقيام بأعمال شاقـّة ومذلة في قواعد الجيش الإسرائيلي ومعسكراتهم وامتهان كرامة الأسرى خلال ذلك.

٧- في حالة «العدد الأمني»** تأتي ثلّة من الجنود والضباط مزودين بسيارات عسكرية وأسلحة نارية في الساعة الثانية بعد منتصف الليل طالبين رفع الخيام والاستعداد للاصطفاف في طوابير في ساحة القسم لأخذ العدد.

وبدأ الأسرى في ظلّ هذه الأجواء الإرهابية بتنظيم أوضاعهم استعدادًا لمواجهة سياسة القهر والإذلال بحقّهم، وجدير بالذكر أنه زجّ في سجن النقب مناضلون سبق أن خاضوا تجربة الاعتقال سنوات طويلة، وممن يملكون القدرات والوعي مما ساهم في تبلور وضع تنظيمي واعتقالي داخلي قادر على المواجهة والتحدي. وخاض المعتقلون سلسلة من الخطوات الاحتجاجية تتمثّل بإرجاع وجبات الطعام. ورفض الخروج للعمل إضافة إلى التمرد على نظام العدد الذي اعتبر من أبرز المشكلات التي يواجهها الأسرى. وكان ثمن هذا التمرد القمع والتنكيل وإطلاق الرصاص الحي على المعتقلين وعلى يد قائد المعسكر نفسه يوم ١٩٨٨/٨/١٦ مما أدّى إلى استشهاد الأسيرين سعد الشوا*** وبسام صمودي **** وإصابة حوالي ١٢٥ أسيرًا من جراء إطلاق الأعيرة النارية الحية والرصاص البلاستيكي وقنابل الغاز المسيل للدموع من قبل الجيش الذي كان يحرس

---

* الأسير الإداري : المعتقل الذي لا توجّه له تهمة ولا يمثل أمام محكمة (انظر الفصل الرابع)

** العدد الأمني، عملية إحصاء فجائية للأسرى تحت ادعاء أسباب أمنية كالشك بوجود محاولة للهرب وغيرها.

*** الشهيد سعد الشوا: ولد بحي الشجاعية بغزة عام ١٩٦٩، اعتقل إدارياً بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٨ وسقط شهيدًا في معتقل النقب بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٦.

**** الشهيد بسام الصمودي، ولد في قرية اليامون قضاء جنين عام ١٩٥٨، اعتقل إدارياً في نيسان ١٩٨٨ في سجن النقب لمدة ٦ أشهر، سقط شهيداً داخل السجن في ١٩٨٨/٨/١٦.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

المعتقل مما دفع الأسرى إلى إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام في نفس اليوم والذي استمرّ حتى ١٩٨٨/٨/١٨[٦٨]، وقد توقف الإضراب بعد أن رضخت إدارة المعتقل لمطالب الأسرى وخاصة إلغاء أسلوب وضع الأيدي خلف الظهر أثناء العدد. واعتبر الأسرى ذلك خطوة متقدمة على طريق إنهاء أساليب العبودية والإذلال التي تمارس بحقّهم. ولم تلتزم إدارة المعسكر بتعهداتها والتزاماتها واستمرت سياسة القمع والمواجهات والإضرابات وحصلت عدة أحداث وقع خلالها عشرات الجرحى.[٦٩]

ويظلّ معتقل النقب نموذجًا صارخًا على الأوضاع التي مرت بها معسكرات الاعتقال كعتليت ومجدو والفارعة، وبيتونيا، والتي شهدت صراعًا مريرًا من أجل حياة إنسانية تليق ببني البشر.

انتفاضة أيلول ١٩٩٢

كان واضحاً من خلال سياسات مصلحة السجون أن هناك مخططا لضرب الحركة الأسيرة وتقويض إنجازاتها وذلك بتنصّل إدارة السجون من وعودها التي قطعتها على نفسها في تحسين ظروف الحياة داخل السجون وتصعيد إجراءاتها التعسفية تجاه حقوق الأسرى.

وكانت سياسة عزل الأسرى في زنازين انفرادية وفي أقسام خاصة للعزل تشكل عنوانًا بارزًا لسياسة مصلحة السجون مع أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بكل ما يترتب على ذلك من إذلال مخطط تنفذّه أدوات مسخرة لإشباع نزواتها ليصبح ما يسمى «الموت الزاحف» في أقسام العزل وبلغة الأسرى «الموت البطيء»[٧٠] من أخطر ما ميّز هذه المرحلة وتحت ذرائع الأمن في السجون. فالعزل قائم على تصنيف المعتقلين بحجة أنهم يشكّلون خطرًا على الأمن أو لأنهم قاموا بأعمال عسكرية جريئة ونوعية أو بسبب ما أسموه «**بسلوكهم المتطرف والعنيف وتهديدهم لحياة السجانين العاملين في السجون**».[٧١]

لقد تمّ افتتاح سجن خاص للعزل في شهر آب ١٩٨٩ في سجن الرملة، وزجّ فيه أكثر من ثلاثين مناضلاً في ظلّ شروط صحيّة وحياتية متردية، مكبلين بالأصفاد، يمتاز بالرطوبة وهو قسم مظلم يقع تحت الأرض باثنتي عشرة درجة لا يدخله

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الهواء والشمس والضوء ويتشكّل من مجموعة من الحجيرات الصغيرة (الإكسات). ويحرم الأسير من كافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأسرى السياسيون في بقية السجون إضافة إلى تردي الطعام، وتواجد الفئران في هذا القسم، ووضع القيود في أرجل المعتقلين أثناء خروجهم من وإلى ساحة النزهة يوميًا أو حين الخروج لمقابلة المحامي أو الصليب الأحمر أو الخروج إلى العيادة. كذلك لا يسمح بزيارة الأهل سوى مرة واحدة في الشهر وعبر شبك حديدي مزدوج لا يسمح بالاتصال بالأهالي أبدًا، كذلك حرمان الأسرى من التلفاز والمذياع والملابس المدنية* ، ومواد التنظيف، والإعتداء عليهم بالضرب الجسدي[٧٢]، وغير ذلك من الشروط المذلة والسيئة والتي لا يتصورها العقل وتأنفها الكرامة الإنسانية. وقد وصل الحدّ باعتبار هذا القسم على لسان مسؤولين في وزارة الشرطة ومديرية السجون بأنه إشباع لرغبة الشارع الإسرائيلي وخاصة الجماعات اليمينية المتطرفة[٧٣]. وزادت أحوال هذا القسم سوءًا عندما سقط أحد نزلائه شهيدًا على أرض زنزانته الصغيرة وهو الشهيد محمد حسن سليمان بريص** وذلك في شهر تموز ١٩٩٢ .[٧٤]

ولم تقتصر سياسة العزل على هذا القسم بل اخذ نطاقه يتسع من خلال فتح أقسام للعزل في عسقلان وبئر السبع، وموورست بحقّ الأسرى فيها شتى صنوف القهر والتنكيل.

لقد شهدت بدايات التسعينات سلسلة من الهجمات على حقوق الأسرى. فإضافة إلى منهجية سياسة العزل، فإن إدارة السجون أصدرت تعليمات بمنع الاحتفالات في المناسبات الوطنية وتمّ رشّ الأسرى بالغاز المسيل للدموع في عدة سجون ولأكثر من مرة بسبب ذلك. والإهمال المتعمد للمرضى وتأخير العلاجات والعمليات الجراحية اللازمة لهم وتقليص كميات الخضار والفواكه المستحقة للأسرى، وإجبار الأسرى على الوقوف أثناء التشخيص المسائي*** وسحب الساعة

---

* المقصود بالملابس المدنية الملابس التي يدخلها الأهل عبر الزيارة، وليس الملابس التي يتسلمها الأسرى من إدارة السجن.

** الشهيد محمد حسن سليمان بريص: ولد في تموز ١٩٥٢ في مخيم خانيونس، وسقط شهيداً في ١٩٩٢/٦/٢٨، وكان قد اعتقل بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١.

*** التشخيص المسائي: انظر مفردات الحركة الأسيرة

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

المخصصة لممارسة الرياضة الصباحية في بعض السجون، وشنّ حملات استفزازية من التفتيش ومصادرة المواد والكراسات الثقافية* وغيرها من المضايقات المستمرة على أهالي الأسرى أثناء الزيارات والإساءة لهم.[٧٥]

وبتحليل دقيق لطبيعة هذه المرحلة والهجمة التي تشنها مديرية السجون فإنها بلا شكّ توجهات جديدة ومقرّة من أعلى المستويات عنوانها تفتيت وحدة السجون ووحدة الجبهة الداخلية للحركة الأسيرة.

وأمام كل ذلك أعدّ الأسرى بقيادة سجن جنيد برنامجاً للمواجهة التي انفجرت شرارتها بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٧ بالإضراب المفتوح عن الطعام شاملًا كل السجون والذي اعتبر من أكثر المواجهات تنظيماً ودقة واتساعاً في تاريخ الحركة الأسيرة حتى ذلك الوقت، حيث شارك فيه ١٦ سجنًا ومعتقلًا.[٧٦] وبهذه الشمولية والوحدة الجماعية ضرب الأسرى المثل الأعلى في وحدة المعركة والقرار والإرادة وتقاسموا آلام الجوع على طريق تحسين ظروفهم وانتزاع حقوقهم والدفاع عن كرامتهم. وتحوّل الإضراب إلى انتفاضة عارمة في الوطن المحتلّ الذي شهد المظاهرات والمسيرات التضامنية مع المعتقلين إضافة إلى التغطية الإعلامية الواسعة التي صاحبت هذه المعركة.[٧٧]

وقد استمرّ هذا الإضراب ١٥ يومًا رضخت في نهايته إدارة السجون لمعظم مطالب الأسرى والتي أبرزها رفع القيود والإجراءات المذلة عن الأسرى في قسم العزل في الرملة «نيتسان». وقد تدخّل وزير الشرطة آنذاك «موشيه شاحل» ليجري المفاوضات مع قيادة الأسرى داخل سجن جنيد كقيادة مركزية لأكثر من ١٣ ألف أسير فلسطيني موزعين على مختلف السجون خاضوا الإضراب في ذلك الوقت[٧٨]، وتمّ تشكيل لجنة سميت «لجنة ليفي» لمتابعة مطالب المعتقلين، وهي لجنة عليا برئاسة شاؤول ليفي مهمتها البتّ والنظر في مطالب ومشاكل الأسرى بصورة جذرية وشاملة.

لقد حقق هذا الإضراب الكثير من المنجزات المعنوية والمادية وشكّل انتصاراً على المخططات الإسرائيلية التي كانت تتأهّب للانقضاض على وحدة الحركة

---

* الكراسات الثقافية، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الأسيرة ومنجزاتها، وتجلّت بصورة مبهرة وحدة الأسرى بقيادتهم الجماعية وقدرتهم التفاوضية التي أجبرت المستويات العليا في إسرائيل الخضوع لأغلب مطالب الأسرى الإنسانية.

ويتضح من خلال استعراض التجربة الاعتقالية ما قبل اتفاقيات أوسلو بأن نضالات الحركة الأسيرة توجّهت نحو تحسين شروط حياتهم الإنسانية والمعيشية، والتصدي للقيود والإجراءات المذلة التي فرضت عليهم. وقد استطاع الأسرى ومن خلال مواجهات ومعارك مختلفة دفعوا ثمنها الشهداء وتكبدوا المعاناة من تحطيم الكثير من القوانين اللاإنسانية التي طبقّت عليهم وتأسيس المؤسسة الاعتقالية، وتثبيت جسم اعتقالي موحد يمتاز بالالتزام والنظام والدقة، وانتزاع الاعتراف بهذا الجسم وممثليه من قبل إدارة مصلحة السجون والقيادات الإسرائيلية.

ودلّت التجربة على مدى القدرة القيادية العالية التي تبلورت وانصهرت في بوتقة النضال الأسير وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني لتحتلّ دوراً أساسياً في كفاح الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الإحتلال الإسرائيلي.

لقد أسقط نضال الأسرى مفهوم السجن في النظرية الإسرائيلية وتحولت السجون إلى مواقع للتعبئة الثورية ولبناء القيادات والكوادر والمبدعين ذات التأثير النضالي داخل وخارج السجون، وأصبح نضال الحركة الأسيرة رافدًا من روافد مقاومة الاحتلال والأكثر قدرة على الاستقطاب الجماهيري.

ويلاحظ أن الوضع داخل السجون لم يستقر يومًا، فهو في حالة مواجهة دائمة ومتواصلة، ولا تعترف مديرية السجون بمنجزات الحركة الأسيرة التي انتزعوها بفعل نضالاتهم كأساس ثابت تستند إليه في تعاملها مع الأسرى بل تتحين الفرص للانقضاض عليها وإعادة الأوضاع إلى سنوات سابقة، ومن هنا فالحالة داخل السجون هي حالة اشتباك وترقب وحذر وبذلك فإن الحركة الأسيرة لم تلق سلاح المواجهة والتعبئة والاستنفار النفسي في أي لحظة لأن أمامها عدوًا لا يريد لها سوى أن تدفن في الظلمة والانصياع لقوانينه العسكرية الظالمة.

لقد أبدع الأسرى بنضالاتهم العظيمة تجربة إنسانية فريدة، لم يكن سلاحهم

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

سوى الإرادة، والجوع، والوحدة أمام الآله العسكرية الإسرائيلية المتطورة والمنظمة. وأمام عقول جنرالات الحرب الإسرائيليين وعبقرية القتل والإبادة التي أرادوا تطبيقها على المعتقلين لينتصر الأسير دائمًا، وإن كان ذلك عبر تضحيات قاسية ومؤلمة. ليقدّم الأسرى للإنسانية، ولمشروع الحرية والكفاح الوطني، تجربة نضالية وثقافية ووطنية ترسخّت وأصبحت جزءًا من البناء الذاتي لتشكل الهوية الوطنية الفلسطينية في مراحل صراعها مع الهوية النقيض. ففي أول صوت أدبي قادم من السجون نسمع صوتاً يرى النور ومن خلال ديوان كلمات سجينة[٧٩] يعبر عن القوة المعنوية التي يمتاز بها الأسرى في صراعهم داخل السجون.

«تهللي
يا أمة العذراء
تهللي
تمرد المسيح
ورغم ما ينزف من دماء
ورغم رغم كفه الجريح
أغار مثل الريح
يسحق الأعداء
تهللي
تغيرت مواقع الأشياء»

وأخيراً فإن ما حققه الأسرى من منجزات انسانية لم يأتِ إلا عبر تطورات ونضالات مريرة، وان هذه المنجزات غير ثابتة، فسرعان ما يتمّ الانقضاض عليها من قبل السلطات الإسرائيلية، فهي تعتمد على مدى جاهزية الأسرى وأوضاعهم الداخلية، وخاصة أن سلطات السجون تعتبر أن ما انتزعه الأسرى من حقوق هو امتيازات وليس حقوقاً*.

---

* هناك ما يعرف بالحقوق المفصلة في لوائح إدارة السجون الإسرائيلية، وهي نسخة بدائية لا تتفق مع الحدّ الأدنى لحقوق الإنسان ومستمدة من أنظمة الإنتداب البريطاني، أما الامتيازات فهي ما ينتزعه الاسرى من تحسينات على شروط حياتهم بفعل نضالاتهم واحتجاجاتهم.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ويبدو لنا أن التجربة الاعتقالية قبل أوسلو كانت شديدة القسوة تهدف إلى تحطيم الإنسان الأسير، وفي نفس الوقت فإن التحدي الذي واجهه الأسرى أدى إلى فرض شرعيتهم على السلطات الإسرائيلية. فهل ستبقى المعاملة الوحشية قائمة بعد أوسلو؟ وهل سيظل الأسرى محافظين على الزخم النضالي والمعنوي في مرحلة جديدة توجتها اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣؟ هذا ما سنراه في الفصول القادمة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

هوامش الفصل الأول

١ اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ اب/اغسطس ١٩٤٩، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.
٢ عطا القيمري، السجن ليس لنا، معتقل نفحة: ٣ آذار ٩٨٥، ص ٣، (هذا الكتاب لا يوجد عليه اسم كاتبه الذي أصدره أثناء وجوده في المعتقل تجنباً للاحقة الاحتلال وعرف فيما بعد باسمه وهو عطا القيمري).
٣ عبد الستار قاسم وطلبته، مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية، بيروت: منشورات دار الأمة، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ص ٧٠-٧٥.
٤ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٦٥.
٥ حلمي إبراهيم محمد عنقاوي، المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان، رام الله: مطبعة الغد، ط١ ، ١٩٩٥، ص ٢٧.
٦ عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سابق، ص ٧١.
٧ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٧٠.
٨ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ١١٤.
٩ حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ٣٥٧.
١٠ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ١١٥.
١١ المصدر السابق، ص ١١٦.
١٢ الحركة الفتحاوية الأسيرة، بركان ايلول خلف قضبان القهر، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٣/١٠/٢١، ص ٤٩.
١٤ وليد القاهوم، فلسطينيات في سجن النساء الإسرائيلي، طيور نفي ترتسا، عمان: دار الجيل للنشر،ط١ ، ١٩٨٥، ص ٨٣.
١٥ عبد الله عواد، دولة مجدو: تجربة البناء التنظيمي والمواجهة في معتقل مجدو، عمان: دار الجليل للنشر، ط١ ، ١٩٩٢، ص ٦٣.
١٦ ناصر سليمان دمج، معتقل انصار شاهد على عصر الجريمة، فلسطين: الوكالة العربية للتوزيع، ١٩٩٣، ص ٤٩.
١٧ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٧١-٧٢.
١٨ قدري أبو بكر، من القمع إلى السلطة الثورية، عمان: دار الجليل للنشر، ط١ ، ١٩٨٩، ص ٦٣.
١٩ حسن عبد الله، النتاجات الأدبية الاعتقالية، القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٣، ص ١٤.
٢٠ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ١٢١.
٢١ حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ٣٨.
٢٢ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ١٢٤.
٢٣ وليد القاهوم، مصدر سابق، ص ١٧٣.
٢٤ جبريل الرجوب، تجربة اسرى الثورة الفلسطينية بين نفحة وجنيد الزنزانة رقم ٧٠٤، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٤، ص ص ٢٣-٢٤.
٢٥ اللجنة النضالية العامة، «بيان»، معتقل مجدو: ١٩٨٩/٢/٨.
٢٦ جبريل الرجوب، مصدر سابق، ص ٢١.
٢٧ «استغلال الأطباء في ممارسة التعذيب، استخدام ١٠٠٠ تجربة لأدوية خطيرة على المعتقلين الفلسطينيين»، حقوق الناس، عدد ١١، كانون ثان ١١٩٨، ص ص ٢٦-٢٧.
٢٨ حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ٣٩.
٢٩ الحركة الفتحاوية الأسيرة، مصدر سابق، ص ٣٢.
٣٠ المصدر السابق
(انظر مفردات الحركة الأسيرة
٣١ حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ص ٣٩-٤٠.
٣٢ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٩١.
٣٣ تقارير منظمة العفو الدولية، لندن: منشورات منظمة العفو الدولية،
١٩٨٦ ص ٣٤٩
١٩٨٩ ص ٢٤٤

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٩٩٢، ص ٦٦

٣٥ فيليستا لانغر، بام عيني، القدس: منشورات صلاح الدين، تشرين الثاني ١٩٧٥، ص ص ١٧٤-٣٤٤.

٣٦ لينا تسيمل، **المعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية**، النازيون الجدد، عمان: دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٨ ص ٥٢.

٣٧ ريموندا الطويل، **سجينات الوطن السجين**، عكا: دار الأسوار عكا، ١٩٨٨،ط١، ص ١٢٠.

٣٨ تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٦، مصدر سابق، ص ٣٤٩.

٣٩ رزق شقير، **هكذا تكلم المعذبون الفلسطينيون- ١٣ رواية عن التعذيب اثناء التحقيق في المعتقلات الإسرائيلية كما وردت على السنة ضحاياه**، رام الله: الحق، ١٩٩٢، ص ١٦.

٤٠ جبريل الرجوب، مصدر سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

٤١ الأسرى الفلسطينيون في المعتقل المركزي للضفة الغربية (جنيد)، «رسالة إلى وزير الشرطة حاييم برليف»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٨٤/١٠/٢١.

٤٢ فهد الحاج، **انتفاضة الجوع من وراء القضبان**، أيلول ١٩٩٣، ص ص ١١٥-١١٩.

٤٣ المصدر السابق، ص ١١٩.

٤٤ غازي السعدي، **الأسرى اليهود وصفقات المبادلة**، عمان: دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٥، ص ص ١٢٨-١٢٩.

٤٥ المصدر السابق، ص ص ١٣٨-١٣٩.

٤٦ قدري أبو بكر، مصدر سابق، ص ص ٦١-٨٨.

٤٧ عبد الستار قاسم، مصدر سابق، ص ١٢٩.

٤٨ المصدر السابق، ص ١٢٩.

٤٩ حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ١٧٧.

٥٠ المصدر السابق، ص ٢٠٤.

٥١ المصدر السابق، ص ١٢٧.

٥٢ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

٥٣ حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ٣٥.

٥٤ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

٥٥ المصدر السابق، ص ٣٥٨.

٥٦ قدري أبو بكر، مصدر سابق، ص ١١٧.

٥٧ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٣٦٧.

٥٨ عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٣٦٨.

٥٩ المصدر السابق، ص ٣٧٢.

٦٠ أسرى الثورة الفلسطينية في السجن المركزي للضفة الغربية (جنيد)، «نداء ... نداء...نداء»، نابلس: سجن جنيد، ٢٣/ ١٩٨٤/٩.

٦١المصدر السابق.

٦٢ اللجنة النضالية العامة في السجن المركزي للضفة الغربية (جنيد)، «بيان داخلي حول نتائج المقابلة مع وزير الشرطة حاييم برليف»، نابلس: سجن جيند، ١٩٨٤/١٠/١.

٦٣ الحركة الفتحاوية الأسيرة، مصدر سابق، ص ص ٢٢-٢٣.

٦٤ المصدر السابق، ص ١٨.

٦٥ المصدر السابق، ص ص ٣٨-٣٩.

٦٦ مؤلف مجهول، **اوراق سجين من انصار ٣**، حزيران ١٩٨٩، ص ٤.

٦٧ المعتقلون الإداريون، «رسالة إلى السيد دافيد تسيمح مدير معتقل النقب كتسيعوت»، النقب: سجن أنصار ٣، ١٥/٨/ ١٩٨٨.

٦٨ ناصر سليمان دمج، مصدر سابق، ص ٤٣.

٦٩ مؤلف مجهول، أوراق سجين، مصدر سابق، ص ٥٨.

٧٠ الحركة الفتحاوية الأسيرة، مصدر سابق، ص ٣١.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٧١ المصدر السابق، ص ٣٥.
٧٢ المصدر السابق، ص ٣٣.
٧٣ المصدر السابق، ص ٧٠.
٧٤ المصدر السابق، ص ٣٤.
٧٥ فهد الحاج، مصدر سابق، ص ٧٠.
٧٦ أسرى الثورة الفلسطينية في سجون الاحتلال الصهيوني، «بيان التفجير»، ١٩٩٢/٩/٢٧.
٧٧ الحركة الفتحاوية الأسيرة، مصدر سابق، ص ١٨٠-١٨٢.
٧٨ المصدر السابق، ص ص ١٥٣-١٥٨.
٧٩ «أبو فلسطين»، كلمات سجينة مختارات من شعر جنود الثورة الفلسطينية في المعتقلات الإسرائيلية، ط٣، القدس: تموز ١٩٧٧، ص ص ٧٦-٧٧.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الثاني

الأسرى في الاتفاقيات
بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الثاني

الأسرى في الاتفاقيات
بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

منذ التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وحكومة إسرائيل حدث تحوّل نفسي عند الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية حيث ارتفعت مستويات التوقع لديهم، والمتعلقة بإنهاء معاناتهم والإفراج عنهم، حيث رأوا أنّ حصيلة أية تسوية سياسية بين طرفي النزاع لا بدّ وأن تشمل إطلاق سراح المعتقلين كجزء لا ينفصل عن هذه التسوية السياسية وعن آفاق الحل وبناء الاستقرار والسلام. وقد بنى الأسرى الفلسطينيون تطلعاتهم باقتراب تمتعهم بالحرية من منطلق أن التسوية السياسية قد وضعت حداً للحرب والصراع والكراهية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وبالتالي فإن المرحلة الجديدة تقضي الإفراج عنهم باعتبارهم جنودًا كانوا أحد عناصر الصراع الذي وضعت اتفاقية بناء السلام نهايةً له.

إن توقعات الأسرى انطلقت من مقوّمات عقائدية، وتنظيمية، وذاتية شكّلت بمجملها المنهجية السياسية والفكرية التي ميزّت مجتمع الحركة الأسيرة من ناحية السلوك والتربية وقواعد الالتزام، فالأسرى ينظرون إلى ذاتهم بأنها تحظى بالاهتمام لدى الجميع، وبأنهم خيرة أبناء الشعب الفلسطيني، رموزه وأبطاله، وبأن نضالاتهم وتضحياتهم ومعاناتهم الطويلة هي التي أوصلت إلى طريق السلام والحل السلمي والتعايش وبالتالي هم أحقّ فئات الشعب الفلسطيني بالتمتع

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بثمار السلام العادل وبالحرية وبالمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني.

والأسرى بذلك أقاموا تصوراتهم على أساس أنهم يحتلّون مكانة خاصة لا جدل حولها في تفكير وعقلية قيادتهم، إضافة إلى حصيلة ثقافية اختمرت لديهم من مجموع التجارب العالمية التي درسوها، وإطلاق سراح الأسرى في حالة التوقيع على اتفاقيات سلام بين الدول المتصارعة كعملية إطلاق سراح الأسرى وفق جدول زمني بعد توقيع اتفاقية سلام بين إيرلندا وبريطانيا عام ١٩٩٨ * [١].

ولعلّ هذا التوقّع العالي بالتحرر لدى الأسرى يجيء بعد أن اختارت قيادة م.ت.ف طريق التفاوض لحلّ الصراع بدل الكفاح المسلّح، وأنه في هذه الحالة لا يوجد وسيلة لإطلاق سراحهم سوى هذه الطريق إذا ما علمنا أن إطلاق سراح الأسرى في السنوات التي سبقت اتفاقيات أوسلو أي في زمن الحرب كانت تتم من خلال صفقات تبادل الجنود الأسرى أو الجثث من كلا الجانبين.

ومن هنا فإن تفاعل الأسرى مع الاتفاقيات الموقّعة كان كبيراً ومشبعاً بالآمال وقد يكون هذا التفاعل هو أحد أبرز التحولات الداخلية على صعيد مجتمع الاعتقال وعلى كافة المستويات تنظيميًا، وسلوكيًا، وثقافيًا.

إن دراستنا للاتفاقيات السياسية بشأن الأسرى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي هي محاولة لقراءة مدى استجابة هذه الاتفاقيات لتوقعات وآمال الأسرى، وما عكس ذلك من إرهاصات كبيرة على حياة المجتمع الاعتقالي.

---

* نصّ الاتفاق بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وحكومة إيرلندا بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٠ على ما يلي:

١. كلا الحكومتين ستضعان اليات لتشكّل برنامجًا سريعًا لإطلاق سراح الأسرى بمن فيهم الأسرى المدانون باعتداءات في إيرلندا الشمالية.

٢. سوف تكمل الحكومتان عملية مراجعة خلال إطار زمني محدد وتحدد تواريخ الإفراج عن الأسرى المستوفين للشروط في فترة لا تزيد عن سنتين.

٣. إن الحكومتين سوف تسعيان إلى تطبيق هذه الترتيبات مع نهاية حزيران ١٩٩٨.

٤. ستستمر الحكومتان بالاعتراف بأهمية الإجراءات التي تسهّل إعادة اندماج الأسرى في المجتمع.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

اتفاقية إعلان المبادئ

تجاهل قضية الأسرى بالمطلق

بعد اتفاقيات سرية جرت في العاصمة النرويجية أوسلو وقعّت م.ت.ف وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٣ أيلول عام ١٩٩٣ اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية في واشنطن، وقد ورد في ديباجة الاتفاق أن الطرفين «يتفقان على أن الوقت قد جاء لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف المتبادل بحقوقهما الشرعية والسياسية والسعي للعيش في ظلّ تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها».[٢]

إن هذه الاتفاقية التي فتحت عهدًا جديدًا في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وشكّلت منعطفاً تاريخياً وتحوّلاً نوعياً على مسار القضية الفلسطينية لم تتطرق إلى قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نهائيًا، والذين بلغ عددهم عند التوقيع على هذه الاتفاقية «١١٣١٥» أسيرًا فلسطينيًا وعربيًا في مختلف السجون والمعتقلات ومراكز التوقيف[٣]، فنصوص وبنود الاتفاقية تخلو من أية إشارة أو معالجة لمسألة الأسرى، وقد أكّدّ على ذلك زياد أبو زيّاد عضو لجنة المفاوضات في حينها في ندوة عقدت في الفندق الوطني بالقدس بقوله «إنه لم يتم طرح قضية المعتقلين في أوسلو بشكل أساسي وجدي ولم يتم التطرق إليها وتمّ الاعتماد على حسن نوايا الجانب الإسرائيلي كما أنه لا يوجد أي بند من بنود أوسلو خاص بالمعتقلين»[٤] في حين أنه سبق التوقيع على الاتفاقية تأكيدات مختلفة على لسان مسؤولين فلسطينيين حول أهمية قضية المعتقلين باعتبارها في سلم الأولويات والاهتمامات لديهم.

وعزا زياد أبو زيّاد عدم إدراج قضية الأسرى إلى أسباب ذاتية تتعلق بالمفاوض الفلسطيني وذلك عندما قال «إن الذين شاركوا في المفاوضات السرية التي أدّت إلى اتفاق أوسلو لم يكن بينهم أي مفاوض فلسطيني من داخل الأراضي المحتلّة وان هؤلاء ليست لديهم الحساسية التي يتعامل بها فلسطينيو الأراضي المحتلة اتجاه قضية الأسرى».[٥]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

من جانب آخر اعترف نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية أن «خطأً قد حصل» ووجّه رسالة عبر الراديو إلى المعتقلين وعدهم فيها بأنه لن يتمّ التوقيع على اتفاق القاهرة إلا إذا تمّ التوصل إلى اتفاق مفصّل بشأن الأسرى وتحديد جدول زمنيّ لعملية الإفراج عنهم.[٦]

وتوالت الوعود والتصريحات على لسان مسؤولين فلسطينيين تؤكّد على العمل من أجل الإفراج عن جميع المعتقلين دون استثناء وذلك على ضوء حالة الاستياء التي عمّت أوساط الأسرى وأهاليهم بعد إعلان بنود وثيقة المبادئ على الملأ.[٧]

أما الجانب الإسرائيلي فقد أخذ ينفي وجود أي اتفاق أو التزام أو حتى وعود بإطلاق سراح للمعتقلين، ولكنه من منطلق ما أسماه «بناء الثقة» ومن جانب واحد قام بعد التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ بإطلاق سراح ٦٠٠ أسير فلسطيني على ثلاث دفعات.[٨]

ويبدو في التحليل النهائي أن المفاوض الفلسطيني إما أنه اعتمد على «حسن نوايا» حكومة إسرائيل فيما يتعلق بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين حيث اعتقد أنها ستكون نتيجة منطقية لأي اتفاقية سلام، وإما أن قضية الأسرى لم تكن بالنسبة له ذات أولوية وأهمية أمام قضية إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي وإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني... وما بين الاحتمالين تفجّرت أزمة الأسرى وظلّت مدار جدل في طريقة معالجتها في السنوات اللاحقة.

الطعن في مصداقية الاتفاق

جاء موقف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مفعماً بالاستياء الشديد وعكس موضوع تجاهل قضيتهم في أوسلو آثاراً نفسية صعبة وكبيرة عليهم حيث أصيبوا وأهاليهم بخيبة أمل وتساءلوا عن مكانهم في الاتفاقية، وخرجت منهم عشرات الرسائل والبيانات الموجّهة إلى القيادة الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان تظهر مدى ما أصابهم من إحباط معبرين فيها عن عدم رضاهم عن أداء المفاوض الفلسطيني، وطالبوا في هذه الرسائل الجماهير الفلسطينية التحرك والعمل لإثارة قضيتهم وإطلاق سراحهم.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وعبّر عن هذه الحالة الساخطة الأسير خالد دلايشة* بقوله «**لقد استقبل الأسرى اتفاق أوسلو بحالة من الذهول وعاشوا ما يشبه الصدمة ... لقد شعروا بأن أحلامهم قد انكسرت وبأن كل شيء ضاع**».[٩]

وما زاد حنق الأسرى عدم وجود مبرر منطقي وتصريح رسمي يوضح لهم سبب تجاهل قضيتهم ومن مشاورتهم، ففي رسالة وجهها الأسرى إلى ياسر عرفات بتاريخ ١٩٩٣/١١/٥[١٠] جاء فيها «**يا أبا عمار لم نسمع قائداً فلسطينياً واحداً يردّ على وقاحات الإسرائيليين الرسمية، لم يقم أحد بكتابة رسالة لنا يوضح فيها موقفنا في المفاوضات، لم تفسروا لنا لماذا أهملتم قضية الأسرى في اتفاق أوسلو ... ترى هل اعتمدتم على طيبة قلوب الإسرائيليين؟**».

والأسرى في رسالتهم تلك ينتقدون جعل قضية الأسرى محل تفاوض ومساومة وتحويلها على ضوء حالة الاستياء والانتقاد الشديدين التي أعقبت اتفاق أوسلو إلى لجنة فرعية للبتّ فيها سميت «لجنة بناء الثقة»[١١]، وكذلك انتقد الأسرى اعتماد الجانب الفلسطيني على حسن نوايا الطرف الإسرائيلي مما مكن الأسرائيليين من استخدام قضية الأسرى كورقة للابتزاز، يقول الأسرى: «**أنتم وافقتم على جعل الأسرى محل تفاوض ومساومة، قدمتم ورقة الأسرى مجانًا للإسرائيليين ليلعبوا بها على طاولة التفاوض ليبتزوكم من خلالها وهذا ما هو حاصل الآن**».[١٢]

ويوضح خطاب الأسرى مدى التناقض السياسي واللامنطقي بين الحديث عن سلام شامل وبين ما يجري على أرض الواقع، وقد سيطر على خطابهم شعور بأنهم أهملوا ولم يعطوا القيمة الحقيقية التي يستحقونها كجنود وأبطال «**قضية المبعدين وهم بضع مئات تحظى باهتمام أكبر بكثير من قضية ثلاثة عشر ألف أسير... المبعدون يا أبا عمار يعيشون مع أسرهم وأبنائهم يكسبون قوت أولادهم أما نحن فلا...** »[١٣]

والشعور بالظلم دفع الأسرى إلى حالة نفسية صعبة، إذ لم يتوقّعوا أن تتخلى الثورة عنهم وهم جزء مكوّن لها، بل هم وقودها

---

* الأسير خالد دلايشة من سكان رام الله، اعتقل في ١٩٩٢/١/٢٢ ووضع رهن الاعتقال الإداري وجدد له أمر اعتقاله عدة مرات ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في بلدته إلى أن أعيد اعتقاله في ١٩٩٤/٤/١٧ وأفرج عنه في ١٩٩٨.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

«فنحن يا أبا عمار ثوّار تربينا في الثورة على رفض الظلم والآن يقع الظلم علينا من ثورتنا فماذا نفعل؟ هل نحتلّ مقرات ومكاتب المنظمة ونحرقها ...؟ أم هل نخرج جميع أهلنا للشوارع للهتاف ضدكم....؟ قل لنا بالله عليك فماذا نفعل لم نعد نعرف من نحن... ».[١٤]

ودعا الأسرى في رسالتهم الرئيس عرفات إلى وقف التفاوض في القاهرة حيث كانت تجري المفاوضات لوضع آلية تنفيذية لإعلان المبادئ والذي أسفر فيما بعد عن اتفاق «غزة أريحا أولاً...».[١٥]

ولا شكّ أن وقع الصدمة على الحركة الأسيرة في السجون في أعقاب اتفاقية إعلان المبادئ أحدثت نقلة جديدة سياسية ونفسية في نظرتهم إلى القيادة الفلسطينية التي ظلّت حتى إعلان الاتفاق تحظى بالثقة والتطهّر، وهذا التحوّل الجديد الذي أدى إلى انكسار هذه الثقة كشف الخلل السياسي في جوهر الاتفاق الموقّع فيما يتعلق بمسألة الأسرى والذي يقف وراء ذلك هو فهم الأسرى لاتفاقية إعلان المبادئ بأنها اتفاقية سلام شامل واعتقادهم أنها فرصة أخيرة للتحرر، وأنهم تركوا خلف هذا الاتفاق «**إن كنتم أهملتمونا في زمن الحرب فهل من حقكم أن تهملونا في زمن السلم**»[١٦]، وفي خطابهم اتهام للقيادة الفلسطينية بالمساومة والتفريط والخضوع للإملاءات الإسرائيلية «**وحتى رئيس اللجنة الذي كلفته لمتابعة موضوع الأسرى لا تفوته فرصة إلا ويؤكد بأنه متفهّم لقلق الجانب الإسرائيلي ولوجود مشكلة قضائية لديه بشأن إطلاق سراح الأسرى**».[١٧]

إن قراءة لرسائل الأسرى وبياناتهم في أعقاب توقيع وثيقة إعلان المبادئ يمكن أن تقود إلى الاستنتاجات التالية:

١. كشف الاتفاق أن حكومة إسرائيل تتعاطى مع المعتقلين الفلسطينيين (كمجرمين أياديهم ملطخة بالدم) بالرغم من توقيع اتفاقية سلام «**فنحن مقاتلو حرية ما زال أعداؤنا يصرحون على مسامعكم بأننا مجرمون وقتلة وأيادينا ملطخة بالدم لن يطلقوا سراحنا على هذا الأساس**».[١٨]

٢. لم يلمس الأسرى موقفًا فلسطينيًا حاسمًا وواضحًا يدافع فيها عن حقّهم السياسي بالحريّة إضافة إلى عدم تلقيهم رسائل من قيادتهم توضح لهم فيها موقعهم من الاتفاق وأسباب عدم تطرقه لقضيتهم مما زاد الشعور لديهم بأنهم منسيون.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٣. لقد أدّى عدم إدراج قضية الأسرى في اتفاق إعلان المبادئ إلى استثمار ذلك من قبل حكومة إسرائيل لتجعلها قضية قابلة للمساومة والابتزاز ووسيلة لزيادة آلامهم . يقول الأسير أحمد قطامش* «**والمحور المركزي في التفكير الرسمي الإسرائيلي حيال الأسرى جعلهم نموذجًا معذبًا وبأن كل مناضل مصيره النسيان والإهمال كما أن معاملتهم كورقة مساومة لاستحصاد ثمن مقابل من المفاوض الفلسطيني**».[١٩]

٤. أبدى الأسرى تساؤلات عن طبيعة السلام الذي تمّ التهليل له وما شكّله من منعطف جديد لمسار الصراع الفلسطيني وخاصة أن الاتفاق قاد إلى وضع حلول لمسائل إنسانية عديدة كموضوع المبعدين واستثنى قضية الأسرى.

٥. الإحساس بالضياع كان الأوضح في لغة الأسرى بكل ما حملت من انفعالات وعواطف متوترة ومؤلمة «**فنحن الفلسطينيون (الأشرار) الذين لا يشملهم السلام... نحن وأسرنا وكل من يمت لها بصلة وهذه الحقيقة المرّة تقودنا للبحث عن مكان..**»[٢٠] إضافة إلى خشية الأسرى أن يكون مصيرهم كمصير الأسرى المصريين** الذين بقوا في السجن رغم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ .[٢١]

٦. إن تقديرات الأسرى لأنفسهم كأبطال ورموز للثورة، ضحّوا بكل ما يملكون من أجل قضيتهم ووطنهم قد تعرضت لهجوم من قبل اتفاقية إعلان المبادئ التي أسهمت في تخفيض مستوى هذا التقدير العالي مما عكس دفاعاً مستميتاً عن الذات الوطنية الأسيرة.

«نحن الذين سطروا صفحات مشرقة في تاريخ سجناء الحرية في العالم فكان الألم زادهم والمعاناة شرابهم ونحن الذين اكتوينا بنار السجان والغاز والعذاب والضرب الوحشي وتحدينا برؤوس مرفوعة ونحن الذين قال عنا قائد الثورة الأخ أبو عمار خيرة أبناء شعبي في السجون ونحن الذين قال عنهم الأخ أبو

---

* أحمد سليمان قطامش، سكان رام الله، اعتقل بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٢ وامضى خمسة أعوام وثمانية أشهر في الاعتقال الإداري، افرج عنه عام ١٩٩٨.

** قضية الأسرى المصريين: مجموعة فدائية مصرية تنتمي لمنظمة سيناء المصرية ومعظمهم من بدو سيناء كانوا يقاتلون الإسرائيليين ويتسللون عبر الحدود للقيام بأعمال عسكرية، واعتقل عدد منهم، وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩ لم يفرج عنهم.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

فأين موقعنا من الاتفاق... ؟ وما هو مصير الآلاف المؤلفة في العلب الإسمنتية وحجيرات الموت البطئ في السجون والمعسكرات الإسرائيلية...؟».[٢٢]

٧. أوضح الأسرى أن «تجاهل قضيتهم» في أوسلو جعلها خاضعة للمبادرات الإسرائيلية المبنية على حسن النوايا وعلى المقاييس الخاصة بحكومة إسرائيل فمعظم من أفرج عنهم ومن طرف واحد بعد الاتفاق بقي لهم فترات قصيرة وأغلبهم من الأطفال «**أطلقوا سراح ٦٠٠ أسير لا نعرف إن كنتم رأيتم على شاشات التلفاز (المخربين) الذين أطلقت إسرائيل سراحهم، إنهم أطفال كان من العار أن تعتقلهم إسرائيل**».[٢٣]

٨. دعا الأسرى إلى اتخاذ مواقف وخطوات في حال عدم معالجة قضيتهم بشكل جذريّ وعادل ومن ضمنها وقف المفاوضات، وكذلك دعوا إلى تغيير اللجنة المفاوضة «**إننا ندعو إلى تغيير أعضاء اللجنة الذين لم يوفقوا في طرح الموضوع بصورة نموذجية**».[٢٤] وهدد الأسرى باتخاذ خطوات دراماتيكية تجعل من قضيتهم موضع اهتمام وإثارة «**ومن يضمن لك يا سيادة الرئيس أن لا نقلب لكم ظهر المجن عبر امتناع كافة الأسرى وعائلاتهم وأقاربهم وأصدقائهم من التصويت في الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي...؟**».[٢٥]

٩. إن اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو أدخلت الحركة الأسيرة في مشروع الدفاع عن وجودها السياسي والوطني والمطالبة أن تكون جزءًا من أي اتفاق سياسي وبشكل عادل لا يمسّ كرامتها الوطنية ولا يؤدي إلى استغلالها لأهداف سياسية «**لا زال لدينا كثير من عوامل القوة والتمرّد والفعل لن نقول نعم للسلام وما زال هناك أسير واحد يتضور ألماً في السجون فأي معنى وطعم لهذا السلام**».[٢٦]

ويستخلص المرء أن اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ خلقت واقعًا صعباً ومريراً عند الأسرى في السجون الإسرائيلية ورفضاً قاطعاً لهذه الاتفاقية التي تجاهلتهم وأهملتهم، وكان وقع هذه الاتفاقية أشبه بزلزال هزّ الأرض الاعتقالية بكل تجربتها وأحلامها تحت أقدام المعتقلين «**ولا زال الكل يعيش بجوارحه وأحاسيسه زلزالاً من نوعٍ فريد طال مختلف جوانب حياة الأسرى**»[٢٧]، فانطلقت الانتقادات اللاذعة للمفاوض الفلسطيني ولأدائه التفاوضي ليحتلّ الموضوع السياسي المتمثّل بالحرية والتحرر

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

من السجن المركز الأول في مطالب الأسرى وعنوان نضالاتهم وخطواتهم الاحتجاجية لتبدأ مرحلة جديدة في طريقة الصراع داخل مجتمعات الأسر. حيث أصبحت قضية الأسرى تشكّل محكًا فعليًا للسلام الذي وقعت مبادؤه في أوسلو، هذا السلام الذي رأى فيه الأسرى بأنه قد تحوّل إلى مصيدة هدفها إشراك م.ت.ف بعملية تعزيز السيطرة الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني وأهمها قضية الحرية.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

اتفاق القاهرة

تكسّر الأحلام

وقّع الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ اتفاقية القاهرة التي عرفت (اتفاقية غزة / أريحا) من اجل إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات تؤدي إلى حلٍ نهائيّ على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.[٢٨]

وقد ورد في المادة العشرين من هذه الاتفاقية وتحت بند (إجراءات بناء الثقة) ما يلي[٢٩]:

«من أجل خلق جوٍ عام إيجابي ومساند يصاحب تنفيذ هذه الاتفاقية ولإقامة جسور للثقة المتبادلة والنوايا الحسنة يوافق الطرفان على القيام بإجراءات بناء الثقة كما هو مفصّل فيما يلي:

١- عند التوقيع على هذه الاتفاقية ستطلق إسرائيل سراح أو تسلم للسلطة الفلسطينية في خلال خمسة اسابيع نحو خمسة آلاف فلسطيني محتجزين أو مسجونين مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. المسجونون المسلّمون للسلطة الفلسطينية ملزمون بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة اريحا حتى انتهاء فترة محكوميتهم.

٢- بعد التوقيع على هذه الاتفاقية يواصل الطرفان التفاوض لإطلاق سراح مسجونين ومحجوزين إضافيين بناء على مبادئ متفق عليها.

٣- سيكون تنفيذ الإجراءات مرهوناً بتحقيق الإجراءات المقررة في القانون الإسرائيلي لاطلاق سراح أو نقل المحجوزين والمسجونين».

واشترطت حكومة إسرائيل أن يوقّع الأسرى المفرج عنهم على وثيقة تعهّد كشرط للإفراج، وتنص هذه الوثيقة على ما يلي[٣٠]:

«أنا الموقع أدناه ———— رقم هوية———— أتعهد بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف، كما أعلن اني أعرف تمام المعرفة ان هذا التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط لإخراجي من السجون، وأعلم أن هذا

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الإفراج تمّ في إطار مفاوضات مسيرة السلام التي أدعمها بين إسرائيل وم.ت.ف لتنفيذ إعلان المبادئ الذي تمّ التوقيع عليه في ١٩٩٣/٩/١٣»

وتمّ تعديل هذه الوثيقة بعد رفض معتقلي المعارضة الفلسطينية الصيغة الأولى والتي اعتبروها ابتزازًا سياسيًا ومصادرة لحقوقهم السياسية بينما وافقوا على الصيغة الجديدة المعدّلة والتي نصّها[٣١] «**أعرف تمام المعرفة أن الإفراج عني يتم في إطار الاتفاق الذي وقع بين م.ت.ف وإسرائيل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ وبموجب هذه الوثيقة أتعهد بعدم القيام بأعمال ارهاب وعنف واحترم القانون**».

وبلغ عدد المعتقلين عشية التوقيع على اتفاقية القاهرة ١٠,٥٤٦ أسيراً وأسيرة[٣٢] وعند تنفيذ الاتفاق أفرجت السلطات الإسرائيلية عن ٣٨٠٠ أسيرٍ فقط من ضمن الـ ٥٠٠٠ المتفق عليهم من بينهم ٤٠٠ سجين جنائي.[٣٣] وتذرّعت حكومة إسرائيل بأن عدم استكمال عدد المفرج عنهم حسب الاتفاق مرده رفض ١٢٠٠ أسير التوقيع على وثيقة التعهد وبذلك اعتبرت إسرائيل نفسها في حلٍ من أيّ التزامات وأن الصفقة قد تمت.[٣٤]

ويبدو من الآلية التي تم خلالها تنفيذ الإفراج عن الأسرى أن حكومة إسرائيل استندت في ذلك على الفقرة الأخيرة من الاتفاقية والتي تنصّ على أن تنفيذ إجراءات الإفراجات ستكون خاضعة للقانون الإسرائيلي ليشكّل ذلك مبررًا قانونيًا لمجموعة الشروط والمعايير التي طبّقت على الأسرى المفرج عنهم. وهذه المعايير هي:

١. إلزام الأسير الفلسطيني بالتوقيع على وثيقة تعهّد كشرط للإفراج عنه.

٢. استثناء الأسرى من سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والأسرى من الدول العربية من الإفراجات.[٣٥]

٣. وضع الأسرى السياسيين والسجناء الجنائيين في سلةٍ واحدة من خلال شمول عملية الإفراجات سجناء جنائيين.

٤. إجبار الأسرى المفرج عنهم من سكان الضفة الغربية البقاء في منطقة أريحا وعدم مغادرتها إلا بتصريح خاص من قبل حكومة إسرائيل وإعادة اعتقال من يخالف ذلك.[٣٦]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٥. عدم الإفراج عن أي أسير فلسطيني متهم بقتل إسرائيليين.[٣٧]

٦. استثناء أسرى حركتي حماس والجهاد الإسلامي والأسرى الموقوفين لحين المحاكمة والأسرى المعتقلين بعد تاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ .[٣٨]

لقد تمت عملية الإفراجات بإشراف حكومة إسرائيل والتي قامت من طرفٍ واحد بتحديد أسماء المفرج عنهم دون أية مشاركة أو دور للجانب الفلسطيني في ذلك.[٣٩]

إن موضوع الأسرى في اتفاقية القاهرة لم يبحث كقضية أساسية بل بحث في إطار ما سميّ (لجنة بناء الثقة) وهو بمثابة تهميش وتقزيم لموضوع المعتقلين.[٤٠] وخلال هذه اللجنة تعرضت قضية الأسرى للمساومة والابتزاز من الطرف الإسرائيلي ومن ضمن ذلك طلب حكومة إسرائيل من الجانب الفلسطيني ضمان سلامة العملاء الذين يتعاملون معها بقيام السلطة الفلسطينية بالعفو عنهم[٤١] إضافةً إلى اشتراط حكومة إسرائيل الحصول على معلومات عن المفقودين الإسرائيليين رون أراد* وإيلان سعدون** مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين حيث عبّر اسحق رابين رئيس حكومة إسرائيل في ذلك الحين عن هذا المطلب بقوله «**إنه طالما لم يعطنا الفلسطينيون معلومات عن مفقودينا فإننا لن نتحدث عن السجناء الفلسطينيين**»[٤٢]، ووصل الابتزاز الإسرائيلي في محاولة ربط الإفراج عن الأسرى بعملية التقدم بالمفاوضات.[٤٣]

غضب في السجون

ترك اتفاق القاهرة جروحاً واسعة في صفوف الأسرى وأهاليهم وكأن الاتفاق وضع الحركة الأسيرة في مسلخٍ يتحكّم بهم الجزار الإسرائيلي وضمن مقاييس ورؤية إسرائيلية أرادت أن تذلّهم وتفرّق جمعهم وتميزّهم عن بعضهم البعض، ولعلّ صورة الواقع داخل السجون كانت تمتاز بالبلبلة وعدم الوضوح والتوتر الشديدين في ظلّ فرض سياسة اسرائيلية تدعو الأسير إلى الخلاص الفردي بأن يوقع تعهداً ليحصل على حريته.

---

* رون أراد، طيار إسرائيلي اسقطت طائرته في جنوب لبنان عام ١٩٨٦، ولم يعرف إن كان حيًا أم ميتًا وهو محتجز لدى إحدى المنظمات المسلحة اللبنانية.

** إيلان سعدون: جندي إسرائيلي اختطفته حركة حماس إبان الانتفاضة عام ١٩٨٨، وتم قتله وسلمت جثته عام ١٩٩٨.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وفي أقلّ من شهر على توقيع الاتفاقية صدرت عن الأسرى رسالة تعبّر عن موقفهم منها قائلين فيها:

«...ولطالما رفعنا صوتنا في أوساط كل محافل القيادة الفلسطينية بدءًا بمدريد وواشنطن مرورًا باتفاقية أوسلو التي لم تتطرق لنا من بعيدٍ أو قريب حيث سقط عشرات الآلاف من الأسرى سهواً من ذاكرة وأجندة قياداتنا المفاوضة وانتهينا لغاية الآن إلى تبهيت واضح لقضية تحريرنا في مفاوضات القاهرة...

رغم التعهدات التي أطلقها قياديون فلسطينيون وفي مقدمتهم كبير المفاوضين نبيل شعث ... بأن أي اتفاق لن يوقع إلا بعد انتهاء قضية المعتقلين وكانت النتيجة عكس ذلك حيث تمّ تصنيف الأسرى بين مؤيّد ومعارض وبين من لديهم قتل إسرائيليين أو جرحهم وتمّ نسيان الأسرى من أبناء الداخل وكذلك أشقائنا العرب .... ».[٤٤]

وانتقد الأسرى في بياناتهم الأداء التفاوضي الفلسطيني وعدم الاستفادة مما حصل في وثيقة إعلان المبادئ وشبهوا وقع اتفاق القاهرة عليهم بالصاعقة **«فكانت المفاجأة الأخرى... بل الصاعقة حيث وقع الاتفاق دون التوصل لحل مشكلة الأسرى وفقط تمّ الاتفاق على إطلاق سراح خمسة آلاف من أصل عشرة آلاف مناضل حيث أن الخمسة آلاف الباقين تركوا بلا قرار».**[٤٥] ويوضح الأسرى أن القيادة الفلسطينية ضربت بعرض الحائط مطالبتهم بوضع جدول زمني يوضح فيه مصير سائر الأسرى مستنكرين قبول القيادة الفلسطينية بالاشتراطات الإسرائيلية بعدم إطلاق من تصنفهم إسرائيل «بالقتلة» **«هؤلاء الذين طالما تغنّت القيادة بنضالاتهم وعملياتهم»**[٤٦]

وحالة اليأس وعدم الثقة بالأداء التفاوضي الفلسطيني دفعت الأسرى إلى التفكير بأن حريتهم تعتمد على نضالاتهم داخل السجون وعلى جماهير شعبهم خارجها

«وانطلاقًا من قراءتنا الموضوعية لتطورات الأحداث فقد وصلنا إلى قناعة بأن هذا الموضوع إن لم يناضل الشعب بكل فئاته وشرائحه وكوادره وقياديه فإن إسرائيل لن تتكرم على أحد بإطلاق سراحهم، أما على صعيد السجون نفسها فسوف نصعّد من خطواتنا لحد التصادم مع إدارات السجون وإيصال عدد من الأسرى إلى المستشفيات ومن ثم خوض إضراب مفتوح عن الطعام».[٤٧]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ويقارن الأسرى في رسائلهم بين اهتمام حكومة إسرائيل بأسراها وجثثها على عكس اهتمام القيادة الفلسطينية «**لقد تمنينا أن نحظى وعائلاتنا بنصف ما تحظى به أسرة الطيار الإسرائيلي رون آراد التي تجوّلت مع رابين في كافة أقطار العالم من أجل إثارة موضوع زوجها أما نحن فتستكثر علينا قيادتنا مجرد رسالة يكتبونها يوضحون لنا ما الذي حصل بالضبط**».[٤٨]

ونتيجة عدم وجود موقف رسمي فلسطيني واضح من حيثيات اتفاق القاهرة وآليات تنفيذه بل وتناقض التصريحات الصادرة عن المسؤولين الفلسطينيين إضافة إلى عدم مشاورة الأسرى في السجون وأخذ رأيهم في الاتفاق أدّى كل هذا إلى حالة من الارتباك والتوتر في صفوف الأسرى داخل السجون وعدم قدرتهم على اتخاذ قرار وهم في انتظار صدوره من قيادتهم في الخارج، فالأسرى كانوا بحاجةٍ إلى توضيح حول الإفراج إلى منطقة أريحا، وحول الموقف من التوقيع على «وثيقة التعهّد» مما ترك الأمر لاجتهاداتهم الذاتية بعد أن مروا بتفاعلات وإرهاصات نفسية وتنظيميّة صعبة، واستغلال إدارة السجون لهذه الأجواء وقيامها بشنّ حرب نفسيّة وإثارة الإشاعات في صفوف المعتقلين.[٤٩]

ويبرز الأثر النفسي الذي تركه اتفاق القاهرة على واقع الحركة الأسيرة من خلال شعور الأسرى بالذلّ والمهانة وحصارهم بشروط إسرائيلية قاسية تأنفها قناعاتهم ومبادؤهم الوطنية «**فالحرية المعروضة علينا منقوصة ومغمسة بالكثير من الذلّ والمهانة**»[٥٠] ، وقد تكسّرت أحلام المعتقلين التي حاولت ان تحلّق مع أول اتفاق رسمي يتعلّق بقضيتهم لترتطم بجدران السجن وبعقلية المساومة الإسرائيلية «**لقد أفسدوا علينا لحظات حلمنا بها سنين طويلة، فكل مناضل رسم في ذهنه سيناريو يوم حريته، يوم يعود لأهله وذويه، رسم في ذاكرته أدقّ تفاصيل يوم خروجه من السجن ليأتي الاتفاق ليفسد علينا كل ما حلمنا به**».[٥١]
ووصل الأمر إلى درجة أن يتمنّى الأسير قدورة فارس «لو أن الله لم يخلقه على أن يعيش تلك الأجواء الصعبة التي سادت بين المعتقلين إثر الاتفاق...».[٥٢]

لم يقتصر غضب الأسرى وانتقادهم لاتفاق القاهرة على مجموعة الرسائل

---

* قدورة فارس، سكان رام الله، قضى ١٥ عاماً في السجون الإسرائيلية، يرأس لجنة الأسرى في المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني، وكان ممثل الأسرى في سجن جنيد المركزي حتى عام ١٩٩٥.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

والبيانات والمذكرات التي أرسلوها إلى جهات فلسطينية عديدة رسمية وحقوقية وشعبية بل ترجم هذا الغضب من خلال مجموعة من المطالب السياسية والخطوات الاحتجاجية التي تمثلت بـ:

١. مطالبة القيادة الفلسطينية عدم إلغاء أو تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي اتفق عليها في أوسلو إلا بعد تحرير الأسرى، ويعتقد الأسرى أن هذا يعتبر ورقة ضغط مفيدة وخاصة أن حكومة إسرائيل أبدت اهتماماً كبيراً بإلغاء بنود الميثاق «ولا نعتقد أن بوسع م.ت.ف أن تتنصل من تعهدها بإلغاء بعض بنود الميثاق وإنما عليها أن تماطل كثيراً وأن تربط بين انعقاد المجلس وإطلاق سراح كافة المعتقلين فوراً كحدٍ أقصى وتحديد جدولة زمنية يعرف بموجبها تاريخ خروج آخر فلسطيني وبدون ذلك لن يعقد المجلس».[٥٣]

٢. مطالبة القيادة الفلسطينية بعدم إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني إلا بعد تحرير الأسرى، وهدد الأسرى بالتحريض على هذه الانتخابات إذا لم يتم تحريرهم «الانتخابات المقبلة إذا قرروا القيام بها في ظلّ وجود الأسرى في السجون فإننا سنعلن أننا ضد هذه الانتخابات وسنحرّض عليها».[٥٤]

٣. المطالبة بكسر الموقف الإسرائيلي الرافض للإفراج عن أسرى قتلوا يهودًا وبأن يسمّى خمسون معتقلاً من المتهمين بقتل يهود كأعضاء في المجلس الوطني وأن يشترط حضورهم دورة المجلس كسبيل للإفراج عنهم.[٥٥]

٤. دعوة الجماهير الفلسطينية إلى سلسلة فعاليات ذات صدىً واسع ومؤثّر كوسيلة ضغط لتحريك قضية الأسرى وإثارتها بشكلٍ جديّ على طاولة المفاوضات، وتمثّل ذلك بالدعوة إلى مقاطعة استقبال ياسر عرفات في زيارته الأولى إلى منطقة أريحا[٥٦]، والدعوة إلى إضرابات تجارية شاملة أيام ٢٧ و ١٩٩٤/٦/٢٨.[٥٧]

٥. قام الأسرى يوم ١٩٩٤/٨/١٥ بالامتناع عن استقبال ذويهم موضحين أن هذه الخطوة الاحتجاجية تأتي بسبب استمرار حكومة إسرائيل في احتجازهم وإخضاع قضيتهم للمساومة وتحويلها إلى سلعة والتلاعب بمشاعرهم ومشاعر أهاليهم.[٥٨]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٦. أعلن الأسرى يوم ١٩٩٥/٤/٨ التمرد على قوانين إدارة السجون الإسرائيلية وقوانين وزارة الشرطة بعدم الانصياع لها، وأوضحوا أن هذه الخطوة تأتي لإفهام الجميع بأن السلام الذي لم يصلهم ويشملهم يبقى سلامًا ناقصًا وأن تأخيرهم في السجون ليس العلاج الشافي لمزاعم إسرائيل الأمنية.[٥٩]

وقد لقيت خطوات الأسرى ومواقفهم تجاوبًا واسعًا في الساحة الفلسطينية التي شهدت سلسلة من الفعاليات الشعبية الاحتجاجية وتحت شعار «لا سلام دون إطلاق سراح جميع الأسرى».[٦٠]

ونستطيع القول أن اتفاقية القاهرة قد رسّخت في مضمونها منهجاً يتحكّم من خلاله الجانب الإسرائيلي في قضية الأسرى بإخضاعها لشروطه ومعاييره السياسية والأمنية وفتحت أبوابًا مشرّعة لممارسة سياسة المساومة والابتزاز حولها وفي نفس الوقت أطلقت هذه الاتفاقية شرارة النضال السياسي* وليس المطلبي وتحت عنوان إطلاق سراح جميع الأسرى دون استثناء.

---

* النضال السياسي يتعلق بالمطالبة بالتحرر من الأسر أما النضال المطلبي فهو المتعلق بتحسين شروط المعيشة والحياة داخل السجون.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

اتفاقية طابا

خارج الوعي السياسي

وقّع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ (الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي المؤقّت حول الضفة الغربية وقطاع غزة) المعروف باتفاق طابا أو أوسلو «ب» ، ويعتبر هذا الاتفاق تطبيقًا للشقّ الثاني من إعلان المبادئ.

وبموجب اتفاق طابا يبدأ الطرفان مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي في ١٩٩٩/٥/٤ بالتوصّل إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ وتطبيقًا لهما كما جاء في نص الاتفاق[٦١]، وتناول الاتفاق مجموعة أمورٍ أساسية هي إعادة الانتشار في الضفة الغربية وموضوع إجراء انتخابات للمجلس التشريعي ورئيس السلطة الفلسطينية.

وحول قضية الأسرى فقد تضمن الاتفاق نصًا ورد في المادة السادسة عشرة تحت عنوان (إجراءات بناء الثقة) يبين ما يلي[٦٢]:

«من أجل خلق جوٍ عام وإيجابي ومساند لمواكبة تطبيق هذه الاتفاقية وبناء قاعدة راسخة للثقة المتبادلة والنية الحسنة ومن أجل تسهيل التعاون المرتقب وعلاقات جديدة بين الشعبين اتفق الطرفان على القيام بإجراءات بناء ثقة كما هو موضوع أدناه ستفرج إسرائيل عن أو تنقل إلى الجانب الفلسطيني موقوفين ومساجين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ...

ستتم المرحلة الأولى للإفراج عن هؤلاء المساجين والموقوفين عند التوقيع على هذه الاتفاقية والمرحلة الثانية ستتم قبيل يوم الانتخابات، سيكون هناك مرحلة ثالثة من الإفراج عن الموقوفين والمساجين وسيتم الإفراج عنهم من ضمن الفئات المفصلة في الملحق السابع...

سيكون المفرج عنهم أحرارًا في الرجوع إلى بيوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة».

وقد نص الملحق السابع المشار إليه أعلاه وتحت عنوان (بروتوكول بخصوص

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين) على ما يلي[٦٣]:

٠١ سيتم إطلاق سراح الموقوفين والسجناء كما هو متفق عليه في المادة السادسة عشر من هذه الاتفاقية على ثلاث مراحل.

٢. الفئات التالية من الموقوفين و/أو السجناء سيكونون من ضمن الذين سيطلق سراحهم كما ورد أعلاه :

أ. سيتم إطلاق سراح جميع المعتقلات والسجينات الإناث في المرحلة الأولى.

ب. الأشخاص الذين أمضوا أكثر من ثلثي مدة محكوميتهم .

ج. الموقوفين و/أو السجناء المتهمين أو الذين سجنوا لقيامهم بتهم تتعلق بالأمن ولم ينتج عنها قتلى أو جرحى بصورة خطيرة.

د. الموقوفين و/أو السجناء المتهمين أو المدانين بتهم إجرامية لا علاقة لها بالأمن .

ه. مواطني الدول العربية الذين احتجزوا في إسرائيل بانتظار تنفيذ أوامر إبعادهم.

٣. الموقوفين والسجناء من بين الفئات المفصلة في هذه الفقرة والذين يطابقون المعيار المنصوص عليه في الفقرة الثانية أعلاه ستعتبرهم إسرائيل جديرين بإطلاق سراحهم:

أ. السجناء و/أو الموقوفين الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ سنة أو أكثر.

ب. السجناء و/ أو الموقوفين تحت سن ١٨.

ج. السجناء الذين مضى على فترة سجنهم ١٠ سنوات أو أكثر.

د. السجناء و/أو الموقوفين المرضى وغير الأصحاء.

٤. المرحلة الثالثة لإطلاق سراح السجناء والموقوفين ستتم خلال مفاوضات الوضع النهائي وستشمل الفئات المنصوص عليها أعلاه ومن الممكن البحث في إضافة فئات أخرى لها».

وكان عدد الأسرى عشية التوقيع على اتفاق طابا يبلغ ٦٠٠٠ أسير فلسطيني[٦٤] موزعين على السجون والمعسكرات ومراكز التوقيف الإسرائيلية، ويلاحظ على

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

هذا الاتفاق أنه جاء على نفس القاعدة التي وقّع على أساسها اتفاق القاهرة وهي استمرار التعاطي مع قضية الأسرى فقط كإجراء لبناء الثقة بين الجانبين، وبالتالي استمرار التعامل مع هذه القضية في مستوى متدنٍّ وهامشي وعدم الارتقاء بها إلى مستوى الحق السياسي، وواضح أن الاتفاق مشروط بوجود هذه الثقة التي تبقى مفهومًا فضفاضًا وغير محددة مما يعطي مجالاً لإسرائيل بالتنصّل من تطبيق الاتفاقية تحت أيّ ذريعة أو حجة تعتبرها انتهاكًا لإجراءات بناء الثقة.

وبموجب اتفاقية طابا قامت الحكومة الإسرائيلية يوم ١٩٩٥/١٠/١٠ بالإفراج عن ٨٨٢ أسيرًا فلسطينيًا بينهم ٥٠٧[٦٥] من الأسرى السياسيين والباقي من السجناء الجنائيين في حين تحفظّت إسرائيل على إطلاق سراح خمس أسيرات فلسطينيات* بحجة أن رئيس الدولة عيزر وايزمن لم يصادق على الإفراج عنهن بسبب اتهامهن بأعمال قتل فيها إسرائيليون.[٦٦] وعلى ضوء ذلك اتخذت الأسيرات قرارًا برفض الإفراج عنهن إذا لم يطلق سراح جميع الأسيرات دون استثناء. تقول الأسيرة رولا أبو دحو** «**بعد اتفاقية طابا تفاجأت الأسيرات بأنه تمّ استثناء خمس أسيرات وهنا كان الموقف موحداً من قبل الأسيرات وتمثّل ذلك برفض الخروج المجزوء دون الخمس أسيرات**».[٦٧]

ومن خلال قراءة لعملية تنفيذ اتفاقية طابا بشأن الأسرى الفلسطينيين فإننا نلاحظ ما يلي:

١- الإفراجات تمت وفق الفهم الإسرائيلي لقضية الأسرى والتي تجسّدت بالاتفاق، حيث لم تشمل أسرى من القدس ومن فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وأسرى متهمين بقتل إسرائيليين وبقيامها بالإفراج عن سجناء جنائيين.

٢- اختراق إسرائيل لاتفاقية طابا بعدم الإفراج عن جميع الأسيرات كما ورد في نص الاتفاق وعدم تقيدها بالأولويات المتعلقة بالإفراج عن الأسرى المرضى وكبار السن وصغار السن ومن أنهى ثلثي محكوميته.

---

* وهن: رولا أبو دحو، عطاف عليان، زهرة قرعوش، مي الغصين، وعبير الوحيدي.

** رولا يعقوب سمعان أبو دحو: سكان رام الله، قضت في السجون الإسرائيلية ٩ سنوات من اصل ٢٥ سنة، تم الإفراج عنها مع باقي الأسيرات يوم ١٩٩٧/٢/١١.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٣- عدم مشاركة الجانب الفلسطيني في وضع كشوف بأسماء المفرج عنهم إذ تمت عملية الإفراجات تحت إدارة وإشراف حكومة إسرائيل ولم يتم التعامل مع المفاوض الفلسطيني كشريك من حقّه أن يكون له دور في تطبيق ما اتفق عليه.[٦٨]

٤- لجوء إسرائيل إلى قوانينها الخاصة والمحلية لتبرير عدم تنفيذها لاتفاق طابا بإحالة موضوع الأسيرات إلى رئيس الدولة ليقرر مصيرهن في حين أن احترام الاتفاقيات يعتبر أمرًا ملزمًا في القانون الدولي الذي لا يسمح لأي طرف وقع على اتفاق أن يعتمد على قانونه الداخلي.[٦٩]

ومن خلال تمحيص النقاط الواردة في الاتفاق بشأن الأسرى نقف عند المسائل التالية:

١. الاتفاق أطلق على الأسير الفلسطيني كلمة (سجين) مما قد يعني عدم اعتراف حكومة إسرائيل بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وفق القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الثالثة التي عرفت كل من قاوم الاحتلال بشكلٍ منظّم أو من خلال تشكيل ميليشيا أو بشكل طوعي وتمّ اعتقاله كأسير حرب. وهذا يعتبر تكريسًا لاستمرار تعامل حكومة إسرائيل مع الأسرى الفلسطينيين (كمساجين جنائيين) أو (إرهابيين).

٢. وجّه الاتفاق ضربةً خطيرة لكفاح الأسرى من خلال استثنائه رسمياً وبموافقة الجانب الفلسطيني الإفراج عن الأسرى الذين تتهمهم حكومة إسرائيل بقتل إسرائيليين، مما يعني انتهاكًا صارخًا لكرامة الأسير الوطنية والمعنوية وإشعاره بعبثية تضحياته ونضالاته ، وهذا الاستثناء كرّس المفهوم العنصري وروح الاستعلاء الإسرائيلي الذي يرى في الأسرى المتهمين بقتل إسرائيليين في مراحل الصراع أسرى (أياديهم ملطخة بالدم).

٣. بني الاتفاق وفق سياسة تجزئة المعتقلين وتصنيفهم وتقسيمهم إلى فئات حسب العمر، ومدة الحكم، ومكان السكن والتهمة التي اعتقلوا بسببها، إذ تمّ استثناء أسرى القدس وأسرى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من هذا الاتفاق. وهي سياسة تهدف إلى تفكيك وحدة المجتمع الاعتقالي، ونزع البعد السياسي عن الأسرى والتعامل معهم كأفراد وفئات حسب ملفّ كل واحد منهم، إضافة

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إلى ما يمكن اعتباره إقرارًا غير مباشر بالجنسية الإسرائيلية لأسرى القدس وأسرى فلسطين الـ ٤٨.

٤. الاستمرار في وضع الأسرى السياسيين والأسرى الجنائيين في سلة واحدة وهو تجسيد للفهم الإسرائيلي الذي ينظر إلى الأسرى الفلسطينيين السياسيين (كسجناء جنائيين) و (مجرمين) لا يمثلون قضية عامة ولا تربطهم وحدة سياسية وقومية.

٥. لم يتطرق الاتفاق للأسرى الإداريين المعتقلين في السجون الإسرائيلية بدون أن توجّه لهم أي تهمة قانونية ولم يمثلوا أمام أي محكمة مما يعتبر مخالفًا لكل الأعراف والشرائع الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

برغم أن اتفاقية طابا أخضعت بالكامل قضية الأسرى للرؤية الإسرائيلية فإن البنود التي تضمنتها المرحلة الأولى من الافراجات والتي نصّ عليها الاتفاق لو نفذت بشكلٍ دقيق لأدّت إلى الإفراج عن الحالات المتضررة والصعبة وعن عدد كبير من الأسرى الذين قضوا فترات طويلة وأنهوا ثلثي محكوميتهم، وبالتالي فإنّ التوقع المتفائل والحذر الذي ساد مشاعر الأسرى عند الإعلان عن الاتفاقية قد أصابه النكوص والشعور بالخداع والتضليل عند تنفيذها عملياً، حيث أن الافراجات التي أعقبت الاتفاق ظهرت وكأنها لا علاقة لها بأيّ نص ورد فيه فجاءت ردة الفعل من قبل المعتقلين مليئة بالغضب والنقد والتهديد معاً.

وقد وصف نادي الأسير الإفراجات التي تمت بأنها «**أكبر عملية تضليل وخداع تمارسها حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية**» معتبراً البيان أن ذلك يهدم جسور الثقة التي يعمل اتفاق السلام على بنائها بين الشعبين ويهدد مصداقية العملية السلمية بالخطر».[٧٠]

وقد أصدرت الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية بيانًا جماهيريًا عبّرت عن مفاجأتها بنتائج اتفاقية طابا وخاصة أنها خاضت ثمانية عشر يومًا من الجوع الأسطوري ضمن ظروف قاسية وصعبة وأن الأسرى أوقفوا إضرابهم بناءً على الوعود الفلسطينية التي أكّدت بأن ملف الأسرى أصبح الملف الرئيس على طاولة المفاوضات، إلا أنهم وجماهير الشعب الفلسطيني التي شاركتهم أيام الجوع فوجئوا بنتائج اتفاقية طابا بشأن الأسرى.[٧١]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وقال الأسرى في بيانهم «**وفي الوقت الذي كنا نهيىء أنفسنا للاحتفال مع جماهيرنا بانتشار السلطة الوطنية في سائر مناطق الضفة الغربية والاستعداد للمشاركة في الانتخابات التشريعية نكتشف أننا لم نكن في الوعي الفلسطيني**»[٧٢]

ومع كل الإحباط والمرارة التي سادت أوساط المعتقلين فإنهم لم ييأسوا في البحث عن وسائل جديدة في إثارة قضيتهم ومنها تحريض الجماهير الفلسطينية على عدم المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي «**وعلى جميع الدول التي شهدت توقيع الاتفاق في واشنطن أن تعرف أن أكثر من ٥٠٠٠ أسير فلسطيني بعائلاتهم وأصدقائهم سيمتنعون عن المشاركة في الانتخابات التشريعية**»[٧٣]

وطالب الأسرى برفع شعار (لا للانتخابات دون الإفراج عن الأسرى والمعتقلين) وإلى عقد المؤتمرات بشأن ذلك.[٧٤]

ومن جانب آخر أكّدت الأسيرات اللواتي اتخذن موقفًا برفض الإفراج المجزوء أنه في حالة إطلاق سراح جزء منهن بالقوة فإنهنّ سيقمن خيمة اعتصام وإضراب مفتوح عن الطعام أمام مقرّ السلطة الفلسطينية حتى يتم الإفراج عن جميع الأسيرات «**ولن نسلم بقضية انتزاع الأخوات بالقوة أننا نعتصم بغرفتين من غرف السجن ونضرب عن الطعام وأغلقنا بابيهما بخزانة حديدية مسنودة بأبراش وخزائن صغيرة ... لقد قررنا أن نقاتل من أجل حريتنا حتى الموت...**».[٧٥]

أما على صعيد الشارع الفلسطيني فقد أصيب بالذهول بسبب تلاعب حكومة إسرائيل بالاتفاق وعدم التزامها حتى بنصوص بنوده، فأمام حالات الإفراج عن أسرى بقي لهم مددٌ قصيرة، وعن سجناء جنائيين ووضع العراقيل أمام الإفراج عن الأسيرات فإن حملة واسعة من التضامن والفعاليات انطلقت في كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظمت العشرات من الاعتصامات والمؤتمرات والندوات التي أكدت على إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء، وبدت لغة الشارع الفلسطيني حادة وساخطة ومنتقدة للمفاوض الفلسطيني، بسبب خضوعه للإملاءات الإسرائيلية.[٧٦]

واعتبر يوم ١٩٩٦/١/٢٠ موعد إجراء انتخابات المجلس التشريعي هدفاً نضاليًا جديدًا لإثارة أزمة المعتقلين وفرصة لإعادة طرحها بشكل ساخن وللضغط على الأطراف المتفاوضة، حيث تبنّت المؤسسات الجماهيرية بمختلف ألوانها مطالب

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الأسرى بالتحريض على الانتخابات ومقاطعتها إذا لم يتم إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات.[٧٧]

وبرغم الضغط الجماهيري الذي امتاز بالتوتر والغليان وعبّر عن استنكاره لما يجري لقضية الأسرى فإن الموقف الإسرائيلي لم يتغير ولم يخضع لهذه الضغوطات بل إنه ازداد تعنتاً في ظل انتخاب حكومة نتنياهو اليمينيّة عام ١٩٩٦ حيث تعرضت التسوية السياسية إلى الجمود والأزمات والعراقيل العديدة، فلم تعقد أي جلسة رسمية تتعلق بموضوع الأسرى باستثناء ما اتفق عليه حول إعادة الانتشار في مدينة الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧ والذي تم على أثره إطلاق سراح جميع الأسيرات وعددهن في ذلك الوقت ٢٥ أسيرة.[٧٨] ومع أن اتفاق إعادة الانتشار في الخليل قد دعا إلى التعامل مع قضية الأسرى حسب نصوص اتفاقية طابا[٧٩] إلا أن ذلك لم يلقَ أي تجاوبٍ من قبل حكومة إسرائيل.

يمكننا وصف اتفاق طابا بأنه تجسيد رسمي وشرعي للرؤية الإسرائيلية لموضوع الأسرى الفلسطينيين، وقد كرّس وخلال اتفاق موقع من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عدم الاعتراف الإسرائيلي بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وبكل المواثيق والشرائع الدولية التي تكفل حقوق الأسير، وأمام نجاح إسرائيل في ذلك فإنها تصرفت مع الأسرى كمجرمين خاضعين لقوانين مؤسساتها الداخلية التي شكلت مرجعية في التعامل مع الأسرى بعيدًا عن كون الاتفاق نفسه هو المرجعية. وفي ذات الوقت فإن اتفاق طابا أظهر مدى استهتار المفاوض الفلسطيني بقضية الأسرى وتخليه عن دوره بأن يكون شريكًا فعليًا في تنفيذ الاتفاقيات التي وقّع عليها مما أوقع مصير الأسرى في دائرة القرار الإسرائيلي.

إن اتفاق طابا يعتبر سابقة خلقت منهجية ثابتة لطريقة معالجة قضايا الأسرى في أي اتفاق لاحق الأمر الذي جعل من قضية الأسرى أزمة دائمة ومتفجرة.

وقد بدا واضحاً أن هناك بوناً شاسعاً بين خطاب الأسرى والشارع الفلسطيني المتعاطف معهم من ناحية وبين ما يجري على طاولة المفاوضات من ناحية أخرى وهذا ما يوحي به استمرار النقد والاستياء الذي وجّه للقيادة الفلسطينية سواء من الأسرى أو من الجمهور الفلسطيني.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

اتفاقية واي ريفر

الخداع والتضليل

شكّل موضوع ٣٠٠٠ أسير فلسطيني[٨٠] في السجون الإسرائيلية أحد المواضيع الأساسية التي ألقت بظلالها خلال المفاوضات التي استمرت حوالي تسعة أيام في واي ريفر بواشنطن والتي جاءت بعد جمود في المفاوضات استمرّ قرابة العامين، وحسب أقوال وزير الدولة لشؤون الأسرى هشام عبد الرازق احتلت قضية الأسرى الأولوية في معركة التفاوض التي وصفها بالشائكة والمعقّدة[٨١] إلى جانب الحركة الشعبية الواسعة وفعاليات التضامن مع المعتقلين التي تواصلت خلال أيام المفاوضات[٨٢] والتي كان هدفها ايصال رسائل إلى جميع الأطراف وإلى العالم تقول: أن لا سلام حقيقي وعادل بدون إطلاق سراح الأسرى وإنهاء معاناتهم الطويلة. ولعلّ هاجس القلق ظلّ مسيطرًا على أهالي الأسرى وعلى الأسرى أنفسهم لعدم الثقة بالنوايا الإسرائيلية ولأن التجربة السابقة في موضوع الأسرى كانت تجربة سلبية ومؤلمة بسبب التعامل الإسرائيلي مع هذه القضية وفق شروط أمنية وسياسية واستخدامها ورقة للابتزاز والضغط مما ترك آثاراً كبيرة على واقع الحركة الأسيرة عبّرت عنها رسائل الأسرى وخطواتهم الاحتجاجية وخطابهم السياسي المفعم بالمرارة والأسى وبالانتقاد للأداء الفلسطيني التفاوضي. ويمكن تفسير هاجس القلق عند الأسرى بسبب ما تراكم في ذاكرتهم وتجربتهم خلال الخمس سنوات من عمر اتفاقيات أوسلو وما شاب هذه الفترة من تعقيدات وأزمات تعرّضت لها الحركة الأسيرة. وفي هذه الحالة المشوبة بالحذر راقب الأسرى مجريات المفاوضات تتجاذبهم دوافع الأمل التي تأتيهم من تصريحات المسؤولين الفلسطينيين ودوافع الخوف من تكرار ما حدث في اتفاقيات سابقة وخاصة أن هذه الاتفاقيات التي شملت إفراجات جزئية أبقت غالبية الأسرى القدامى ومئات من ذوي الأحكام المؤبدة والمعتقلين قبل ١٩٩٣/٩/١٣ في السجن، وأنها لم تسفر عن تحرير أسير واحد قام بعمل ضد الإسرائيليين مباشرة أي ممن قتلوا أو جرحوا إسرائيليين.

ففي تاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٣ وقّع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن اتفاقًا حمل اسم (مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

في الضفة الغربية)[٨٣] لم تتضمن أي نص واضح وصريح يتعلق بالأسرى. ومع ذلك أعلن رسميًا في أعقاب الاتفاق وعلى لسان جميع المفاوضين من الطرفين أن الاتفاق ينصّ على الإفراج عن ٧٥٠ أسيرًا فلسطينيًا على ثلاث شهور، في كل شهر يطلق سراح ٢٥٠ أسيرًا، وأكّد على هذا القول أمين عام الرئاسة في السلطة الوطنية الفلسطينية الطيب عبد الرحيم يوم ١٩٩٨/١١/٢ بقوله إن الإسرائيليين كانوا مصرين على الإفراج عن عدد لايزيد عن ٤٠٠ أسير إلا أنه وبفضل تدخل الملك حسين عاهل الأردن وصل العدد إلى ٧٥٠ أسيرًا.[٨٤] وفي ذات الوقت أكّد وزير الدولة لشؤون الأسرى هشام عبد الرازق في ندوة دعاه إليها نادي الأسير الفلسطيني عقدت في جامعة بيت لحم يوم ١٩٩٨/١٠/٣١ أن الاتفاق يتضمن[٨٥]:

١- الإفراج عن ٧٥٠ أسيرًا خلال ثلاثة شهور في كل شهر يتمّ الإفراج عن ٢٥٠ أسير.

٢- الاتفاق لم يعطِ الجانب الفلسطيني الحق في تحديد أسماء المفرج عنهم.

٣- ستجلس لجنتان فلسطينية وإسرائيلية للتفاوض من أجل إطلاق سراح بقية الأسرى.

٤- مهمة الطرف الفلسطيني في اللجنة الثنائية إمكانية التأثير على أن لا يكون من بين المفرج عنهم سجناء جنائيون أو عمال معتقلون بسبب عدم حصولهم على تصاريح دخول إلى إسرائيل ومن أجل أن تكون الأسماء المفرج عنها ممن اعتقلوا قبل عام ١٩٩٣.

وعلى صعيد آخر صرح محمود عباس أمين سرّ اللجنة التنفيذية في م.ت.ف وعضو لجنة المفاوضات أن الاتفاق قد شمل مجموعة المعايير المتفق عليها في اتفاقية طابا ١٩٩٥/٩/٢٨ والتي تشمل إطلاق سراح المرضى وكبار السن وصغار السن ومن أمضى ثلثي المدة ومن قضى أكثر من عشر سنوات، وأن هذا الاتفاق تمّ بحضور الرئيس كلينتون.[٨٦]

وعلى كل حال فإن هذه التصريحات الصادرة عن المسؤولين الفلسطينيين لم

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

نقرأها في نص الإتفاق، وكأنّ ما جرى عبارة عن صفقة شفوية وليس جزءًا من اتفاق رسمي على حدّ قول الخبير الإسرائيلي زئيف شيف[٨٧]، وهو ما عبّر عنه الوزير هشام عبد الرازق بقوله «**الموافقة على استقبال أسرى جنائيين خطأ، كان من المفترض أن لا يقع حتى لو أدى ذلك إلى وقف الصفقة تماماً**»[٨٨]، وبرر الوزير غياب أي نصٍ رسمي في متن اتفاق واي ريفر بأنه يوجد ملحق خاص بالمعتقلين مؤكّداً أن هناك اتفاقاً حول الأسرى.[٨٩]

وتطبيقًا لمذكرة واي ريفر قامت حكومة إسرائيل يوم ١٩٩٨/١١/٢٠ بالإفراج عن ٩٤ أسيرًا فلسطينيًا سياسيًا وعن ١٥٦ سجيناً جنائياً تنفيذاً للمرحلة الأولى مما أعلن عنه حول إطلاق سراح الأسرى.[٩٠] ومعظم من أفرج عنهم من الأسرى السياسيين قد قاربوا على إنهاء فترات محكوميتهم وبقي لهم مدد قصيرة، إضافة إلى أنهم من ذوي الأحكام الخفيفة.[٩١]

ونتيجة لذلك انفجرت أزمة على كل المستويات رسميًا وشعبيًا بسبب الإفراج عن سجناء جنائيين بدلاً من أسرى سياسيين، حيث اعتبرت السلطة الفلسطينية أن حكومة إسرائيل اخترقت اتفاقية مذكرة واي ريفر بما يتعلق بالأسرى.[٩٢] وبررت الحكومة الإسرائيلية عملية قيامها بالإفراج عن سجناء جنائيين بأن اتفاق واي لم يحدد صنف الأسرى الذين سيتم الإفراج عنهم[٩٣]، وأكّد على هذا الموقف رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت نتنياهو بقوله «**إن عرض الأمور بأن إسرائيل التزمت بالإفراج عن الأسرى الأمنيين فقط هو خطأ وإذا هم الفلسطينيون لم يفهموه فهذه مشكلتهم**».[٩٤] وساندت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي في خطوتها الإفراج عن سجناء جنائيين وجاء ذلك على لسان المنسق الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط دنيس روس عندما قال: «**إن اتفاق واي ريفر يخوّل إسرائيل صلاحية اختيار السجناء الفلسطينيين المنوي الإفراج عنهم**».[٩٥] وبما يتعلق بالمعايير التي على أساسها قامت حكومة إسرائيل بالإفراج عن عددٍ من الأسرى فلم تشمل الإفراجات أسرى من حركتي حماس والجهاد الإسلامي وأسرى من منطقة القدس وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ إضافةً أنها لم تشمل أسرى اتهموا بقتل إسرائيليين.[٩٦]

من خلال قراءة موضوع الأسرى على أثر توقيع اتفاقيات واي ريفر يمكن

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

استخلاص الملاحظات التالية:

١- غياب أي نص في الاتفاقية يتعلق بالأسرى أعطى مجالًا لحكومة إسرائيل بالتنصّل من أي التزام قانوني وسياسي بهذا الشأن والتصرف حسب مشيئتها في الموضوع.

٢- لم يتطرق اتفاق واي ريفر إلى تنفيذ اتفاقيات سابقة وقّعت بين الطرفين حول قضية الأسرى وخاصة اتفاق طابا ١٩٩٥/٩/٢٨ والذي لم تلتزم حكومة إسرائيل به مما أعطاها مجالًا للتنصّل مما اتفق عليه وصياغة تفاهم جديد ومن نقطة الصفر.

٣- لم نجد في ما أعلن عنه من اتفاق حول الأسرى أي دور رسمي يسمح للجانب الفلسطيني بالتدخّل والمشاركة في وضع معايير الإفراجات وأسماء من سيفرج عنهم بل إن حكومة إسرائيل تصرفت في عملية تنفيذ الاتفاق من جانب واحد فقط.[٩٧]

٤- برغم الآمال الكبيرة التي بنيت على مفاوضات الواي وبعد خمس سنوات من الاحتجاجات الفلسطينية الداعية إلى إحداث نقلة نوعية وجديدة تتعلق بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين فإن النتائج المصاحبة للاتفاق أكّدت على ثبات المبادئ والمواقف الإسرائيلية والقائمة على تصنيف الأسرى وتجزئتهم حسب التهمة والانتماء ومكان السكن وعلى وضع الأسرى الأمنيين والجنائيين في سلة واحدة، إضافة إلى عدم التطرق لأي آلية محددة وسقف زمني يحدد فيه مصير بقية الأسرى بعد الإفراج عن الـ ٧٥٠ أسيرًا، وقد ترك الأمر للجان ثنائية في حين أن التجربة في موضوع تشكيل لجان للتباحث في المسائل العالقة وخاصة في موضوع الأسرى لم تؤدِ إلى أي نتيجة.

٥- إن قراءة لنصوص اتفاقية الواي نجد أنها تتحدث في أغلبها عن مطالبات أمنية على السلطة الفلسطينية أن تنفذها مما جعل الاتفاق في مجمله ذا طبيعة أمنية ومن ضمنها اعتقال من تسميهم إسرائيل بالإرهابيين.[٩٨] ويتضح مستوى الابتزاز الإسرائيلي مما قاله «دافيد مكوبسكي» في صحيفة هآرتس[٩٩] **«بأن الموافقة الفلسطينية على اعتقال (مخربين) يتزامن مع موافقة إسرائيل**

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

اتفاقية «مذكرة شرم الشيخ»

الفرح المرّ

وقّع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ ١٩٩٩/٩/٤ في شرم الشيخ بالقاهرة اتفاقاً عُرف باسم (مذكرة شرم الشيخ) تتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ التزامات الاتفاقات الموقّعة واستئناف مفاوضات الوضع النهائي.[١٠٨]

وتناول الاتفاق موضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من خلال ما يلي[١٠٩]:

١. يشكل الجانبان لجنة مشتركة لمتابعة القضايا المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

١. الحكومة الإسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣ والذين اعتقلوا قبل ٤ ايار ١٩٩٤. ستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتمّ الإفراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية وسيوصى بهذه الأسماء للجهات المعنيّة من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.

٢. المرحلة الأولى من الإفراج عن المعتقلين ستنفذ في الخامس من أيلول ١٩٩٩ وستشمل ٢٠٠ معتقل. المرحلة الثانية ستنفذ في ٨ تشرين أول ١٩٩٩ وستشمل ١٥٠ معتقل.

٣. ستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.

٤. سيفرج الجانب الإسرائيلي عن معتقلين إضافيين قبل شهر رمضان القادم الذي سيصادف يوم ١٩٩٩/١٢/٨.*

وعلى أرضية هذا الاتفاق أفرجت السلطات الإسرائيلية يوم ١٩٩٩/٩/٩ عن ١٩٩ أسير فلسطيني**[١١٠]، وبتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٥ أفرج عن ١٥١ أسير

---

* الإضافة من الكاتب

** العدد المتفق عليه ٢٠٠ أسير ولكن أحد الأسرى واسمه فواز عبد الكريم رفض الإفراج لأن المدة التي بقيت له أسبوع وطلب أن يدرج مكانه أسير آخر.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

فلسطيني من بينهم ٤٣ أسيرًا من الدول العربية[١١١]، وبتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ أفرجت السلطات الإسرائيلية عن ٢٦ أسيرًا فلسطينيًا بمناسبة شهر رمضان المبارك.[١١٢] وفي تاريخ ١٩٩٩/١٢/٣٠ أفرجت السلطات الإسرائيلية عن ٧ أسرى من القدس[١١٣]، وذلك من خلال عفو خاص أصدره الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمن على اعتبار أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية.

وقد تمّ انتقاء الأسرى المفرج عنهم وفق شروط ومعايير وضعتها حكومة إسرائيل وهي[١١٤]:

١. عدم الإفراج عن أسرى متهمين بقتل إسرائيليين.

٢. عدم الإفراج عن أسرى اعتقلوا بعد كانون أول ١٩٩٥.

٣. عدم الإفراج عن أسرى فلسطينيين من حماس والجهاد الإسلامي.

٤. عدم ا لإفراج عن أسرى من القدس وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

٥. إلزام الأسرى المفرج عنهم بالتوقيع على وثيقة يتعهدون فيها بتأييد عملية السلام (ونبذ الإرهاب) وعدم دخول إسرائيل.

وبنظرة تقييميّة لاتفاقية شرم الشيخ وما أسفر عنها من إفراجات عن عددٍ محدودٍ من الأسرى فإننا نلاحظ تغييراً جزئياً قد جرى على طريقة التعاطي الإسرائيلي مع هذه القضية تختلف إلى حدٍّ ما عنها في اتفاقيات سابقة، وإن ظلّت هذه التغيرات تحكمها المعايير والشروط الإسرائيلية التي لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر منذ توقيع اتفاقية إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، ولم يصل هذا التغيّر إلى تحوّل جذري في المبادئ الأساسية التي كرستها حكومة إسرائيل عبر مسيرة التسوية السياسية بما يتعلق بمسألة الأسرى، ولوحظت هذه التغيرات في الدفعة الأولى والثانية وهي:

١. تضمنت اتفاقية شرم الشيخ ولأول مرة جدوًلا زمنيًا يحدد فيه تاريخ الإفراج عن العدد الذي اتفق عليه في الاتفاق.

٢. سبق عملية الإفراجات عن الدفعة الأولى والثانية سلسلة من اللقاءات بين اللجنتين الإسرائيلية والفلسطينية شارك من خلالها الجانب الفلسطيني في ترشيح أسماء

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

أسرى فلسطينيين وعرب للإفراج عنهم وإن ظلّت هذه الأسماء المرشحة فلسطينيًا غير ملزمة بل خاضعة في النهاية للقرار الإسرائيلي ومؤسساته الأمنية.[١١٥]

٣. لأول مرة منذ عملية تبادل الأسرى عام ١٩٨٥ يتمّ الإفراج عن أسرى من الدول العربية.

٤. وجود مرونة في الاشتراطات الإسرائيلية تتعلق بقيامها الإفراج عن أسرى اتهموا بجرح إسرائيليين حيث كانت ترفض الحكومات الإسرائيلية دائمًا الإفراج عن هذه الفئة.[١١٦]

٥. إضافة إلى ذلك فإن قيام حكومة إسرائيل بالإفراج عن عددٍ كبيرٍ من الأسرى المحكومين بالسجن المؤبّد ومدى الحياة وممن بقي لهم فترات طويلة من أحكامهم اعتبر تحوّلا جديدًا حيث اعتادت الحكومات الإسرائيلية الإفراج عن أسرى بقي لهم فترات قصيرة.[١١٧]

ولكلّ ذلك لقيت عملية الإفراجات في الدفعتين الأولتين ارتياحًا لدى الجمهور الفلسطيني عبّرت عنها عشرات الاحتفالات والمهرجانات التي أقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة لاستقبال الأسرى المفرج عنهم.[١١٨]

أما بخصوص الدفعة الثالثة التي أطلق فيها سبعة أسرى مقدسيين و ٢٦ أسيرًا من الضفة الغربية وقطاع غزة فإنها لم تخضع لأي لقاءات أو مفاوضات بين الجانبين بل لقرار إسرائيلي منفرد وكمبادرة حسن نيّة بمناسبة شهر رمضان المبارك[١١٩]؛ وأن الإفراج عن أسرى مقدسيين تمّ من خلال (منح العفو) لهم من قبل رئيس الدولة عيزر وايزمان بدافع أنهم من سكان إسرائيل[١٢٠] وهي دليلٌ على ثبات الموقف الإسرائيلي من أسرى القدس الرافضة أن يكونوا ضمن أي اتفاق سياسي موقّع مع م.ت.ف. وانتقدت السلطة الوطنية الفلسطينية عملية الإفراجات عن الدفعة الثالثة معتبرة أن ذلك غير كافٍ ولا يتوافق مع الاتفاق وأنها لم تبلغ رسميًا بهذا القرار ولم تسمع به إلا من خلال وسائل الإعلام.[١٢١]

لقد واكب الإفراج عن الأسرى وفق مذكرة شرم الشيخ تصريحات متشددة من قبل المسؤولين الإسرائيليين برفضهم الإفراج عن أسرى قتلوا يهوداً واستمرار رفع شعار (الأيادي الملطخة بالدمّ)، إضافة إلى ذلك فإن سياسة الاستثناء والتمييز

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بين الأسرى وتصنيفهم حسب الانتماء السياسي أو الحزبي، ومكان السكن، والتهمة التي أدت إلى الاعتقال قد تكرّست في اتفاق شرم الشيخ وأصبحت مبدأً ثابتاً لا يتزحزح ومنهجاً مسلماً به كآلية للتفاوض حول موضوع المعتقلين وكما عبّرت عنه مؤسسة مفتاح* بأنه لم يحدث تغيير جذريّ في إدارة المفاوضات.(١٢٢)

وظلّت السياسة الإسرائيلية في موضوع الأسرى قائمة على التحكّم الأحادي الجانب بما يتعلق بالإفراج عن الأسرى من جانبين:

الأول: عدم إعطاء الجانب الفلسطيني دور الشريك كامل الصلاحيات في هذا الموضوع، وإبقاء دوره كعامل ثانوي وهامشي. **والثاني** إخضاع قضية الأسرى حتى في ظلّ وجود اتفاق سياسي حولها للقوانين والمؤسسات الحزبية الإسرائيلية الداخلية مثل قرار العفو من رئيس الدولة وربط الإفراجات عن أسرى القدس بمصادقته، وكذلك إلى مصادقة مجلس الوزراء الإسرائيلي وقرارات محكمة العدل العليا على عمليات الإفراج.(١٢٣)

إن الفرحة الشعبية بالإفراج عن عددٍ من الأسرى لم تكتمل، لأنها امتلأت بالمرارة والأسى بسبب استمرار التعاطي مع الأسرى وفق مفاهيم الحرب والعداء «**نحن نشعر بفرحة ولكنها فرحة ناقصة وإطلاق سراحنا اليوم هو نقلة نوعية ولكنه في نفس الوقت ضربة قوية للحركة الوطنية الأسيرة إزاء تطبيق المعايير الإسرائيلية الصارمة والمجحفة بحقّ الأسرى**».(١٢٤)

وفي النهاية فإن حكومة إسرائيل ما زالت ترفض التعاطي مع قضية الأسرى كوحدة سياسية وأساليبها في الإفراجات بقيت على حالها قائمة على المساومة والابتزاز والتجزئة وخير من عبّر عن ذلك رئيس كتلة السلام في إسرائيل أوري أفنيري بقوله «**فكل واحد يعرف أن الأسرى مصيرهم التحرر بعد انتهاء الحرب، غير أن مندوبينا فهموا أن السجناء عملية قابلة للتجارة، وهذا نهج مساومين في السوق وليس سياسيين صانعي سلام**».(١٢٥)

تدلّ الاتفاقيات الموقعة بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل بشأن قضية الأسرى على أن المفاوض الفلسطيني لم يعطِ لقضية الأسرى حقّها من الاهتمام الجديّ،

---

* المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي (مفتاح)

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وكان من الممكن أن تعالج هذه القضية بشكلٍ أفضل لو صمم المفاوض الفلسطيني على رفض التوقيع على أية اتفاقية لا تضع قضية الأسرى على سلم الأولويات ذلك أن الغموض في نصوص الاتفاقيات عادة ما يخدم الطرف الأقوى وهو الطرف الإسرائيلي.

وهنا لابدّ أن نقرر حقيقة تفاوضيّة وهي أن الجيوش والأطراف المتحاربة عادةً ما تبدأ بعد وقف إطلاق النار بالتفاوض حول إطلاق سراح الأسرى من الجانبين المتحاربين، وهذا الاتفاق حول إطلاق سراح الأسرى عادةً ما يكون منفصلًا تمامًا وسابقًا لأي اتفاق سياسي ولكن نلاحظ أن التجربة الفلسطينية–الإسرائيلية في التفاوض قد قفزت عن هذه الحقيقة.

فالطرف الإسرائيلي لم يتّبع التقاليد المعروفة التي سلكتها الدول على غرار بريطانيا مثًلا التي بمجرد أن توصل فيها الكاثوليك والبروتستانت إلى اتفاق ينهي الحرب الدائرة بين الطرفين حيث كانت الحكومة البريطانية تدعم البروتستانت أقدمت على الإفراج عن المعتقلين من الجيش الجمهوري الإيرلندي دون النظر إلى الأعمال التي نفذها المعتقلون قبل عملية الاعتقال.

بل إن اتفاق إعلان المبادئ ١٩٩٣ لم يتضمن الإشارة إلى إطلاق سراح الأسرى ربما للاعتماد على حسن النوايا الإسرائيلية على اعتبار أن الطرفين ملزمان بالقيام بكل الخطوات المطلوبة للمساعدة في خلق المناخات التي تساهم في بناء وترسيخ عملية السلام.

الإسرائيليون نظروا إلى موضوع الأسرى والمعتقلين باعتباره ورقة مساومة سياسية يستطيعون من خلالها الحصول على تنازلات فلسطينية في مجالات أخرى ولهذا أصرّوا على إبقاء عددٍ كبيرٍ من المعتقلين الفلسطينيين حتى التسوية الدائمة كما جعلوا هذا الموضوع عنصراً للمزايدات الداخلية أي إرضاء الشارع اليميني في إسرائيل وعنصرًا للصراع الانتخابي في إسرائيل بكل ما يعنيه ذلك من تجاهل للآثار السلبية التي يحدثها على مدى قناعة وتأييد المجتمع الفلسطيني للسلام مع إسرائيل.

وحتى محاولات تجاوز خلل أوسلو باتفاقات حول إطلاق سراح الأسرى في

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

القاهرة وطابا وواي ريفر وشرم الشيخ لم تؤدّ إلى تغيير في المفهوم العدائي الذي تحمله حكومة إسرائيل تجاه الأسرى.

وكان واضحًا أن الاتفاقيات خلقت حالة عدم ثقة من قبل الأسرى بقيادتهم وأدّت إلى حالة شديدة من الإحباط واليأس لم تشهدها الحركة الأسيرة منذ عام ١٩٦٧ فقد أصابت الاتفاقيات قناعاتهم ومبادئهم الوطنية وقلّصت من توقعاتهم وطموحاتهم بالحريّة مما يفسّر ردّات الفعل الحادة وخوض معارك الجوع للدفاع عن ذاتهم وإثبات حضورهم على الساحة.

إن حكومة إسرائيل قد نجحت في اتفاقياتها بشأن الأسرى من تجريدها من البعد الإنساني ومن التحرر من المواثيق الدولية التي تفرض عليها شروطًا لحماية الأسير فظلّ الأسير الفلسطيني وفق فهم جميع الاتفاقيات غير معرّف كأسير حرب أو «جندي» وإنما مدرجًا كأسير جنائي أو «إرهابي» إضافة إلى ذلك فإن الاتفاقيات التي وقّعت اتخذت من المرحلية والأمن الإسرائيلي مبدأيهما المقررين، وافترضت إخضاع الأسرى أيضًا إلى ذات المبدأين ومن هنا نشأت التعابير الإسرائيلية في هذا الشأن مثل (الأيادي الملطخة بالدمّ) و(السجناء أعضاء المنظمات المعادية للسلام) وغير ذلك...

وتبقى قواعد الاتفاقيات التي وقعت حول موضوع الأسرى غير كافية ومنقوصة ولا تعبّر عن مستوى الزخم الشعبي والنضالي المتعاطف معها بل غير متجاوبة مع ما أحدثه هذا الزخم من تطور معين في الشارع الإسرائيلي الذي بدأت تعلو فيه أصوات لا ترى أن هناك أي مبرر لإبقاء الأسرى في السجون بعد توقيع اتفاقيات سلام، فما زال البعد الإنساني للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بعيدًا أو غائبًا عن فحوى هذه الاتفاقيات وربما كان هدف هذه الاتفاقيات توجيه ضربات قاسية لهذا البعد. وكما يقول الصحفي خيري منصور «**سلسلة اتفاقيات تذكرنا بثمانين اتفاقية عقدها الرجل الأبيض مع الهندي الأحمر وهو يبرمج إبادته لتخديره وسحب التراب من تحت قدميه**».[١٢٦]

وختامًا فإن الصورة النهائية لآلية التفاوض التي جرت بشأن الأسرى دلّت على ضعف المفاوض الفلسطيني الذي كان يخضع للإملاءات والشروط الإسرائيلية في هذا الموضوع، وأفضل صورة عن طبيعة المفاوضات ما عبرت عنه الصحفية

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الإسرائيلية «عميرة هاس» بقولها «الممثلون الفلسطينيون في المفاوضات مع إسرائيل خاصة في لجنة السجناء ولجنة الشؤون المدنية يلعبون دور المقاول الذي يوزّع مخدر الحياة الذي تتفضّل به إسرائيل على الفلسطينيين حسب معاييرها اللامنطقية وإملاءاتها التي لا تنتهي».[١٢٧]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

هوامش الفصل الثاني

1 **http://www.nio.gov.uk/agreement.htm**, The Agreement, Agreement Reached in the Multi-Party Negotiations, p. 26.

٢ **الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، وثيقة إعلان المبادئ (اوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية**، مركز القدس للإعلام والاتصال، ط٢، نيسان ١٩٩٦، ص٥.

٣ قدورة فارس،وعيسى قراقع وآخرون، **هموم الحركة الأسيرة في ظلّ السلام**، كتاب رقم ٩، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، ط١، كانون الثاني ١٩٩٥، ص٢٠.

٤ «نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد في مسرح الحكواتي ١٩٩٣/١١/٢٨»، ١٧ نيسان، العدد الرابع والخامس، كانون أول ١٩٩٣، ص ١٧.

٥ المصدر سابق، ص ١٨.

٦ اللجنة المركزية لحركة فتح في سجن جنيد، «رسالة إلى أحمد الطيبي»، نابلس: سجن جنيد المركزي، ١٩٩٤/٥/٣١.

٧ قدورة فارس وعيسى قراقع وآخرون، مصدر سابق، ص ٣٩.

٨ المصدر السابق، ص ٤٠

٩ مقابلة مع الأسير المحرر خالد دلايشة أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١٥.

١٠ أسرى حركة فتح في السجون، عنهم اللجنة المركزية لفتح، «رسالة إلى أبي عمار»، نابلس: سجن جنيد المركزي، ١١/٥/١٩٩٣.

١١ نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد، مصدر سابق، ص ١٧.

١٢ أسرى حركة فتح في السجون، «بيان، رسالة إلى أبي عمار»، ١٩٩٣/١١/٥، مصدر سابق

١٣ المصدر السابق

١٤ المصدر السابق

١٥ المصدر السابق

١٦ المصدر السابق

١٧ المصدر السابق

١٨ المصدر السابق

١٩ مقابلة مع الأسير المحرر أحمد قطامش أجراها الباحث بتاريخ ١٩٩٨/١٠/١٩.

٢٠ أسرى حركة فتح في السجون، ١٩٩٣/١١/٥، مصدر سابق

٢١ أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال: «رسالة إلى أبي عمار»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٣/٩/٢٨

٢٢ المصدر السابق

٢٣ أسرى حركة فتح في السجون، ١٩٩٣/١١/٥، مصدر سابق

٢٤ المصدر السابق

٢٥ أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال، ١٩٩٣/٩/٢٨، مصدر سابق

٢٦ المصدر السابق

٢٧ جميل المطور، «كلمة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ نيسان»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٤/٨

٢٨ الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ٥.

٢٩ منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، **اتفاقية غزة ومنطقة اريحا**، أيار ١٩٩٤، ص ص ٥٧ – ٥٨.

٣٠ حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، «رسالة إلى جمال الشوبكي وعيسى قراقع»، نابلس: سجن جنيد، ٤/٢٦/١٩٩٤

٣١ اللجنة المركزية فتح، «رسالة إلى أعضاء الطواقم التي فاوضت على قضية الأسرى»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٦

٣٢ اللجنة المركزية لحركة فتح، «رسالة إلى أحمد الطيبي»، مصدر سابق

٣٣ لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين (جمال الشوبكي، عيسى قراقع، إبراهيم شيخة)«تقرير إلى ياسر عرفات»، ١٥/٨/١٩٩٤، ص ص ١-٢.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٣٤ أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال، عنهم اللجنة المركزية، «رسالة إلى ياسر عرفات»، نابلس: جنيد،١٩٩٤/٦/٢٠
٣٥ اللجنة المركزية فتح، رسالة إلى أعضاء الطواقم التي فاوضت على قضية الأسرى، مصدر سابق
٣٦ قدورة فارس وعيسى قراقع وآخرون، مصدر سابق، ص ٣٣.
٣٧ أسرى حركة فتح في السجون والمعتقلات الصهيونية عنهم أسرى جنيد، «بيان جماهيري»، نابلس: سجن جنيد، ٣١/ ١٩٩٤/٥.
٣٨ نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد، مصدر سابق، ص ١٢
٣٩ لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين، مصدر سابق
٤٠ نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد، مصدر سابق، ص ١١
٤١ المصدر السابق
٤٢ المصدر السابق، ص ص ١٢- ١٣
٤٣ المصدر السابق، ص ١٢
٤٤ أسرى حركة فتح في السجون والمعتقلات الصهيونية، ١٩٩٤/٥/٣١، مصدر سابق
٤٥ اللجنة المركزية لحركة فتح في سجن جنيد، رسالة إلى أحمد الطيبي، مصدر سابق
٤٦ المصدر السابق
٤٧ المصدر السابق
٤٨ اللجنة المركزية لفتح «رسالة إلى سليمان الزهيري ونادي الأسير الفلسطيني»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٥/٣١
٤٩ قدورة فارس، «رسالة إلى جمال الشوبكي وعيسى قراقع»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٨
٥٠ المصدر السابق
٥١ المصدر السابق
٥٢ المصدر السابق
٥٣ اللجنة المركزية لفتح، «رسالة إلى الأخ عيسى قراقع والأخوة في الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٧/١٨، ص ١
٥٤ المصدر السابق، ص ٢
٥٥ لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين، ١٩٩٤/٨/١٥، مصدر سابق
٥٦ أسرى فتح في السجون الإسرائيلية، «بيان جماهيري»، ١٩٩٤/٦/٢٠
٥٧ أسرى فتح في السجون والمعتقلات الصهيونية، ١٩٩٤/٥/٣١، مصدر سابق
٥٨ اللجنة النضالية العامة، «رسالة إلى العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ورعاية شؤون الأسرى»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٨/١٠
٥٩ اللجنة المركزية لفتح في سجن جنيد، «رسالة إلى عبد الوهاب دراوشة عضو البرلمان الإسرائيلي»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٤/٨
٦٠ أهالي الأسرى المعتصمون أمام مقر الصليب الأحمر الدولي، «مذكرة»، بيت لحم: ١٩٩٤/٦/٨.
٦١ الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية، مصدر سابق، ص ص ٥-٦.
٦٢ المصدر السابق، ص ٢٠.
٦٣ المصدر السابق، ص ٣٨٤.
٦٤ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صحفي»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٠/٧.
٦٥ «غضب عام لعدم تقيد إسرائيل باتفاق أوسلو ب حول إطلاق سراح المعتقلين»، القدس، ١٩٩٥/١٠/١٢، ص ص ١ ، ٢٣
٦٦ «حكومة إسرائيل تخرق اتفاقاً دوليًا برفضها الإفراج عن الأسيرات الفلسطينيات»، القدس، ١٩٩٥/١٠/١٨، ص ٤.
٦٧ مقابلة مع الأسيرة رولا أبو دحو أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١
٦٨ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٠/١٢س٥
٦٩ موسى الدويك، «الإفراج عن المعتقلين والقانون الدولي»، القدس، ١٩٩٥/١٠/٢٠، ص ١٤
٧٠ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صحفي»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٠/١٥
٧١ الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، «بيان»، ١٩٩٥/١٠/١٤
٧٢ المصدر السابق

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٧٣ المصدر السابق
٧٤ أسرى الحرية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية عنهم أسرى عسقلان، «بيان جماهيري لا انتخابات دون تحرير الأسرى»، سجن عسقلان: أوائل ديسمبر ١٩٩٥
٧٥ أسيرات تلموند، «نداء»، سجن تلموند للنساء (القلعة المنسية): ١٩٩٦/١/١١
٧٦ «غضب واعتصامات في الضفة لاستثناء ٨ أسيرات»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٥/١٠/١٠، ص ص ١+١٧.
٧٧ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صحفي»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٢/٩.
٧٨ «جماهير شعبنا تستقبل الأسيرات بفرحة عارمة»، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/٢/١٣، عدد ٤٣٨، ص ٧.
٧٩ **بروتوكول خاص بإعادة الانتشار في الخليل**، مركز القدس للإعلام والاتصال، كانون الثاني ١٩٩٧، ص ١٩.
٨٠ «فعاليات التضامن مع الأسرى مسيرة في جنين وأخرى في طولكرم»، القدس، ١٩٩٨/١١/٢٦، عدد ١٠٥١٠، ص ٤.
٨١ عيسى قراقع وجميل المطور، **اقتحام الوعي العالمي في انتفاضة اسرى فلسطين في سجون الاحتلال**، رام الله: مركز المشرق للدراسات، ١٩٩٩، ص ١٩
٨٢ «نادي الأسير يعلن برنامجًا للفعاليات التضامنية بالمحافظات، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١١/٢٦، عدد ١١٨١، ص ١
٨٣ «مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص ١٧٠
٨٤ منظمة التحرير الفلسطينية، وفا (وكالة الأنباء الفلسطينية)، «أمين عام الرئاسة في حوار مع المواطنين عبر صوت فلسطين»، ١٩٩٨/١١/٢، ص ٥.
٨٥ «نادي الأسير ينظم اليوم لقاء مع وزير الدولة لشؤون الأسرى»، الأيام، ١٩٩٨/١٠/٣١، عدد ١٠٢٨، ص ٥.
٨٦ «أبو مازن: إسرائيل تعاملت مع موضوع الأسرى بشكل لا اخلاقي ولا إنساني»، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٦٨، ص ص ١ - ٢٢.
٨٧زئيف شيف، لماذا صمتت الخليل»، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١٥، ص ٢٣.
٨٨ «عبد الرازق يحذر من خطر انفجار الأوضاع في سجون الاحتلال»، الأيام، ١٩٩٨/١١/٢٣، عدد ١٥٠١، ص ٧.
٨٩ «عبد الرازق: خرق فاضح للاتفاق ومحاولة لإحراج السلطة الوطنية»، الأيام، ١٩٩٨/١١/٢١، عدد ١٠٤٩، ص ٦.
٩٠ المصدر السابق، ص ٦
٩١ المصدر السابق، ص ٦.
٩٢ «سخط واستنكار في أوساط الأسرى والمؤسسات الحقوقية والسلطة تطالب إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها»، القدس، ١٩٩٨/١١/٢٢، عدد ١٠٥٠٦،ص ٤.
٩٣ دافيد مكوبسكي وآخرون، «المصادقة على اتفاق واي في الكنيست»، هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١١/١٨، ص ٢.
٩٤ «إذا لم يفهم الفلسطينيون الاتفاق بشأن الفلسطينيين فهذه مشكلتهم»، **يديعوت احرونوت**، ترجمة المصدر، ١٢/٢٨/ ١٩٩٩، ص ٣.
٩٥ «روس من صلاحيات إسرائيل اختيار السجناء المفرج عنهم»، هارتس، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١٠٥٢٣، ص ص ١، ٢٧.
٩٦ «إسرائيل ترفض الإفراج عن ١٥٠ معتقلاً سياسياً»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١١/٢٢، عدد ١١٧٧، ص ص ١، ١٥
٩٧ «حماس وفتح تتهمان إسرائيل بالتفرد في اختيار أسماء الأسرى»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١١٧٢، ص ٢.
٩٨ مذكرة واي ريفر، مصدر سابق، ص ١٧٢.
٩٩ دافيد مكوبسكي، «رسائل الضمانات الأمريكية لإسرائيل»، هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١١/٤، ص ٤.
١٠٠ المصدر السابق، ص ١١.
١٠١ «الجاسوس بولارد يسعى إلى تعطيل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين»، هارتس، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١٠٥٠١، ص ٢.
١٠٢ أسرى م.ت.ف في السجون الإسرائيلية، «رسالة إلى الرئيس عرفات وأعضاء الوفد المفاوض»، ١٩٩٨/١١/٢١.
١٠٣ المصدر السابق
١٠٤ المصدر السابق
١٠٥ الحركة الوطنية الأسيرة، «بيان»، ١٩٩٨/١٢/١
١٠٦أسرى حركة فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، «بيان»، ١١/٢٥/ ١٩٩٨.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٠٧ أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام، «بيان»، سجن نفحة: ١٩٩٨/١٢/٥

١٠٨«عرفات ومبارك يوقعان اتفاق شرم الشيخ»، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/٩/٥، عدد ١٤٥٦، ص ص ١ ـ ٢٠

١٠٩ «نص اتفاق تنفيذ مذكرة واي ريفر»، القدس، ١٩٩٩/٩/٦، عدد ١٠٧٨٩، ص ص ١ ـ ٢٠.

١١٠ «بدء عملية إطلاق سراح ٢٠٠ أسير»، الأيام، ١٩٩٩/٩/٩، عدد ١٣٣٦، ص ص ١ ـ ٢١.

١١١ «١٥١ أسيرًا يتنفسون نسيم الحرية»، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٤٩٧، ص ١.

١١٢«الإفراج عن ٢٦ أسيرًا من الضفة وغزة»، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢، ص ١.

١١٣«إسرائيل تفرج عن ٧ أسرى من القدس»، القدس، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٤٤٨، ص ١.

١١٤ «انتقادات لمعايير الإفراج عن الدفعة الثانية من الأسرى»، القدس، ١٩٩٩/٩/١٧، عدد ١٠٨٣٠، ص ص ١ ـ ٢٠.

١١٥«خلافات بشأن الإفراج عن الأسرى»، القدس، ١٩٩٩/١٠/٧، عدد ١٠٨٢٠، ص ٢.

١١٦ «أسماء الأسرى المحررين»، القدس، ١٩٩٩/٩/١٠، عدد ١٠٧٩٣ ص ص ١ ،٢٠

١١٧ المصدر السابق

١١٨ «محافظات الوطن تستقبل بالزغاريد والفرح الدفعة الثانية من الأسرى المحررين»، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٤٩٧، ص ٤.

١١٩ «بادرة حسن نية بمناسبة رمضان»، هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٧، ص ٥.

١٢٠ «السلطة: إسرائيل نقضت الاتفاق بقرارها المنفرد الإفراج عن ٢٦ أسيراً فقط»، الأيام، ١٩٩٩/٩/٢٧، عدد ١٤٤٥، ص ص ١ ـ ٢١.

١٢١ المصدر السابق، ص ١.

١٢٢ «استنكار واسع لقرار إسرائيل الإفراج عن عدد محدود من الأسرى»، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٢٨، عدد ١٥٧٠، ص ص ١ ـ ١٨.

١٢٣ «خلافات بشأن الإفراج عن الأسرى»، مصدر سابق، ص ص ٢ ـ ٢٠

١٢٤ «المحررون: فرحتنا لن تكتمل إلا بالإفراج عن جميع المعتقلين»، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢، ص ٥.

١٢٥ أوري أفنيري، «أسرى بتعابيرنا»، معاريف، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٨/٣٠، ص ١٢.

١٢٦ خيري منصور، «إضراب السلام الزائف»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١١٩٦، ص ١٥.

١٢٧ عميرة هاس، «عندما تقول إسرائيل: لا»، صحيفة هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/١٥، ص ٩.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الثالث

اتفاقيات أوسلو
وخطوات الأسرى النضالية

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الثالث

اتفاقيات أوسلو
وخطوات الأسرى النضالية

لم تمرّ الاتفاقيات السياسية التي وقّعت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن الأسرى مرورًا عابرًا، بل واجهت غضبًا شديدًا وانتقادًا لاذعًا من قبل الأسرى بسبب خضوعها للعقلية الإسرائيلية في طريقة معالجة قضية الأسرى من حيث فرض الشروط السياسية والأمنية كمعايير للإفراج عنهم، وتصنيفهم حسب تهمهم ومكان سكنهم واعتقاداتهم السياسية، إضافة إلى إخضاع تنفيذ هذه الاتفاقيات للقوانين الخاصة في إسرائيل ووفق إجراءاتها القانونية، ويأتي ردّ الفعل العنيف عند الأسرى على الاتفاقيات في جوهره كتعبير عن الاستياء من أداء المفاوض الفلسطيني والذي يحمله الأسرى المسؤولية الكاملة في السماح لحكومة إسرائيل بالمساومة والابتزاز وفرض الاشتراطات على قضيتهم وهذا ما خلق عدم الثقة بالقيادة الفلسطينية وحالة من الإحباط في صفوف الأسرى...

إن مرحلة جديدة من النضال بدأت في المعتقلات الإسرائيلية بعد اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، حيث اتخذ الشكل النضالي البعد السياسي متركزًا على طلب الحريّة والتحرر من السجون على قاعدة أنه لا يجوز إبقاء احتجاز أسرى في ظلّ المصالحة التاريخية والبدء بعملية سلام بين الشعبين المتصارعين، وقد ساد الاعتقاد لدى الأسرى أن خطواتهم السياسية بالإضرابات المفتوحة عن الطعام وتحت شعار الحرية للأسرى دون استثناء قد فرضت عليهم، إذ أصبح لا مناص لهم من تحريك قضيتهم بأنفسهم على ضوء عدم انصاف الاتفاقيات لها.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ولا شكّ أن المعارك السياسية التي خاضها الأسرى تجاوزت إطارها المغلق داخل السجون لتتفاعل في الشارع الفلسطيني بشكلٍ واسع وتتحول إلى مواجهات وانتفاضات غاضبة عبرت عن تعاطف المجتمع الفلسطيني مع مسألة الأسرى واعتبارها أحد القضايا الأساسية المطلوب إيجاد حلٍ لها.

وفي هذا الفصل سنتناول أهم الخطوات النضالية التي خاضها المعتقلون الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية على إثر اتفاقيات أوسلو والنتائج التي ترتبت على هذه الخطوات من مناحٍ مختلفة.

الإضراب السياسي الأول

بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢١ خاضت الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية أول إضراب سياسي مفتوح عن الطعام[١] على إثر توقيع اتفاقية القاهرة (غزة – أريحا أوّلا) بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ وذلك احتجاجًا على الآلية التي نفذ بها الشقّ المتعلق بالإفراج عن خمسة آلاف أسير فلسطيني حسب الاتفاق وكان إضرابًا قصيرًا انتهى بعد ثلاثة أيام. ولكن صداه كان واسعًا حيث يعتبر نقلة نوعية جريئة في اساليب نضال الأسرى وصعود المطلب السياسي إلى مركز الأولوية في نضال الحركة الأسيرة. وأوضح الأسرى أسباب الإضراب في رسالةٍ وجهوها إلى نادي الأسير الفلسطيني بقولهم

«ويتواصل مسلسل الإهمال والتجاهل من قبل قيادتنا بحقّ الأسرى وبتواصل مسلسل اللعب في الأعصاب من جانب سلطات القمع الإسرائيلية دون أن يحرك أحد ساكنًا سوى أبناء شعبنا الطيبين في كافة أنحاء الوطن. ولما وصلت الأمور إلى هذا الحد من الاستخفاف بنا وبذوينا قررنا خوض الإضراب المفتوح عن الطعام ابتداءً من يوم الثلاثاء ٦/٢١/ ١٩٩٤

... حيث سيكون الشعار الناظم لهذا الإضراب هو «لا سلام بدون إطلاق سراح كافة الأسرى دون قيد أو شرط أو تمييز».[٢]

وكان عدد الأسرى عشية الدخول في الإضراب يبلغ ٧١٧٠ أسيرًا وأسيرة.[٣]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وأوضح الأسرى دوافع الإضراب بأنها جاءت احتجاجًا على سياسة تصنيف المعتقلين وتجزئتهم وعدم شمول صفقة الـ ٥٠٠٠ للأسيرات وأسرى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والأسرى العرب وأسرى القدس، وغياب الجدول الزمني لإطلاق سراح بقية المعتقلين، ووضع الأسرى السياسيين والجنائيين في سلةٍ واحدة وكذلك احتجاجًا على إلزام الأسرى الذين تحرروا بعد اتفاق القاهرة البقاء في مناطق أريحا وعدم تحررهم إلى بيوتهم وأماكن سكناهم، إضافة إلى رفض وثيقة التعهد التي اعتبروها مذلة، واستنكارًا لعدم وضوح الموقف الفلسطيني وغيابه وتناقض التصريحات الفلسطينية.[٤]

وهناك دوافع نفسية للإضراب حيث ساد وسط الأسرى أجواء من الإحباط والإرباك بعد اتفاق القاهرة وأطلقوا على أنفسهم شهداء السلام[٥] كإشارة إلى أن عملية السلام الجارية لم تنصفهم. وما عكس ذلك من عدم الثقة بالقيادة الفلسطينية المفاوضة «**واضح تمامًا أن ما حصل في أوسلو والقاهرة سيتكرر قريبًا الأمر الذي لن نسمح به مهما كان الثمن ولن يمرّ ذلك إلاّ على جثث الآلاف من الأسرى**»[٦]، وقاد تدهور الوضع النفسي للأسرى إلى تفكير بعضهم بتقديم طلبات للتسفير إلى خارج الوطن وبعضهم فكر بالانتحار.[٧]

لقد علّق الإضراب بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٤ في أعقاب مفاوضات استمرت تسع ساعات بين اللجنة النضالية للأسرى في سجن جنيد المركزي بنابلس وإدارة السجون وتمت الموافقة على تعليق الإضراب بعد أن تلقّت اللجنة النضالية* وعدًا من لجنة الضباط التي شكلتها مديرية السجون الإسرائيلية للبحث باتخاذ اجراءات بشأن استكمال إطلاق سراح عدد آخر من الأسرى وقد مثّل إدارة السجون يعقوب نمرود وحاييم شوشين ممثّلا عن جهاز الأمن العام (الشين بيت) وتمّ إعطاء وعد للأسرى بترتيب لقاء آخر خلال عشرة أيام مع وفد من هيئة الأركان مخوّل باتخاذ قرارات بشأن استكمال إطلاق سراح حوالي ١٨٠٠ أسير استكمالًا لصفقة الـ ٥٠٠٠ حسب اتفاق القاهرة.[٨]

---

* اللجنة النضالية، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

كافة السجون وضمن برنامج تدريجي هذا الإضراب الذي ابتدأ بقيادة أسرى سجن جنيد وعددهم ٧٠٠ أسير فلسطيني، وقد أطلق الأسرى على هذا الإضراب (معركة الكرامة والحرية)، وجاء في بيان إعلان الإضراب «**لقد حانت ساعة الصفر، وقررنا أن نخوض معركة الكرامة والحرية ابتداءً من صباح ٦/١٨/ ١٩٩٥ بالإضراب السياسي المفتوح عن الطعام ومعنا كل المناضلين الأبطال في سجون الاحتلال في انتفاضة الحرية ومن أجل انتزاع حقنا الإنساني في التحرر من قيود الجلادين وقهر السجون**».[٢٠] إن الأسرى الذين خاضوا الإضراب المفتوح هم من فصائل م.ت.ف، أما حركتا حماس والجهاد الإسلامي فكان موقفهما من الإضراب تسانداً فقط.

وكان الأسرى قد وجّهوا العديد من الرسائل والبيانات إلى الرأي العام المحلي والدولي يحذرون فيها من الاستمرار في تجاهل قضيتهم وحملت هذه الرسائل تحذيرات بخوض إضراب استراتيجي ففي رسالة بعنوان «نداء من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية»[٢١]، جاء فيها:

> «**ومثلما كانت انتفاضتكم الباسلة عام ١٩٨٧ هي ما أوصل الإسرائيليين إلى قناعة باستحالة شطب هذا الشعب وتجاهل حقوقه وأرغمهم على التسليم ولو بجزءٍ من تلك الحقوق حتى الآن مثلما كانت انتفاضتكم تلك ستكون انتفاضة الحرية من السجون القادمة ...**
>
> **... وبدعمكم واسنادكم هي ما سيوصل الإسرائيليين إلى القناعة بضرورة التخلص من هذه القنبلة الموقوتة التي اسمها الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون**».

وسبق إعلان خطوة الإضراب الإعداد والتحضير في كافة السجون لهذه المعركة ووضع خطة حكيمة ودقيقة لذلك تحسبًا من كسر الإضراب من قبل إدارة السجون واتخاذها إجراءات تؤدي إلى فشله وقد شملت الخطة برنامجًا سياسيًا يتعلق بأهداف الإضراب، وبرنامجًا إدرايًا وتنظيميًا يضمن من خلاله مشاركة كافة السجون فيه إضافة إلى الدعوة لتشكيل لجنة وطنية وإسلامية عليا في الخارج لقيادة الفعاليات الشعبية المساندة للإضراب.[٢٢]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وقد اختار الأسرى توقيت بدء الإضراب كونه يأتي متزامنًا مع بدء المفاوضات حول تطبيق الشق الثاني من أوسلو والذي كان يجري الحديث أنه سيكون في بداية تموز ١٩٩٥، والتحضير لإجراء انتخابات المجلس التشريعي، إذ يقول الأسرى في برنامجهم «**ضروري أن يكون التوقيت في لحظات حرجة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية وقبل تجاوز ملف الأسرى مرة أخرى أثناء التفاوض المقبل على إعادة الانتشار والانتخابات ولهذا ارتأينا أن تكون ساعة الصفر قبل التوقيع على هذا الاتفاق بعدة أيام لكي تأخذ الخطة مداها ومجالها في الضغط والتأثير على الموقعين من الطرفين**».[٢٣]

دوافع الإضراب

١) الإهمال والتجاهل: أوضح الأسرى في رسائلهم أن إضرابهم جاء بسبب الإهمال والتجاهل لقضيتهم وإخضاعها للابتزاز والمساومة «**وجاء قرارنا أمام حالة الإهمال والتغييب الذي لحق بقضية الأسرى... رغم إعطاء الوفود المفاوضة في نطاق عملية السلام الفرصة الكافية لإغلاق هذا الملف**».[٢٤] وعبّر الأسرى عن إحباط أصابهم بسبب نجاح حكومة إسرائيل في فرض اشتراطاتها على قضية الأسرى مما تطلب أن يبادروا لخطوة كبيرة لعلّها تقلب الأوراق «**كان لا بدّ لنا كحركة أسيرة أن نأخذ زمام المبادرة بأيدينا بعد أن اتضح لنا ومنذ اتفاق إعلان المبادئ أن حكومة رابين تستخدم قضية الأسرى ورقة ضغط ومساومة وابتزاز على حساب كرامتنا الوطنية والنضالية وأن حكومة إسرائيل تقيس حريتنا بمقاييسها الأمنية واعتباراتها التعسفية وتربط شروط تحقيق حريتنا بمعاييرها السياسية الضيقة**».[٢٥]

٢) الضغط على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي: جاء الإضراب في ظروف سياسية دقيقة حيث بدأت تتحرك فيه العملية السياسية باستئناف المفاوضات للتوقيع على الشق الثاني من اتفاق أوسلو، واستكمال تطبيق الإجراءات المتفق عليها في اتفاق إعلان المبادئ وأبرزها إجراء انتخابات لانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني، وراهن الأسرى أن إبراز قضيتهم في هذا الظرف السياسي وتحريكها إلى مستوى الأزمة سيخلق ضغطًا غير عادي على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بل سيلفت انتباه الطرفين إلى قضيتهم التي اعتقدوا أن مستوى الانتباه لها كان شكليًا وغير جديّ، وتوقع الأسرى أن الجماهير الفلسطينية

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ستقف إلى جانبهم وتلتزم بنداءاتهم بعدم التوجّه إلى صناديق الانتخابات ما دامت قضية الأسرى تراوح مكانها «**إن الخطوة الإضرابية الجماعية المتزامنة مع قرب إجراء الانتخابات هي الضربة الحاسمة والسلاح الأخير في نضالنا من أجل التحرر الجماعي**».[٢٦] ودعا الأسرى في بياناتهم المفاوض الفلسطيني أن يشمل اتفاق تموز بندًا صريحًا بإطلاق سراح جميع الأسرى قبل إجراء الانتخابات والتركيز على ضرورة إطلاق سراح فوري للأسيرات والمرضى بأمراض تحتاج إلى عمليات جراحية عاجلة وإطلاق سراح كبار السن والأشبال.[٢٧] وهدد الأسرى بالعمل على تحريض الجماهير الفلسطينية بمقاطعة الانتخابات وعدم الاشتراك فيها لا تصويتًا ولا ترشيحًا والدعوة إلى تأجيلها إلى حين تحرير جميع الأسرى.[٢٨] وقد تساءل الأسرى في رسائلهم عن مدى ديمقراطية تلك الانتخابات ولا يزال جزء هام من شعبنا محرومًا من الاشتراك فيها وفق الأصول الديمقراطية. «**وكيف سيكون المجلس المنوي انتخابه يتمتع بالصفة التمثيلية القانونية الكاملة لكل الشعب إذا تمت على هذا النحو المنقوص... طالما قطاع واسع من أبناء هذا الوطن لا زال مقيداً...**».[٢٩]

٣) أسباب حياتية إنسانية :بالرغم من أن المحرك السياسي هو الأساس في إعلان خطوة إضراب ١٩٩٥/٦/١٨ إلا أن تدهور الأوضاع المعيشية للأسرى داخل السجون لعبت دورًا في تفجير الإضراب، حيث وصف الأسرى أوضاعهم الداخلية للأسرى عشية الإضراب بأنها خطيرة بسبب ما طبق من إجراءات عسكرية وأمنية بحقّ الأسرى لم يراعَ فيها أي اعتبار لمبادئ حقوق الإنسان وللأعراف الدولية، ومنها العزل الانفرادي لمدة طويلة وممارسة التعذيب الوحشي في أقبية التحقيق، والتدهور في الوضع الصحي للأسرى، وتدهور في الوضع الغذائي والاكتظاظ في السجون، واستمرار الاستفزازات اليومية للأسرى من حيث التفتيشات ووضع العراقيل أمام زيارات الأهالي وكذلك استمرار الاعتقال الإداري غير القانوني، وغيرها...[٣٠]

وجدير بالذكر أن الأسرى حذروا من عملية استغلال الإضراب من أية جهة لأهداف سياسية أو حزبية، وجاء تحذيرهم هذا في سبيل توحيد كل الاتجاهات والفئات الجماهيرية والتفافها حول مطلبهم وعدم زجّ قضية الأسرى في

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الصراعات والخلافات السياسية، «**ولا يجب أن تستخدم معانيات الأسرى وتوظيفها في الخلافات السياسية على الساحة الفلسطينية**».[٣١]

وحدّد الأسرى مطالبهم والتي وردت في معظم الرسائل التي خرجت من خلف القضبان إلى المؤسسات الحقوقية وإلى كافة الأطراف السياسية الرسمية الفلسطينية والإسرائيلية٣٢ بما يلي:

١) إطلاق سراح جميع الأسرى دون قيد أو استثناء ووفق جدول زمني واضح ومتفق عليه ومقبول على الحركة الأسيرة وأن تتم عملية الإفراجات برعاية طرف ثالث دولي مقبول لدى جميع الأطراف.

٢) أن تشمل الإفراجات أسرى من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وأسرى الدول العربية، وأسرى مدينة القدس.

٣) أن تشمل أولويات الإفراج في الجدول الزمني كافة الأسيرات والأسرى المرضى والمعاقين والمصابين إصابات بالغة، وكبار السن والأشبال ومن قضوا فترات طويلة في السجون.

٤) تطبيق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب ومبادئ حقوق الإنسان.

٥) المطالبة بعدم التوقيع على أي اتفاق لا يوضح فيه مصير كافة الأسرى خاصة الأسرى الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات عسكرية وقتل فيها إسرائيليون.

واضح من مطالب الأسرى أنهم لا يطالبون بتبييض السجون مرة واحدة بل يحاولون أن يكونوا متفهمين للواقع السياسي الموجود من خلال مطالبتهم بالجدول الزمني لاطلاق سراحهم وتحديد أولويات إنسانية في هذا الجدول، ولعلّ تركيز الأسرى على وجود جدول زمني في الاتفاق يهدف إلى تحديد مصيرهم وعدم ترك هذا المصير مجهولًا وخاضعًا للمواعيد المتغيرة وللمتغيرات السياسية التي قد تؤدي إلى عرقلة مسيرة التسوية بين حينٍ وآخر، ومن جانب آخر يظهر هذا المطلب بعدًا إنسانيًا يستقطب الرأي العام المحلي والدولي ولا يبدو متطرفاً أو غير قابل للتطبيق العملي مما يزيد من صلابة موقفهم.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ومن جهة أخرى فإن مطالبة الأسرى بتدخل طرف ثالث محايد للإشراف على عملية الإفراجات جاءت لمنع تحكّم الطرف الإسرائيلي في تنفيذ الإفراجات حسب مشيئته ومقاييسه كما حدث في السنوات السابقة، وبرغم أن هذا المطلب يتجاوز سيادة وصلاحية م.ت.ف كطرف رئيس في المفاوضات وتمثيله للشعب الفلسطيني فإن عدم الثقة التي نشأت بين الأسرى وقيادتهم دفعتهم إلى هذا المطلب. إن الأسرى في مطالبهم يركزون على أهمية مشاركتهم وإطلاعهم على ما يجري حول قضيتهم وعدم تجاهل قيادات السجون التي ترى في نفسها الأكفأ والأقدر على تحديد مستقبل الحركة الأسيرة ومن أجل تجاوز حالة الإهمال لهم وعدم إطلاعهم على ما يجري على طاولة المفاوضات في المراحل السابقة.

لقد استمرّ إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية ثمانية عشر يومًا، وقد تمّ الإعلان عن تعليق الإضراب على إثر اجتماع تمّ بين الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت شمعون بيريس وصدور بيان أطلق عليه «بيان التفاهم»[٣٣] وجاء في بيانٍ أصدره أسرى جنيد حول تعليق الإضراب ما يلي[٣٤] «**استنادًا إلى ما تمّ الاتفاق عليه بخصوص جدولة إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين بين الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي بيريس فقد ارتأينا في سجن جنيد تعليق إضرابنا عن الطعام...**» وأضاف البيان بأن الأسرى يأملون «**من اللجنة المكلفة ببحث ومعالجة ملف الأسرى أن تتجه في تعاملها مع هذا الملف بجدية ومسؤولية وبشكلٍ يضمن عدم عودة الأسرى مرة أخرى لإعلان إضراب عن الطعام والماء في آنٍ واحد**».

وقد نصّ بيان التفاهم بين عرفات وبيريس على «أن ترتيبات الإفراج التدريجي عن المعتقلين ستتم تحت مظلة اللجنة الوزارية الإسرائيلية – الفلسطينية التي شكّلت لهذا الغرض وأن هذه الترتيبات ستكون جزءًا من الاتفاق المرحلي».[٣٥]

وعلى ضوء ذلك سارعت بقية السجون إلى تعليق الإضراب يوم ١٩٩٥/٧/٥ باستثناء الأسيرات في سجن تلموند اللواتي واصلن إضرابهن إلى يوم ١٩٩٥/٧/٩، واعتبر مروان البرغوثي أمين سرّ الحركية العليا لفتح في الضفة الغربية آنذاك أن هذا التعليق جاء لإعطاء فرصة للجنة الوزارية الفلسطينية – الإسرائيلية للبتّ في مسألة المعتقلين بعد إعلان التفاهم حول الخطوط العريضة

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

لاتفاق من المقرر التوقيع عليه.[٣٦]

ويبدو أن الأسرى الذين طال إضرابهم بكل ما حمل من معانيات صعبة وجدوا في بيان التفاهم مخرجًا مشرّفًا لإنهاء إضرابهم، وأن صدور هذا البيان من أعلى سلطة في القرار السياسي لدى الجانبين يشكّل انتصارًا معينًا لإضرابهم وللحركة الشعبية الواسعة التي وقفت إلى جانب مطالبهم وما خلق من عوامل ضغط حقيقي لفرض موضوع الأسرى على جدول الاهتمام لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

آثار ونتائج الإضراب

أولاً: التحدي ووحدة الموقف في السجون

قاد الأسرى إضرابهم المفتوح عن الطعام وفق خطة حكيمة ومدروسة امتازت بالدقّة التنظيمية والإدارية وبوضوح أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها، فقد مثّل سجن جنيد المركزي مركز القيادة والتخطيط للإضراب وكان محور الاتصال بالسجون وبالخارج ومنه انطلقت شرارة الإضراب، ومنه توقفت، وهذا ما وضع حدًا لإدارة السجون من محاولة الاستفراد بكل سجنٍ على حدة أو فتح قنوات حوار جانبية بين هذا السجن وذاك، وكان من أهم الإجراءات التنظيمية الداخلية في السجون تشكيل لجان وطنية عليا لمتابعة سير الإضراب وتطوراته[٣٧] ومن هنا تجسّدت وحدة الحركة الأسيرة كجيش منظم في معركته السياسية التي استمرت ثمانية عشر يومًا.

وامتازت خطة الإضراب، بدخول الأسرى فيه بشكلٍ تدريجي وليس لمرة واحدة ووفق مواعيد متفق عليها داخليًا موضحة كما يلي[٣٨]:

* سجن جيند المركزي (٧٠٠ أسير) ١٩٩٥/٦/١٨
* سجن تلموند للنساء (٢٩ أسيرة + طفلة) ١٩٩٥/٦/٢
* سجن تلموند للشباب + أسرى ال ١٩٤٨ (٣٦ أسيرًا) ١٩٩٥/٦/٢٠

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

* سجن بئر السبع (٥٤ أسيرًا) ١٩٩٥/٦/٢١

* سجن النقب (٦٤٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢١

* سجن رام الله (١٠٢ أسير) ١٩٩٥/٦/٢٥

* سجن نابلس القديم (٤٠٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢٧

* سجن الخليل (٥٣٠ أسير) إضراب تكتيكي*

* سجن نفحة الصحراوي (٢٨٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢٠

* سجن تلموند الأشبال (١٥٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢١

* سجن عسقلان (٦٣٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢٢

* سجن الفارعة (٥٨ أسيرًا) ١٩٩٥/٦/٢٤

* أسرى الجولان - سجن تلموند (١٦ أسيرًا) ١٩٩٥/٦/٢٢

* سجن مستشفى الرملة (٤٠ حالة مرضية إضراب تضامني متقطع).

ويلاحظ أن الإضراب كان شاملًا وواسعًا شاركت فيه السجون التابعة لمصلحة السجون والسجون العسكرية كسجن أنصار ٣ في النقب وسجن الفارعة وهذا يدلّ على مدى الإعداد الكبير الذي قام به الأسرى قبل اتخاذ قرار الإضراب.

ومن جهتها حاولت إدارة السجون وبعد ثلاثة أيام من بدء الإضراب عزل الأسرى عن العالم الخارجي بقيامها بحملة تفتيشات استفزازية داخل السجون ومصادرة الأجهزة الكهربائية من مذياع وتلفاز وسخانات كهربائية ومنع إدخال الصحف، وفصل أقسام المعتقلين عن بعضها بمنع أي اتصال بينها، وكان ردّ الأسرى اتخاذ عدة خطوات تصعيدية شملت رفضهم الوقوف على العدد، ومقاطعة الفحص الطبي اليومي والخروج للعيادة، ومقاطعة الحوار مع ضباط إدارة السجون أو أي وفد رسمي تابع لإدارة السجون.[٣٩] وعلى صعيد آخر اتخذت

---

* إضراب تكتيكي وهو إضراب متقطع غير متواصل كإرجاع وجبات الطعام يومًا بعد يوم أو إرجاع وجبات محددة كالعشاء أو الغداء.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إدارة السجون قراراً بمنع المحامين من زيارة الأسرى إلا بموافقة رسمية مسبقة من مديرية السجون على الأسماء المنوي زيارتها[٤٠] ووجّهت بهذا الخصوص مؤسستا الحق ومانديلا تحذيرًا من عواقب هذه الإجراءات التي تتنافى وأبسط حقوق السجين المبينة في مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن وعدم جواز تقييد حق المسجون في أن يزوره محاميه.[٤١] إضافة إلى ذلك رفضت إدارة السجون إعطاء الحليب للأسرى بما يتناقض ذلك مع الأعراف الدولية التي تنصّ على تقديم الحليب للأسرى المضربين بعد ٤٨ ساعة من بدء الإضراب[٤٢] مما أدّى إلى تدهور خطير وسريع في صحة الأسرى المضربين، وامتلأت عيادات السجون بالمرضى، ونقل أعداد كبيرة منهم إلى مستشفى سجن الرملة.[٤٣]

إن كل هذه الإجراءات التي قامت بها إدارة السجون كانت تستهدف تضييق الخناق حول الأسرى ودفعهم إلى فكّ الإضراب، ورافقها شنّ حملة إعلامية ونفسية بين صفوف الأسرى في السجون والمعزولين عن العالم الخارجي وعن أوضاع زملائهم في بقية السجون، ومن أمثلة ذلك ما أذاعه راديو إسرائيل يوم ١٩٩٥/٦/٣٠ بإعلانه أن أسرى سجن جنيد أوقفوا إضرابهم عن الطعام[٤٤] بهدف خلق بلبلة وانقسام في صفوف الأسرى ولأجل إجهاض الانتفاضة الشعبية التي هبّت تساند الأسرى خارجيًا .

ولم تؤتِ المحاولات الإسرائيلية في التأثير على الوضع الداخلي للأسرى بأية ثمار، بل زاد ذلك من صلابة المعتقلين ومن اتخاذهم خطوات امتازت بالتحدي والمخاطرة كانضمام الأسرى المرضى والمصابين بأمراض صعبة إلى الإضراب في وقت مبكرٍ جداً.[٤٥]

وواضح أنه رغم عدم مشاركة جزءٍ كبير من الأسرى في الإضراب المفتوح عن الطعام إلا أن وحدة الموقف والالتزام بقواعد الإضراب وبأهدافه قد امتازت بالشمولية والانضباط، وهذا لم يعطِ إدارة السجون أية فرصة لإجهاض الإضراب أو تفكيك وحدته على الرغم من اتخاذها إجراءات قمعية ولاإنسانية في محاولاتها لتحقيق هذا الهدف.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ثانياً: تحرك جماهيري واسع مساند لمطالب الأسرى

شكّل التحرك الجماهيري المساند لمطالب الأسرى المضربين عن الطعام عامًلا ضاغطًا ومؤثرًا جعل من قضية الأسرى مركز الاهتمام والصدارة على الساحة الفلسطينية، فقد اندلعت انتفاضة شعبية عارمة عمّت كافة مدن الضفة والقطاع من خلال المسيرات والمظاهرات والاعتصامات التي ترفع شعار الحرية للأسرى وتطالب بالإفراج عنهم ولعلّ اتساع هذه التضامنات الجماهيرية والمشاركة الشعبية الواسعة فيها ألقى بظلال قضية الأسرى على المجتمع الفلسطيني برمته، وانتزع الاهتمام المحلي والدولي، الرسمي وغير الرسمي، وكانت هذه الفعاليات تزداد اتساعًا وعنفًا مع مضي كل يوم على إضراب المعتقلين وتتخذ أشكالًا مختلفة من المساندة.

ولم يكن هذا التحرك الشعبي عفويًا وإنما استند إلى برنامج منظم سارع إلى إعداده نادي الأسير الفلسطيني في الضفة الغربية أعلن عنه في مؤتمر صحفي يوم ١٩٩٥/٦/١٨ في مسرح القصبة بالقدس تضمن الدعوة إلى مسيرات جماهيرية وإضرابًا عن العمل لساعات محددة، وكذلك الدعوة إلى إضراب شامل وإلى اعتصامات في مقرات الصليب الأحمر في المدن المختلفة.[٤٦]

وحقيقةً فإن هذا البرنامج شكّل إطارًا للتحرك الشعبي الذي كان التفاعل والالتزام به كاملًا ودقيقًا، ولقي تجاوبًا واسعًا، ومن جميع شرائح الشعب الفلسطيني، وبشكلٍ متزامن تم تشكيل (لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان) على إثر إجتماع يوم ١٩٩٥/٦/١٥ في مؤسسة مانديلا*، حيث تمّ الاتفاق على تشكيل هذه اللجنة التي مهمتها متابعة وتنسيق زيارات المحامين إلى السجون أثناء الإضراب وتشكيل لجنة إعلامية تهدف إطلاع الرأي العام المحلي والعالمي على تطورات الأوضاع داخل السجون[٤٧]، ولعبت هذه اللجنة دوراً هامًا في إرسال محامي المؤسسات المذكورة لزيارات السجون وفي إصدار بيانات صحفية أولاً بأول عن تطورات الإضراب وظروف الأسرى ومطالبهم،

---

* تكونت اللجنة من المؤسسات التالية: مانديلا، الضمير، الحق، جمعية أصدقاء المعتقل والسجين، الحركة العالمية للدفاع عن الأولاد- فرع فلسطين، مركز المعلومات البديلة، اتحاد لجان الدفاع عن الحريات، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، نادي الأسير الفلسطيني، لجنة انهاء الاعتقال الإداري، مؤسسة الكويكرز

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وفي مخاطبة كافة الجهات الحقوقية والرسمية حول أهمية تدخلها لوقف معاناة الأسرى والاستجابة لمطالبهم.

إن التحرك الشعبي الذي انطلق وفق برنامج نادي الأسير الفلسطيني توّج في آخر يوم من برنامجه بالمسيرة المركزية إلى سجن جنيد في نابلس بتاريخ ٢٥/ ١٩٩٥/٦ حيث ارتكبت أثناء المسيرة مجزرة دامية من قبل قوات الجيش الإسرائيلي سقط خلالها ثلاثة شهداء* وجرح ٥٢ مواطناً[٤٨]، وكان لهذه المسيرة دور في اتساع نطاق الغضب في الشارع الفلسطيني وفي تصعيد الفعاليات الجماهيرية على أوسع نطاق، مما دفع القوى السياسية والوطنية إلى عقد اجتماع في رام الله وتشكيل «اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام»[٤٩] والتي تولت قيادة النشاطات الجماهيرية ضمن بيانات تحدد أيامًا للفعاليات، ودعت إلى تشكيل لجان التضامن في كل المواقع وقد أصدرت هذه اللجنة ثلاثة بيانات حتى نهاية الإضراب. وواضحٌ أن الحركة الشعبية أخذت شكل انتفاضة عارمة في الضفة وقطاع غزة استقطبت إلى ساحتها كل القوى والمؤسسات والشخصيات الوطنية في فلسطين والخارج.

وجاء تولي القوى السياسية لقيادة النشاطات التضامنية استجابة لمدى التطورات التي تسارعت في الشارع الفلسطيني وأخذت طابع الشمولية وطابع المواجهة الصدامية مع قوات الاحتلال، بل أخذت أشكالاً أكثر درامية من خلال مبادرة عدد من الشخصيات والمواطنين إلى إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام في مقارّ الصليب الأحمر في معظم المدن الفلسطينية.[٥٠] ومن خلال قراءة بيانات اللجنة الوطنية الموحّدة يتضح أن طابع التصعيد في طبيعة الفعاليات التي دعت إليها تنسجم مع استمرار تعنت حكومة إسرائيل في الاستجابة لمطالب الأسرى، ومع استخدام العنف والقمع في مواجهة المسيرات التضامنية، إذ تضمنت بياناتها دعوات لمواجهة المستوطنين، ورفع الأعلام السوداء، وإغلاق طرق المستوطنات.[٥١] وخاطبت اللجنة في بياناتها هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن والجامعة العربية ودعتهم للتدخّل العاجل لإنقاذ الأسرى المضربين عن الطعام وممارسة الضغط على حكومة إسرائيل للاستجابة لمطالبهم.[٥٢]

---

* الشهداء هم: وائل الخراز، عماد رمضان، وشادي عزايمة.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

لقد مرت ثمانية عشر يومًا من إضراب الأسرى دخل فيه المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه ومؤسساته وقواه معركة المواجهة في الشارع الفلسطيني واحتلت قضية الأسرى الاهتمام الرئيس في كل وسائل الإعلام المحلية والدولية، واستقطبت الرأي العام الفلسطيني بشكلٍ منقطع النظير وتفاعلت معها كل مدن فلسطين من الخليل إلى الناصرة، وحركت الشارع الإسرائيلي وقواه اليسارية.[٥٣] وكان الخطاب الشعبي المعبّر عنه في بيانات اللجنة الوطنية الموحدة منسجمًا تمامًا مع مطالب الحركة الأسيرة وداعماً لها، وأثبتت انتفاضة الشعب الفلسطيني مدى ما تحتله قضية الأسرى من أهمية في وجدان وضمير هذا الشعب وعن مدى الاستياء والغضب الذي أصاب المجتمع الفلسطيني بسبب سياسة المساومة والابتزاز ووضع الشروط على إطلاق سراح المعتقلين. وقد بنيت توقعات عالية على إضراب الأسرى الذي استطاع زجّ كل المجتمع الفلسطيني خلف معركته، هذه التوقعات التي من المفترض أن تشكّل دعمًا للمفاوض الفلسطيني على طاولة المفاوضات وتساعده في عدم الرضوخ للضغوط الإسرائيلية والإفراج عن الأسرى كأساس حيوي لبناء السلام في المنطقة.

لقد توقع الجميع أن سقوط أربعة شهداء كان آخرهم إبراهيم خضر دعيس الذي سقط يوم ١٩٩٥/٧/١ خلال مسيرة التضامن مع الأسرى في الخليل[٥٤] والمئات من الجرحى، وما تحمله الأسرى من آلام المعاناة في الإضراب لا بدّ أن يترك نتائجه السياسية الإيجابية على موضوع الأسرى ويؤدي إلى إيجاد حلٍ عادل ومنصف لهم.

وعبّر الكاتب علي الخليلي عن أهمية الانتفاضة الشعبية وقدرتها على حسم قضية الأسرى بقوله «**يجيء إضراب الجوع في السجون المكتظة بآلام المعتقلين حاسمًا هذه المرة لأسباب عديدة أشدّها تأثيرًا التوافق أو التلاحم بين هذا الجوع المزلزل لكل المجتمع الفلسطيني من جهة والمأزق الذي تختنق فيه المسيرة السياسية الفلسطينية الإسرائيلية من جهة ثانية**».[٥٥]

وحالة التفاؤل التي عمّت الوسط الفلسطيني كانت تراهن أن يؤدي الإضراب الشامل إلى قلب طاولة المفاوضات رأسًا على عقب ليس فقط بما يتعلق بالأسرى بل بإنقاذ المسيرة السلمية من المماطلات والتسويفات الإسرائيلية[٥٦]، ولم يخفِ

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

المراقبون الفلسطينيون استنتاجهم من أن الغضب الفلسطيني الذي توحّد خلف قضية الأسرى كان في جوهره تعبيرًا عن سلسلة طويلة من التراكمات والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية إلى جانب الضغط السياسي.[٥٧]

إلاّ أن هذه الافتراضات والتوقعات التي استندت إلى الوقائع المادية على الأرض الفلسطينية حيث ينفجر الشارع الفلسطيني ولسان حاله يقول أطلقوا سراح جميع الأسرى، اصطدمت بنتائج مرة ومؤلمة تمخضت عنها الاتفاقيات السياسية اللاحقة والتي لم تكن بمستوى التضحيات والآلام التي بذلت خلال فترة الإضراب داخل وخارج السجون.

ثالثاً: نتائج سياسية مخيبة للآمال

أعلن التلفزيون الإسرائيلي مساء الأربعاء ١٩٩٥/٧/٥ وبعد ساعات قليلة من تعليق الأسرى لإضرابهم عن نية الحكومة الإسرائيلية الإفراج عما يقارب ١٤٠٠ أسير على ثلاث دفعات تنتهي مع بداية انتخابات المجلس التشريعي.[٥٨]

وبتاريخ ١٩٩٥/٧/١٤ عقد أول لقاء فلسطيني – إسرائيلي على أرضية بيان التفاهم الذي أعلن عنه في لقاء عرفات – بيريس والذي بموجبه علق الأسرى إضرابهم، وشارك في الاجتماع نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية وموشيه شاحل وزير الشرطة الإسرائيلية في ذلك الوقت، وتمخض هذا الاجتماع عن ما يلي[٥٩]:

١. اعتزام إسرائيل إطلاق سراح ما بين ١٥٠٠–٢٠٠٠ أسير من سجونها على دفعتين الأولى قبل توقيع اتفاق تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ في الضفة والثانية عقب عملية التوقيع.

٢. الأسرى الذين سيطلق سراحهم لن يكونوا من أنصار حماس والجهاد الإسلامي.

٣. عدم إطلاق سراح أسرى أدينوا في عمليات قتل فيها إسرائيليون.

٤. إن تأييد الأسرى المنوي الإفراج عنهم لعملية السلام جزء من شروط الإفراج.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وعبّرت هذه المبادئ المتفق عليها بين الطرفين عن المعايير التي ستدرج حين التوقيع على اتفاقية المرحلة الثانية من تنفيذ اتفاق أوسلو.

ويبدو أن ما تمّ الاتفاق عليه يستند إلى المفهوم الإسرائيلي ورؤيته لحلّ قضية الأسرى وأن ما حصل في لقاء شعث – شاحل كان إملاءًا إسرائيلياً لرؤيته الخاصة حول هذه القضية على الجانب الفلسطيني.

وعبّر الأسرى عن قلقهم واستيائهم بأشد عبارات الاستياء المفعمة بالانتقاد وعن صدمتهم من مشروع الأفكار المتداول بين الطرفين تمهيدًا لاتفاق رسمي يتعلق بقضيتهم، ووجهت هذه الإنتقادات إلى القيادة الفلسطينية ووفدها المفاوض، ففي رسالة وجهها الأسرى إلى ياسر عرفات جاء فيها «**لا يخفى عليكم خيبة الأمل الكبيرة التي اجتاحت كيان المناضلين الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي جراء النتائج السلبية التي تمخض عنها اللقاء الأخير بين نبيل شعث وموشيه شاحل في مباحثاتهم بما يتصل بقضية الأسرى حيث لم تكن النتائج لتلبّي الحدّ الأدنى مما نطمح إليه ...**».[٦٠]

وهذه النتيجة التي جاءت بعد ثمانية عشر يومًا من الإضراب المفتوح عن الطعام كان زاد الأسرى فيها الملح والماء من الطبيعي أن تسبب الصدمة للأسرى وتفقدهم الثقة بمن يتفاوض باسمهم «**لأن معركتنا الأخيرة برهنت بشكل واضح لا لبس فيه ان ما كنا نسمعه من تصريحات تصدر منكم لم يكن لها أي رصيد ولم تتعدّ كونها إبراً تخديرية تضحكون فيها على أنفسكم وعلى أبناء جلدتكم وخيرة أبنائكم في السجون**».[٦١]

وبيّن الأسرى أن القيادة الفلسطينية لم تستثمر إضرابهم وحركة الجماهير المساندة لهم بشكلٍ يخدم الموقف التفاوضي «**لقد منحناكم فرصة طويلة تجرعنا خلالها كؤوساً من المعاناة وكانت رسالتنا لكم وللإسرائيليين عندما فتحنا إضرابًا عن الطعام وتمّ تعليقه لإفهامكم وإياهم أن بمقدورنا أن نحرك أهلنا وجماهيرنا لنصنع ثورة ونهدم ما تمّ بناؤه في وقت السلام**».[٦٢]

وحملت رسائل الأسرى تهديدات وتحذيرات شديدة اللهجة، وأن بمقدورهم اتخاذ خطوات جديدة لقلب الأوراق ومنها مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي والتحريض عليها، وخلق أزمة في الشارع الفلسطيني بالدعوة إلى مواجهة

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

المستوطنين والتعرّض لهم وتهديدهم وتوجيه بيانات لمقاطعة احتفالات مراسيم التوقيع على اتفاق المرحلة الثانية، وأكثر من كل ذلك هدد الأسرى باللجوء إلى الرؤساء والملوك العرب ليتولوا معالجة قضيتهم.[٦٣]

ودعا الأسرى الجماهير الفلسطينية إلى تبني مواقفهم الاحتجاجية وإثارة قضيتهم قبل التوقيع على الشق الثاني من اتفاقية أوسلو

«وفي الوقت الذي بدأت تلوح فيه معطيات حقيقية لاقتراب موعد التوقيع على الشق الثاني من اتفاقية أوسلو....فإننا نحذّر الطرفين من تكرار ما حصل في أوسلو والقاهرة حيث تمّ تجاوز موضوع الأسرى ... ندعوكم إلى مقاطعة الاحتفالات والمهرجانات التي ستترتب على هذا التوقيع في حالة عدم التوصل إلى حلٍ جذري لقضية الأسرى وندعوكم إلى عدم القيام بأية مظاهر احتفالية بهذه المناسبة ومقاطعة الانتخابات التشريعية».[٦٤]

والأثر النفسي واضح في رسائل الأسرى والأسيرات، حيث دخلوا معركة غير عادية كان ثمنها الجوع والألم، وخرجوا منها برسالة ساخنة إلى جميع الأطراف اعتقدوا أنها وصلتهم بوضوح لأجل إعادة النظر في منهجهم السابق حول قضيتهم ورفع مستوى التفاوض حولها إلى مستواها الحقيقي الذي يتفق مع بعدها الإنساني والسياسي ومع منطق بناء السلام في المنطقة.

«أين المنطق، أين الكرامة ...إنهم مجرمون لا يعرفون ما معنى أن يضرب المرء ثمانية عشر يومًا متواصلة عن الطعام لا يحيا خلالها إلا على الملح والماء، لا يعرفون معنى أن يتبخر الماء من جسد الإنسان لحظات بعد تناوله من شدة الحرارة، لا يعرفون معنى آلام الرأس وتمزّق المعدة وتفتت الأمعاء، عظامنا تهشّمت، مفاصلنا سحقت وهم لا يبالون...».[٦٥]

ونلاحظ مما تقدم أن الفترة التي أعقبت اتفاق القاهرة كانت من أكثر الفترات التي شهد فيها المجتمع الفلسطيني تحركًا على كافة مستوياته ومجالاته، لتحتلّ قضية الأسرى مجمل اهتماماته، وقد أثبتت هذه التحركات حالة الإجماع الفلسطيني على مطلب إطلاق سراح الأسرى كشرط أساسي للسلام، ولم تبرز قضية الأسرى بكل تفاصيلها ووضوحها وبأبعادها الإنسانية في أي وقت مثلما برزت في الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق القاهرة. وفي نفس الوقت فإن

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

حالة من الوعي السياسي والجماهيري عمّت المجتمع الفلسطيني وشكّلت حشدًا وحافزًا للتضامن مع الأسرى ومطالبهم وإن دلّ هذا على شيء فإنه يدلّ على مكانة الأسرى لدى الشعب الفلسطيني التواق للحرية وعلى القدرة التأثيرية الفعّالة للأسرى في تحريك الجماهير واستقطاب تعاطفها إلى جانب نضالاته ومطالبه وهي ورقة ضغط هائلة تركت أثرها على صانعي القرار وعلى الرأي العام المحلي والدولي.

ومن جانب آخر فإن هذه الفترة التي تخللتها العديد من المواجهات والإضرابات السياسية عن الطعام كشفت بشكل تام المفهوم الإسرائيلي وطريقه تفكيره فيما يتعلق بقضية الأسرى، وأوضحت حالة التناقض التي تمرّ بها عملية السلام ما بين احتجاز الأسرى كرهائن والمساومة عليهم وما بين مصالحة تاريخية وبناء سلام بين الشعبين، وبمعنى آخر فإن الإرهاصات التي تركتها أزمة المعتقلين أظهرت مدى الخلل الذي تمرّ به المسيرة السياسية والمفارقات غير المنطقية التي تودّ أن تجمع بين السلام والسجن.

الإضراب السياسي الثالث

عندما أعلن أن كل ما في اتفاق واي ريفر الموقع في واشنطن بتاريخ ٢٣/١٠/ ١٩٩٨ حول الإفراج عن الأسرى لا يزيد عن ٧٥٠ أسيرًا فلسطينيًا وعلى ثلاث مراحل[٦٦]، وإصرار حكومة إسرائيل على الإفراج عن سجناء جنائيين من ضمن هذا الرقم، بدأت حالة القلق تساور الأسرى ومؤسسات حقوق الإنسان عن هذا المخاض الذي انتشرت رياحه المشوبة بالمخاطر وخاصة عندما اتضحت عقلية المقايضة اللاأخلاقية التي سيطرت على منهجية التفاوض الإسرائيلي.[٦٧] وقد أدرك الأسرى أنفسهم الحقيقة المرّة التي وقعت على مصيرهم بعد أن اعتقدوا أن ثمة بارقة أمل جديدة في هذا الوضع الصعب تضع حدًا لمعاناتهم المستمرة ولانتظارهم الطويل. فكانت الشرارة يوم ١٩/١١/١٩٩٨ بإعلان ثلاثة أسرى في سجن مجدو الإضراب المفتوح عن الطعام.*[٦٨] وجاءت خطوتهم احتجاجًا

* الأسرى هم إبراهيم أبو كبر، ومراد سعد العط، وقدري ناصوح سمودي.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

على عملية الإفراجات الشكلية عن مائة أسير أمني و١٥٠ سجين جنائي.[٦٩] وخلال ذلك بدأت الحركة الأسيرة في السجون تعدّ لخطوة استراتيجية ردًا على ما يجري بحقّهم من تضليل وتجاهل واستهتار وأمام الصدمة وخيبة الأمل التي تعرضوا لها من نتائج اتفاقية واي ريفر وبعد خمس سنوات من اتفاقية أوسلو، فلم يجدوا مناصًا من أن يقرعوا جدران السجن بأيديهم ويخوضوا معركة الأمعاء الخاوية لإعلان غضبهم البركاني على سوء الأداء التفاوضي الفلسطيني أوّلا وعلى سياسات الإذلال والقهر التي تمارس بحقّهم من قبل حكومة إسرائيل ثانياً. فكانت ساعة الصفر قد دقّت في سجن نفحةالصحراوي (٦٤٠ أسيرًا) بإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام يوم ١٩٩٨/١٢/٥ «**إننا أسرى الشعب الفلسطيني قد قمنا متوكلين على الله العزيز القدير بالإضراب المفتوح عن الطعام**»[٧٠]، ليليه بعد ذلك أسرى سجن بئر السبع (٥٤ أسيرًا) يوم ١٩٩٨/١٢/٨ وأسرى سجن عسقلان (٦٠٠ أسير) يوم ١٩٩٨/١٢/١١ وتخلل الإضراب خطوات تضامنية جزئية من الأسرى في مستشفى سجن الرملة بالإضراب عن الطعام والدواء وكذلك في السجون الأخرى المختلفة[٧١] وقد توقّف الإضراب يوم ١٩٩٨/١٢/١٥.

مطالب الأسرى

أكّد الأسرى في بيان إعلان الإضراب الذي وزّع يوم ١٩٩٨/١٢/٥ على مجموعة من المطالب هي[٧٢]:

١. الاعتراف بهم كأسرى حرب لا كمصنفين على حسب نتائج المقاومة التي خاضوها ضد الاحتلال.

٢. وقف التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي لحين تقيّده بالمطلب أعلاه.

٣. التزام إسرائيل وإلزامها بتطبيق الاتفاقيات حول الأسرى والتي وردت في طابا واتفاق القاهرة وبمشاركة الجانب الفلسطيني.

٤. إطلاق سراح ٦٥٠ أسير فلسطيني أمني سياسي من داخل السجون الإسرائيلية بأولوية الذين قضوا ما فوق العشر سنوات وخاصة من أمضوا ربع

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

قرن في السجون مثل الأسير خليل الراعي «أبو الصاعد»* الذي أنهي عامه الخامس والعشرين في الأسر يوم ١٩٩٩/٣/١.

٥. اعتبار من تبقى من الأسرى والمعتقلين أسرى حرب لحين الانتهاء من مفاوضات المرحلة الانتقالية والتي يجب أن تتضمن إغلاق ملف الأسرى قبل بدء المفاوضات للمرحلة النهائية ووضع هذا الملف في سلم الأولويات.

٦. أسرى القدس المحتلة والأسرى من الخط الأخضر عام ١٩٤٨ وأسرى الدوريات القادمون من الدول العربية والتابعون لـ م.ت.ف والقوات المسلحة الفلسطينية أسرى فلسطينيون يجب إطلاق سراحهم وتنطبق عليهم مواصفات الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

٧. عدم وضع البنود المنوي إلغاؤها من الميثاق موضع التنفيذ إلا حين تتقيد إسرائيل بالمطالب السابقة.

ورفع الأسرى شعار «الحرية لكل أبناء فلسطين دون تمييز أو تصنيف».

وقد أرسل الأسرى عشرات الرسائل والبيانات إلى المؤسسات والقطاعات المختلفة وإلى القيادات والمسؤولين الفلسطينيين طالبوا فيها وقوفهم إلى جانب معركتهم الاستشهادية والعمل على مختلف المستويات لإغلاق ملف الأسرى وإيقاف المخططات الإسرائيلية الرامية إلى شطبهم وتدميرهم جسدياً ونفسياً.(٧٣)

ومن خلال قراءة رسائل الأسرى وبياناتهم نكتشف مدى ما أصابهم من توترٍ نفسي صعب ومدى الصدمة التي أصيبوا بها بعد اتفاقية واي ريفر موجهين الانتقادات اللاذعة للقيادة الفلسطينية المفاوضة وتحميلها المسؤولية عن التقصير الذي يجري بحقّهم. يقول الأسرى «**فبئس المفاوضون أنتم، كفوا عن استغلالنا واستقيلوا ولا تتحدثوا عن قضيتنا أبداً، لا نريد أن نسمعكم، وإياكم الحديث عنا، فنحن نريد أن نموت بصمت بعيدًا عنكم... نريد أن نحافظ على طهارة المبادئ الثورية التي ما زلنا نحملها**».(٧٤)

---

* خليل سعدي أحمد الراعي، من مواليد عام ١٩٥٤، سكان قطاع غزة، اعتقل بتاريخ ١٩٧٤/٥/٣، وحكم بالسجن المؤبد، أفرج عنه بعد اتفاقية شرم الشيخ عام ١٩٩٩.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وأوضحت رسائل الأسرى الحالة الصعبة واليائسة التي يمرون بها أمام هجمة إسرائيلية مكثّفة على حقوقهم الإنسانية وأمام فشل المفاوضات السياسية في إنقاذهم من المعاناة والقهر. ففي الرسالة المفتوحة التي أرسلها الأسرى إلى الرئيس بيل كلينتون يوم ١٩٩٨/١٢/١٤ جاء فيها[٧٥] «**فمنذ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بشكل لا يصدق ضدنا من الحرمان من الدواء والغذاء إلى القمع بالغاز والاعتداءات بالضرب إلى سنّ قوانين تجيزالتعذيب والعزل الانفرادي الطويل واستمرار الاعتقالات الإدارية غير القانونية وحرمان أمهاتنا وأشقائنا من زيارتنا**» وتساءل الأسرى في رسالتهم تلك «**كيف سنقنع عائلاتنا وأولادنا بهذا السلام ونحن ما زلنا هنا في الزنازين الإسرائيلية لم تضع هذه الاتفاقيات حدًا لاستمرار وجودنا**».

وحملت نداءات الأسرى إلى الجماهير الفلسطينية الدعوة إلى المساندة والمناصرة لهم إذ لم يتبقَ لهم سوى الشارع الفلسطيني ليرفع صوته عاليًا ويتبنّى صرختهم في كل مكان

> «**سنوات عجاف أربع مرت ومعاناتنا تتفاقم وتتزايد ونحن ما زلنا نسدد فواتير نضالنا، لقد بدا لنا واضحًا أننا كأسرى لا ذكر لنا ولا مكان في أي مفاوضات خاصة ما كشفته المفاوضات الأخيرة فإننا ندعوكم لتعلنوها صرخةً في وجه كل من يريد أن يبيع ويشتري بنا ... ونعلنها أمامكم أننا فقدنا الثقة بأعضاء الوفد المفاوض وأننا لن نقف مكتوفي الأيدي إن لم يتم إطلاق سراحنا دون تمييز**».[٧٦]

وتفاعلت في ردّة الفعل لدى الأسرى عوامل السخط والإحباط مما جرى في واي ريفر، فجاء إضرابهم كسلاحٍ أخير يدافعون به عن كرامتهم وإثبات وجودهم في المعادلة السياسية «**ونحن نخوض هذا الإضراب وفي أقسى الظروف في البرد الذي لا يرحم وفي ظلّ معادلة نفسية صعبة وإحباط شديد نخوض إضرابنا الاستشهادي هذا مؤكدين أن لا حياة إلا حياة تسرّ الصديق وإما ممات يغيظ العدى...**».[٧٧]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

توقيت الإضراب

برغم البرد الشديد في شهر كانون الأول إلا أن الأسرى وجدوا أنفسهم أمام خيار الشروع بالإضراب المفتوح عن الطعام برغم المخاطر المترتبة على ذلك، وهناك مجموعة من الأسباب التي سارعت إلى إعلان الخطوة في هذا الوقت بالذات:

١. استثمار زيارة الرئيس بيل كلينتون إلى فلسطين التي حددت يوم ١٤/١٢/ ١٩٩٨ لطرح قضية الأسرى أمامه بشكل ساخن وليقوم بدوره بالضغط على حكومة إسرائيل من أجل تغيير شروطها ومعاييرها حول الإفراج عن الأسرى إضافة إلى استثمار زيارة كلينتون إعلاميًا وعالميًا وخاصة أنها حظيت بتغطية من كل وسائل الإعلام الدولية.

٢. طرح قضية الأسرى بطريقة أكثر فاعلية ولفتًا للانتباه في ظلّ الاتفاق على تغيير بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني في اجتماع للمجلس الوطني الذي عقد يوم ١٣/١٢/١٩٩٨ في غزة بحضور الرئيس كلينتون من أجل الضغط على أعضاء المجلس الوطني والمؤسسات الشعبية المشاركة بعدم تغيير بنود الميثاق إذا لم يتم إيجاد حل عادل وشامل لقضية الأسرى

> **«ونطالبكم بعدم وضع البنود المنوي إلغاؤها من الميثاق موضع التنفيذ إلى حين تقيد إسرائيل بما طالبنا به ... ووضعنا كأسرى حرب وتطبيق الاتفاقيات بما يضمن إنهاء ملف الأسرى والمعتقلين انهاء كاملا وأن يعلق تنفيذ الغاء بنود الميثاق عليالتزام اسرائيل بانهاء ملف الأسرى».**[٧٨]

٣. كان لا بد من ردٍّ على قيام إسرائيل بالإفراج عن أسرى جنائيين بدلاً من أسرى سياسيين حتى لا تكون سابقة من جانب وحتى لا تستمر إسرائيل بهذا النهج في الإفراج عن بقية الأسرى من جانب آخر. إضافة إلى الشعور بالكرامة الوطنية التي حاولت حكومة إسرائيل انتهاكها بشكلٍ سافر في واي ريفر «إن معركتنا هذه ليست إلا حفاظًا على كرامتنا كخيار مجبرين على خوضه».[٧٩]

وكان من المتوقع أن تكون هذه المعركة محدودة وتتخذ أبعادًا تحريكيّة لاستثمار مجموعة من العوامل المساعدة في تلك المرحلة وأبرزها زيارة كلينتون للمنطقة والبدء بتنفيذ استحقاقات المرحلة الثانية من اتفاقيات أوسلو. وقد أكّد على

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

محدودية زمن الإضراب أسرى سجن عسقلان في رسالتهم إلى نادي الأسير بقولهم أن الإضراب سيتوقف بانتهاء زيارة كلينتون إلى فلسطين.[٨٠]

انتفاضة الحريّة في الشارع الفلسطيني

على ضوء قرار الأسرى بخوض معركة الأمعاء أعدّت الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني في الضفةالغربية في اجتماع طارئ عقدته في مدينة رام الله بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١ برنامج فعاليات تضامني مع المعتقلين يمتدّ إلى عشرة أيام ١٢/٥-١٩٩٨/١٢/١٥ داعيًا النادي الجماهير الفلسطينية بأطرها ومؤسساتها وفعالياتها الوطنية إلى المشاركة في هذا البرنامج والوقوف إلى جانب قضية الأسرى ومؤازرتهم في معركةالإضراب المفتوح عن الطعام مطلقًا النادي على هذه المعركة الإنسانية «انتفاضة الحريّة»

> **«إن نادي الأسير الفلسطيني يدعو كافة قطاعات شعبنا الفلسطيني من مؤسسات وقوى وطنية وأطر جماهيرية طلابية ونسائية ومهنية إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية اتجاه أبطالنا الأسرى بالمشاركة في معركة الأسرى والالتزام في فعاليات »انتفاضةالحريّة« مساندة ومناصرة لحقوق المعتقلين بالحرية والإفراج».**[٨١]

وقد تميّز برنامج الفعاليات بإعلان عدد من المواطنين الإضراب المفتوح عن الطعام في مواقع الصليب الأحمر والهلال الأحمر في معظم مدن ومحافظات الضفة الغربية٨٢. ولقي هذا البرنامج مشاركة من كافة القوى الفلسطينية بكافة ألوانها وأطرها مما أعطاه الطابع الشمولي والوحدوي ووجد التزامًا عاليًا من الجماهير الفلسطينية التي هبّت للمشاركة والتضامن مع الأسرى.[٨٣]

إن أيام الفعاليات الجماهيرية قد تجاوزت المساندة التقليدية والموسميّة إذ سرعان ما تحوّلت إلى انتفاضة شعبية واندلعت المواجهات الغاضبة والمسيرات الحاشدة في كل مكان تتصدى لجنود الاحتلال ويسجّل أكثر من ٥٠٠ جريح فلسطيني وأربعة شهداء* سقطوا خلال المواجهات مع الجيش الإسرائيلي.[٨٤]

---

* الشهداء هم: جهاد عياد، محمد اسماعيل، كمال عدوان، وناصر عريقات

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وأصبحت خيام الإضراب مواقع الانطلاق للمسيرات، ومحجًا لمئات الوفود والأطر الشعبية فلسطينية وأجنبية وإسرائيلية، وكان لالتزام الجماهير الفلسطينية بالإضراب التجاري الشامل يوم ١٩٩٨/١٢/٩ والذي دعا إليه النادي في برنامج فعالياته[٨٥] نقلة نوعية ومؤشرًا على زخم وتعاظم المدّ الشعبي المتعاطف مع الأسرى.

ولا شكّ أن النتائج التي أحدثتها «انتفاضةالحريّة» لا تقاس في المدى القصير بالحسابات الرقمية والمادية إلا أنها جاءت كإعلان تحذيري عالي المستوى لكل الأطراف أعاد لقضية الأسرى هيبتها ومكانتها.

«من يقرأ حركة الشارع الفلسطيني منذ توقيع ثمّ تنفيذ أولى خطوات اتفاق واي ريفر يلاحظ أنه ربما للمرة الأولى التي يخرج فيها الفلسطينيون للتعبير عن احتجاجهم بصورة صاخبة تحصد يومياً عشرات الجرحى. وفي هذه المرة يرمي الأسرى أمعاءهم في وجوه الجميع ويطرحون التحدي».[٨٦]

وأظهرت انتفاضة الحرية المكانة الكبيرة التي تحتلها الحركة الوطنية الأسيرة في الوعي والوجدان الشعبي وبصورة تجلّت في الثورة الشعبية الواسعة التي تفجّرت في كل ربوع فلسطين وأعادت الحياة والشباب إلى ربوع الانتفاضة، ووحّدت كافة فئات الشعب الفلسطيني في جبهة واحدة وتحت شعار واحد تاركة وراءها كل التناقضات والخلافات، وكأن العشرة أيام من عمر الانتفاضة كانت تختزن عشرات السنين من تراكم المعاناة ليتوحد الوطن على صوتٍ واحد هوصوت الحرية للأسرى.

لقد أرسلت عشرات المذكرات من الأطر والمؤسسات الوطنية والشعبية إلى مختلف الجهات الدولية والعربية إضافة إلى الرسائل التي وجّهت إلى الرئيس كلينتون في زيارته لفلسطين تؤكّد جميعها على ضرورة وضع حلٍ عادل وشامل لقضيةالأسرى وأن تجاهل ذلك لن يخدم السلام في المنطقة.[٨٧]

ورسخت انتفاضة الحرية حقائق استراتيجية بأن قضية الأسرى هي قضية مفصلية لدى الجماهير الفلسطينيةبعد أن ظهرت صورتها في الاتفاقيات السابقة وكأنها قضية اجتماعية وانسانية بلا حقوق سياسية ومتروكة لمبدأ «بناء الثقة» و«حسن النوايا» وبذلك فتحت انتفاضة الحرية ملف الأسرى بكل تفاصيله وما يطويه من آلام واضطهاد.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

امتدّت الحركة الشعبية بضغطها العالي إلى داخل إسرائيل نفسها حيث نظمت المسيرات والاعتصامات الاحتجاجية التي أشرفت عليها مجموعة من المؤسسات والمنظمات اليسارية والعربية في إسرائيل.[٨٨] وسيطرت حالة من القلق من توسع نطاق الانتفاضة عبرت عنها العديد من المقالات لكتّاب وصحفيين إسرائيليين مستخدمين مصطلح «انتفاضة الأسرى» في مقالاتهم.[٨٩]

ويلاحظ أن الإعلام الإسرائيلي لم يقتصر على سرد الأحداث الجارية ورصد المواجهات بين المواطنين الغاضبين وقوات الجيش الإسرائيلي بقدر ما نجد في بعض المقالات الصحفية الإسرائيلية إدراكًا واعيًا من المثقفين الإسرائيليين لطبيعة الأزمة واستشراف أبعادها ومخاطرها وهي بذلك تعكس بشكلٍ أو بآخر التأثير السريع وفي مدة وجيزة لانتفاضة الأسرى على الشارع الإسرائيلي. تقول الكاتبة الإسرائيلية عيدة أوشبيز «**ضائقة عائلات السجناء وعالمهم الأسطوري المغلق أضافت بعدًا مميزاً (للاضطرابات) التي اندلعت في الأسبوع الأخير، الإجماع الشامل بشأن قضية الأسرى الحساسة في المجتمع الفلسطيني إلى جانب اليأس المتزايد من إنجازات السلام الذليلة المتآكلة**».[٩٠]

ووصف رئيس الشاباك الإسرائيلي السابق «كرمي غليون» قضية الأسرى (بالعبوة الوجدانية) التي إذا لم تجد معالجة بصورة معقولة سوف تنفجر[٩١]، بينما الكاتبة الإسرائيلي «عميرة هس» أكدت أن الانتفاضة هي ثورة على الاحتلال وعدم الرضى على الوضع الذي تسلب فيه إسرائيل حرية الشعب الفلسطيني وأن المتظاهرين مستعدون للموت ما دام الاحتلال لا يبدي أي رغبة بالاختفاء من حياتهم.[٩٢]

أما على الصعيد السياسي فقد دفعت انتفاضة الحرية قضيةالأسرى إلى ذروة الأزمة لتحتلّ أولى الاهتمامات في المستوى السياسي الفلسطيني وفي وقتٍ كانت فيه الاستعدادات جارية لاستقبال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لحضور اجتماع المؤتمر الشعبي للمصادقةعلى تغيير بنود الميثاق الوطني الفلسطيني ويتزامن ذلك مع أزمة سياسية بسبب تجميد حكومة إسرائيل تنفيذ التزاماتها بالانسحاب من بقية المناطق المتفق عليها في واي ريفر تحت ذرائع عدم تقيّد السلطة بالتزاماتها الأمنية اتجاه إسرائيل[٩٣]، لتصبح قضية الأسرى التي حركّتها

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الانتفاضة وإضراب المعتقلين هي العنوان الأول الذي يطغى على تصريحات المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ولم تصل حالة الجدل السياسي التي طغت على الساحة بفعل ضغط الانتفاضة وتحت عنوان قضية الأسرى إلى هذا المستوى الكبير منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، فكانت أحد أبرز المواضيع المطروحة في اجتماع القمة الثلاثية في إيرز بقطاع غزة يوم ١٩٩٨/١٢/١٥ ما بين الرئيس عرفات وكلينتون ونتنياهو والتي فشلت بسبب المواقف الإسرائيلية وإصرار نتنياهو أن تقوم السلطة بتنفيذ التزامات أمنية كاعتقال ٣٠ مطلوبًا ومنع التحريض وتسليم الأسلحة وتقليص عدد أفراد الشرطة والتخلي عن إعلان الدولة في ٤ أيار ١٩٩٩ وغيرها.[٩٤] وبالرغم من أن القمة فشلت فقد أعلن الرئيس كلينتون أن الطرفين اتفقا على «إنشاء قناة غير رسمية لمعالجة مسائل الإفراج عن سجناء» وأكّدت على هذا القول وزيرةالخارجيةالأمريكية مادلين أولبرايت بإيجاد قناة لحل مسألة السجناء وخطة لبحث المشاكل على أساس فردي.[٩٥]

وربما لم يتوقع كلينتون أن يفرض الأسرى قضيتهم على زيارته التي جاءت قصيرة ولهدفٍ محدد،وربما لم يكن في حسابه أن يقتحم الأسرى برنامجه وأولوياته وتدخل عليه أربع فتيات من بنات الأسرى[٩٦] يحركن فيه مشاعر كانت مصادرة أو نائمة أو غائبة ويرى بأمّ عينه مأساةً حيّة ترتكب على هذه الأرض وأنه يوجد هنا صوت أقوى وأعلى مما تعوّد على سماعه دائماً من الإسرائيليين وربما وجد نفسه أمام الضحية الحقيقية التي أشار لها في خطابه أمام المؤتمر الشعبي في قطاع غزة.

ولم تستطع عدسات الكاميرا والصحافة العالمية التي رافقت زيارة كلينتون أن تتجاهل أبناء الأسرى المكبلين بالسلاسل يقتحمون طقوس صلاة الرئيس الأمريكي أثناء زيارته لمهد المسيح في بيت لحم يوم ١٩٩٨/١٢/١٤ .[٩٧]

وتمحورت قضية الأسرى في معظم اللقاءات والاجتماعات الفلسطينية محليًا ودوليًا في فترة اندلاع الانتفاضة، لتكون قضية الأسرى إحدى القضايا الأساسية المطروحة في المجلس التشريعي الذي عقد جلسة خاصة لبحث مسألة الأسرى

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

يوم ١٩٩٨/١٢/٦ .[٩٨] وليشكّل موضوع الأسرى محور خطاب الرئيس عرفات ورئيس المجلس الوطني سليم الزعنون في المؤتمر الشعبي في غزة يوم ١٤/ ١٩٩٨/١٢ وبحضور الرئيس كلينتون.[٩٩]

وعلى الصعيد الإسرائيلي الرسمي فقد انطلقت دعوات عديدة وضاغطة على حكومة نتنياهو من أجل إعادة النظر في الموقف من مسألة الإفراج عن الأسرى وكان أبرزها ما دعا إليه رئيس الشاباك السابق «كرمي غيلون» إلى الموافقة على مبدأ إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من الفصائل التابعة لـ م.ت.ف واعتقلوا قبل اتفاق أوسلو[١٠٠]، وكذلك ما صرّح به «جدعون عزرا» نائب رئيس الشاباك السابق بأنه ليس هناك ما يدعو إلى إبقاء أي فلسطيني في السجن اعتقل منذ ٢٠ عامًا بحجة أن يديه «ملطخة بالدم» فيما يمكن لكل معتقل يهودي من معتقلي الحق العام المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة بتهمة القتل الخروج من السجن بعد ١٧ سنة على أقصى حد.[١٠١]

طرحت انتفاضة الأسرى حضورها في الوسط الإسرائيلي وأشهرت تهديدها وبدأت تزلزل ما يسمى بالأمن الإسرائيلي إذا ما توسّعت واندفعت ولا يمكن بعد ذلك إيقافها، وبدأت الأصوات تتعالى لإيجاد حلٍ سياسي لأزمة الأسرى. تقول «عيدة أوشبيز» «**أجواء قتالية هي أشبه بخلع القفازات سادت أيضاً خيمةالمضربات عن الطعام في وسط رام الله ... مدة طويلة مضت ولم يسمع حديث عن تجديد الانتفاضة بهذه الدرجة من الجدية**».[١٠٢]

فالبحث عن حلول تحت الضغط الذي فجّرته انتفاضة الأسرى كان يشغل بال القيادات الإسرائيلية الأمنية والسياسية وإن كانت هذه الحلول جزئية وبعضها يطلق للامتصاص ومتزامنة مع إصدار نتنياهو أوامره باستخدام القبضة الحديدية وإطلاق العيارات النارية الحيّة تجاه مسيرات أهالي الأسرى.[١٠٣] فإنها عكست عمق الالتحام والمدى الذي استطاع الأسرى أن يصلوا إليه لطرح قضيتهم. وعلّق «أوران شاحور» «**إن قضية الأسرى في الوقت الذي لم تحل فيه عبر اتفاق فإنها ستشعل المناطق الفلسطينية وثمة ضرورة لتليين المقاييس بشان الأسرى وأفضل أن نقوم بهذه الخطوة كجزء من المفاوضات وبمبادرتنا الذاتية وأن لا تفرض علينا الأمور جبرًا بسبب ظروف اندلاع الانتفاضة**».[١٠٤]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ونستخلص مما ذكر أن الشارع الفلسطيني قد راهن أن تدفع انتفاضته الرئيس كلينتون للمبادرة بمشروع يعالج قضيةالأسرى بشكل جديّ ويمارس ضغطًا على حكومة إسرائيل في تليين مواقفها من هذه القضية، إضافة إلى مراهنته على قيام القيادة الفلسطينية بتقييم ومراجعة اتفاقها مع الإسرائيليين حول قضية الأسرى وأن تستخدم الانتفاضة ورقة ضغط على حكومة إسرائيل للإفراج عن أكبر عددٍ من المعتقلين وإلزامها بوضع جدولٍ زمني واضح في ذلك. وكل هذه المراهنات والتوقعات تراوحت بين مجموعة من المعطيات المتناقضة ومن المواقف المتعارضة التي كان إضراب الأسرى عن الطعام يزيدها حساسية وضغطًاوهي:

١. سعي السلطة الفلسطينية إلى توفير فرصة لنجاح زيارة كلينتون لمناطقها في أجواء هادئة وخالية من العنف والتوتر، وكان ذلك صعبًا دون وجود حل عملي وملموس ومتقدم لقضيةالأسرى وحاولت القيادة الفلسطينية من خلال «دنيس روس» المنسق الأمريكي لعملية السلام الذي زار المنطقة قبل أسبوع من موعد زيارة كلينتون إيجاد صيغة سياسية لأزمة الأسرى تمثّلت في إطلاق دنيس روس مبادرة تدعو إلى تشكيل لجنة ثلاثية أمريكية – إسرائيلية – فلسطينية لمعالجة قضية الأسرى مهمتها فحص أسماء المعتقلين إسمًا إسمًا والإفراج عن الأسرى الذين لم يقوموا بقتل إسرائيليين[١٠٥] إلا أن إسرائيل رفضت هذه المبادرة. ووصل الحرص الفلسطيني على وقف انتفاضةالأسرى ولو من جانبٍ واحد إلى حدّ توجيه الرئيس عرفات نداءً للأسرى يدعوهم فيه إلى وقف إضرابهم وذلك يوم ١٩٩٨/١٢/١١ .[١٠٦]

٢. التشدد في مواقف الحكومة الإسرائيلية والتمسّك بالمعايير التي أرادتها حول إطلاق سراح المعتقلين وخاصة رفضها لاتهامات السلطة الفلسطينية لها باختراق اتفاق واي ريفر بإطلاق سراح أسرى جنائيين بدل سياسيين وكان الموقف الأمريكي مسانداً للموقف الإسرائيلي وجاء ذلك على لسان دنيس روس بقوله «إن اتفاق واي ريفر يخول إسرائيل صلاحية اختيار السجناء الفلسطينيين المنوي الإفراج عنهم».[١٠٧]

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٣. ضعف الموقف الفلسطيني بسبب عدم وجود نصّ شامل وواضح في اتفاق الواي حول الأسرى.

لقد توقف الإضراب والانتفاضة ولم تستثمر الطاقةالشعبية الهائلة التي تفجّرت خلالهما على المستوى السياسي. وقد ظلّ الموقف الفلسطيني الرسمي محكومًا بسقف واي ريفر وهذا السقف الذي حاولت انتفاضة الأسرى اختراقه كان هو الأشدّ والأكثر صلابة فلم يحدث التغيير المرجو.

ورغم ذلك فقد ألقت الانتفاضة بقضية الأسرى في وجه الجميع محليًا ودوليًا وانتصرت عاطفيًا وإعلاميًا وداخليًا .

ويمكن القول أخيرًا أن الحركة الأسيرة الفلسطينية دخلت مرحلة الصراع السياسي وتحت عنوان التحرر من السجون بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وما تلاها من اتفاقيات بسبب ما أحدثته هذه الاتفاقيات من أزمات كثيرة تتمثّل بإبقاء قضية الأسرى دون حلٍ شامل واللجوء إلى حلول جزئية وشكلية لها واستغلال حكومة إسرائيل لهذه القضية لتستثمرها كورقة للمساومة والضغط.

وشكّل نضال الأسرى داخل السجون بإضرابهم المفتوح عن الطعام عنوانًا استقطابيًا واسعًا في المجتمع الفلسطيني بكل شرائحه وألوانه السياسية، بل العنوان الأكثر تعبيرًا عن أزمة المسيرة السياسية التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو، فتحتلّ هذه القضية اهتمامًا ترك بصماته على مستوى حركة الشارع التي لم تهدأ طيلة الست سنوات من عمر الاتفاقيات.

ولا شكّ أن نضالات الأسرى والنشاطات الشعبية المساندة لها والتي تحولت إلى انتفاضات غاضبة تركت نتائجها على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بحيث لم يعد بالإمكان تجاهلها على غرار ما حدث في اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ وإن ظلّت آلية التعاطي معها ليست في المستوى المطلوب.

والملاحظ أن حجم الزخم الجماهيري المساند لقضية الأسرى لم تنجح القيادة الفلسطينية في توظيفه سياسياً على طاولة المفاوضات، فنتائج الاتفاقيات بشأن الأسرى لا تتناسب مع حركة الرأي العام في المجتمع الفلسطيني الذي يرى في

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الإفراج عن الأسرى مفصلًا هامًا ودليلًا على مصداقية تحقيق السلام العادل.

ومن هنا فإن أية قراءة للخطوات النضالية التي قام بها الأسرى داخل السجون فإنها تؤكد على عدم الرضى عن الأداء التفاوضي الفلسطيني وأنها جاءت للضغط عليه حتى لا يرضخ للشروط الإسرائيلية.

لقد ظلت ساحة السجون بعد اتفاقيات أوسلو ساحات «اشتباك» لا يملك الأسرى فيها سلاحًا سوى الجوع الاحتجاجي اتجاه ما يجري بحقّهم، من منطلق شعورهم أن الاتفاقيات الموقعة قد تجاهلتهم وتعاملت معهم «كمجرمين» و «إرهابيين»، وسمحت لحكومة إسرائيل باستغلالهم وفق مصالحها الأمنية والسياسية.

ويمكن القول أن استمرار نضال الأسرى في السجون في سبيل حريتهم بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو هي مفارقة غير متوقعة لأن الأسرى اعتقدوا أن السلام بحدّ ذاته هو مفتاح حريتهم التي ينتظرون. إنها التعبير العنيف عن الصدمة الإنسانية التي تلقاها الأسرى بعد أوسلو...

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.